عُلماءُ ومُفكِّرون مُعاصِرُون
لمحاتٌ مِن حياتهم، وتعريفٌ بمؤلفاتهم
١٨

القَاضِي الفَقِيهُ والدَّاعِيَةُ الرَّحَّالَةُ

تأليف
لقمان حكيم

دار القلم
دمشق

علماء ومفكرون معاصرون

لمحات من حياتهم، وتعريف بمؤلفاتهم

القاضي الفقيه والداعية الرحالة

تأليف

لقمان حكيم

الأستاذ بجامعة دار العلوم - كراتشي

دار القلم

دمشق

كلمة المؤلف

الحمدُ لله الأحد الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، لا شريك له، وبنعمته تتم الصالحات، اللهمَّ صلِّ على نبيِّكَ المصطفى وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم، واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

وبعد: فهذه سطور حاولت أن أجمع فيها بعض جوانب حياة فضيلة أستاذي وشيخي القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله، وأطال بقاءه في عافية كاملة، ورزقنا من إفاداته ودعواته الصالحة، وأنا إذ أقدم هذه السطور على خشية من أني ربما زدت كدراً بدل أن أسلّط الأضواء على بعض جوانب حياته؛ فإن المرآة كثيراً ما تتكدر بلمس يد لا تُحسنُ أدبها، فإن وجد القرّاء ما أخشى، فليسامحوني، وليبتغوا لي عذراً.

وإن كنت قد وفقت إلى أن أعرِّفَ بشخصيته بعض التعريف، فتلك صورة موجزة لا سيرة مفصّلة لأستاذ جليل أنا لفضله مدى الدهر مدين، كما هي هدية متواضعة إلى معاليه من تلميذ يزهو ويفتخر بأن قد وفقه الله إلى أن يجلس في مجالس دروسه وإفاداته.

وسيرى القارئ الكريم أنني ابتعدت عن الإطراء والمبالغة في المدح، وعن الإكثار من إيراد الألقاب المتنوعة كما هو دأب الكتّاب عن الشخصيات، فعلت ذلك؛ لأنني أرى أن الشخصية العظيمة يجب أن تُبرَز من خلال عظائم أعمالها، وجلائل آثارها، لا من خلال الألقاب والنعوت.

وتعجبني في هذا الباب كلمة الشيخ الداعية أبي الحسن علي الندوي رحمه الله حيث قال:

«إنَّ كثيراً من الكُتَّاب والأدباء، فضلاً عن الشادين في اللغات، والمتطفلين على الآداب يعتبرون موضوع التعريف برجل من ذوي الشأن والخَطر، وترجمة حياته ووصفه من أسهل الأغراض الأدبية والمواد الكتابية، فيكيلون لمن يترجمون له أو يعرّفون به ألقاباً ونعوتاً بسخاء، ويكون أكثرها كلمات مدح وإطراء مشتركة يمكن أن تقال عن كل عالم وأديب أو صالح وتقي، أو حاكم حكومة... والمكتبة العربية من أغنى مكتبات العالم، فيختار منها جملاً وكلمات يصف بها المترجَم له، أو الممدوح ومن يكتب عنه، فيتشابه الرجال، ويتماثلون، ولا يخرج القارئ بمعرفة شخصية دقيقة»[1].

وكاتب هذه الأسطر يعلم جيداً أنّ رأي العلامة أبي الحسن الندوي رحمه الله هو عين منهج فضيلة القاضي محمد تقي حفظه الله في هذا الباب، ومن هُنا حاولت أن تكون هذه الرسالة مجرّدَ دليل على أعمال فضيلة القاضي حفظه الله من دون أن تسير على النمط المعروف في ديارنا لتسجيل تراجم الرجال.

كما يتبين للقارئ الكريم أنني لم أتعرّض لإيراد السيرة الذاتية لفضيلة الأستاذ حفظه الله وأخلاقه الشخصية، وذلك لأني أرى بكل أمانة أنني لست أهلاً لكتابة هذا الفصل، وينبغي أن يكتبه من هو أكثر مني ملازمة له في إقامته وأسفاره وفي حياته اليومية، وهنالك كثير ممن حظي بطول ملازمته من تلامذته وأعضاء أسرته، فحبّذا لو تناول أحدهم هذا الفصل، وقدّم للقراء صورة براقة لهذا الجانب من شخصيته.

هذا وقد ترجمت كثيراً من العبارات الأردية إلى العربية عبر هذا

---

(١) شخصيات وكتب، ص٥.

الكتاب، فإن كان هنالك ما يؤدي إلى سوء فهم أو يؤدي إلى خلاف ما أراده المؤلفون في أصولهم، فتبعة ذلك عليّ، وليست على السادة المؤلفين.

أعود وأقول: إنني معترف بقصوري في اللغة العربية، وإنما قصدت من هذه العجالة أن أقرّب جانباً من حياة فضيلة الأستاذ إلى قراء اللغة العربية، فإن كان هنالك ما يخالف الديباجة العربية، فلينسبوا ذلك إلى ضيق باعي في هذه اللغة الجميلة.

وأخيراً أسأل الله الكريم أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله ذخراً لي يومَ لا ينفع فيه مالٌ ولا بنون، وصلّى الله وسلَّم على سيد الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

جامعة دار العلوم كراتشي
٨ شعبان المعظم ١٤١٩هـ

لقمان حكيم

الفصل الأول

لمحات من حياته

الفصل الأول

لمحات من حياته

أ ـ سيرته الشخصية

اسمه ونسبه:

هو القاضي محمد تقي العثماني بن الشيخ المفتي محمد شفيع بن الشيخ محمد ياسين بن خليفة تحسين علي بن ميانجي إمام علي بن ميانجي الحافظ كريم الله بن ميانجي خير الله بن ميانجي شكر الله[١].

واشتهر انتماء هذه الأسرة إلى الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وإن مشايخ هذه السلسلة غير معروفين فوق ميانجي شكر الله، غير أن الشهرة والتسامع لهما أهميتهما في هذا الباب، ومن هنا قال الشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله والد القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله:

«إنني لم أطّلع على مصدر موثوق به يثبت انتماء أسرتي إلى (عثمان رضي الله عنه) ويحفظ تاريخ مشايخها وأنسابهم، ولكن الشريعة الإسلامية لا تشترط في هذا الباب الإسناد المتصل، بل تعتبر التسامع والشهرة في الأجيال المتتالية مصدراً كافياً لثبوت النسب، لقد سمعت مشايخي وكبار أسرتي إلى حدّ التواتر أن أسرتنا من سلالة عثمان رضي الله عنه»[٢].

---

(١) مجلة (البلاغ)، العدد الخاص بحياة الشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله، ص٨٦.

(٢) (ميري والد) رسالة ممتعة في اللغة الأردية، ألّفها الشيخ المفتي محمد شفيع=

فلا مانع لأعضاء أسرة القاضي محمد تقي حفظه الله أن ينتسبوا إلى عثمان رضي الله عنه، ومن هنا استأنست ألسنة الناس بكلمة (العثماني) مع أسماء أعضاء هذه الأسرة كجزء لا ينفك عنها، وكفى ذلك التسامع شرفاً لأسرة بعد أن عرفته الشريعة الإسلامية كأصل في باب الأنساب.

ولادته ومحلها:

ولد الشيخ القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله في خامس شوال سنة ١٣٦٢هـ الموافق ٣ أكتوبر ١٩٤٣م في قرية (ديوبند) من محافظة سهارنفور ـ الهند، واشتهرت قرية (ديوبند) هذه لوجود أكبر مركز تعليمي إسلامي على أرضها، وهو مدرسة (ديوبند) التي اشتهرت بـ(أزهر الهند) والتي خرّجت آلاف العلماء ورجال الفكر الإسلامي والدعاة الذين أعادوا ذكرى السلف الصالح. يقول عنها المفتي محمد شفيع رحمه الله:

«وما يدريك ما (ديوبند)؟ قرية صغيرة لم يكن لها كبير شأن من الناحية العمرانية، ولا ذياع صيت في المجال التجاري أو الصناعي، ولكن تحتل في هذه البقعة السعيدة داراً عظيمة للعلوم الإسلامية، وهي (دار العلوم ديوبند) والتي أسست عام ١٢٨٣هـ في زاوية خاملة بعد سقوط الحكومة الإسلامية في الهند لتحافظ على العلوم الإسلامية في شكلها وروحها الحقيقية، فتقبلها الله تعالى قبولاً حسناً، وجعلها مركزاً عظيماً للعلوم الإسلامية، وكتب لخريجي هذه المدرسة أن يكونوا مجدّدي هذا القرن، وأن تكون (مدرسة ديوبند) أكبر مأوى للمسلمين في عصر يشهد الانهيار والتشتت في كل جانب»[1].

= رحمه الله في حياة والده، راجع ص٦ وما بعدها.

(١) انطباعات وتأثرات، للشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله، ص١١.

فهذه قرية (ديوبند) وهذه مدرسة (دار العلوم) مفخرتها، ومصدر اعتزازها، وهي المدرسة التي نشأ ودرس، ثم تولى التدريس فيها الشيخ المفتي محمد شفيع ـ رحمه الله ـ ليكون ذلك رمزاً لحياته القادمة، الحياة العلمية والروحية والكفاح المتواصل في سبيل العلم والدعوة إلى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة، فإنها هي الخصال النبيلة التي عرفتها مدرسة (ديوبند) منذ تأسيسها، ثم أورثتها إلى المنتمين إليها، والناهلين من معينها.

أسرته:

ولد القاضي محمد تقي العثماني في قرية ديوبند التي كانت تغطيها الأنوار العلمية من مدرسة ديوبند، وفي أسرة اشتهرت بخدمة العلم وأهله منذ عرف تاريخها، ويشهد على ذلك كلمة (ميانجي) التي أصبحت جزءاً غير منفصل من أسماء مشايخ هذه الأسرة، ومعنى (ميانجي) في اللغة الهندية هو المعلّم، أو المدرّس، فمهنة هذه الأسرة هو التعليم والتدريس، واتصال أسرة عالم ما بالعلم والاشتغال بتدريسه وتعليمه يخلّف آثاراً عميقة في تربيته، واتجاهاته وميوله ومواهبه:

وهل يُنْبِتُ الخطيَّ إلاَّ وشيجُه
وتغرَسُ إلاَّ في منابِتِهَا النَّخلُ

ومن هنا أرى أنه لا بأس بأن أورد ذكر بعض الأفراد البارزين من هذه الأسرة العلمية الكريمة الذين لهم صلة مباشرة أو قريبة بالشيخ القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله، ولا ريب أن هذا الإلمام الموجز يساعدنا على تحديد حياته العلمية، ومواقفه العملية والدينية.

وأبرز من استفاد منهم ونال حظاً وافراً من حنانهم وشفقتهم من

أسرته هو جدّه ووالده، ووالدته، وإخوته، ونورد هنا عن كلٍّ واحدٍ من هؤلاء كلمةً موجزةً لنتعرَّف على بعض تلك البيئة الكريمة التي تقلَّب فيها أستاذنا القاضي محمد تقي العثماني في طفولته وما بعدها.

جدّه رحمه الله:

جدّه الشيخ محمد ياسين رحمه الله[1]، وإن كان قد توفي قبيل ولادة القاضي محمد تقي العثماني، غير أنه تأثر بسيرته تأثراً عظيماً، وذلك لقرب عهد وفاته من أيام طفولته، ولكثرة ما سمع من والده وأشقائه الكبار عن أخبار جدّهم، وتردّد ذكره على ألسنة أفراد الأسرة.

وكان الشيخ محمد ياسين رحمه الله من أوائل الطلاب الذين تلقّوا العلم في مدرسة ديوبند في عهدها الأول، وتتلمذ على كبار مشايخها من أمثال الشيخ محمد يعقوب النانوتوي، والشيخ سيد أحمد الدهلوي، والشيخ المنلا محمود الديوبندي، والشيخ محمود الحسن الشهير بشيخ الهند رحمهم الله، وتلقى الأدب الفارسي من الشاعر الأديب المعروف ميرزا غالب الهندي.

ولقي في أيام طلب العلم ما كان يلقى أغلب طلاب العلوم الدينية في ذلك العصر من شظف العيش وقلة ذات اليد، وصبر على الصعوبات والعوائق، حتى برع في العلوم الإسلامية، وتحلّى بالآداب الدينية، غير أنه اشتهر بتخصصه في الآداب الفارسية، فعيّن في مدرسة ديوبند أستاذاً للأدب الفارسي ووصل إلى مرتبة رئيس المدرسين لشعبة الأدب الفارسي،

---

(١) ولد الشيخ محمد ياسين رحمه الله سنة ١٢٨٢هـ، وتوفي في ٩ صفر الخير سنة ١٣٥٥هـ، وولد رحمه الله قبل تأسيس مدرسة ديوبند بسنة واحدة حيث أسست في ١٢٨٣هـ.

وكان يعمل خارج الدوام في تدريس بعض المواد العربية أيضاً.

ولئن كان الشيخ محمد ياسين ـ عليه الرحمة ـ مدرِّساً ناجحاً، فقد كان أيضاً مربّياً ذا بصيرة ثاقبة، وكان يعرف أساليب غرس الإيمان في أعماق قلوب تلاميذه، وكان يلقي دروسه ممزوجةً بما يملأ صدورهم بحبّ الله عزّ وجل، وأنبيائه، وعباده الصالحين.

وظلَّ الشيخ محمد ياسين رحمه الله مدرّساً في مدرسة ديوبند أربعين عاماً، وهو قطب الرحى في الأدب الفارسي، فتتلمذ عليه جيل كامل، وكان لبعض الناس أن درس لديه الرجل وابنه وحفيده!

وهكذا أفنى الشيخ محمد ياسين رحمه الله حياته في سبيل التدريس، وخلّف آثاراً علمية ممتعة في اللغتين العربية والفارسية، ومعظمها تدور حول الأدب الفارسي منها: (مفيد نامه جديد) (صفوة المصادر) (مقيد أصاغر وأكابر) (رسالة نادر شرح صفوة المصادر) وهذه المؤلفات طبعت مرّات كثيرة بسبب عكوف طلاب اللغة الفارسية عليها، وهذه الآثار العلمية خير دليل على إخلاص صاحبها في عمله، وحبه لمهنته، وتخصصه على فنّه، وحرصه في نشر العلم، ونقله إلى الأجيال التالية، فرحمه الله رحمة واسعة[١].

والده رحمه الله:

ووالد القاضي محمد تقي العثماني هو الفقيه الفذّ الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني رحمه الله، ولقد صدق والده الشيخ محمد ياسين رحمه الله يوم قال: ابني هذا يساوي أربعة أبناء، ولكن هذه الكلمة تصوّر

---

(١) راجع مقال شيخنا محمد رفيع العثماني حفظه الله حفيد الشيخ محمد ياسين، في مجلة (البلاغ) العدد الخاص بحياة والده، ص٨٤ وما بعدها.

بداية حياته، ولو قال: «إنه يساوي أمة» لم يكن مبالغاً في قوله، نظراً لما رزقه الله من علو الشأن في العلم، وسموّ الذكر، وصفاء الباطن، ونفع العباد والبلاد في أخرةٍ من حياته.

وهو المعين الأكبر الذي نهل منه القاضي محمد تقي العثماني وعلّ، فلو كان وراء كل شخصية عظيمة عظيم من العظماء، فذلك العظيم وراء القاضي محمد تقي العثماني هو والده الفقيه محمد شفيع العثماني رحمه الله، وصوّر ذلك بقلمه في مقال له كتبه عقب وفاته رحمه الله:

«ليست الفاجعة أنني حرمت من ظل والدي فقط، ولو كانت المصيبة مجرد وفاة والد عن ولده لهان الخطب، ولم يبلغ الشجى هذا المبلغ الذي يثير في الصدر غصصاً تقلبني على الجمر، لأنه لم يدم ظل والد على ولده في هذه الدنيا، وقليل من السعداء من لم يطعموا مرارة اليتم، ولكنني لم أحرم ظلاً واحداً فقط، وإنما رفعت عني ظلال كثيرة لا أعلم عددها، إنها ظل والد، وأستاذ، ومرب، ومرشد، ومؤانس، عرفت قيمة مؤانسته بعد موته، كما عرفت حقيقة الحزن وشدة الشجن لأول مرّة في حياتي»[1].

فإذن لم تكن الصلة بينهما صلة ابن بأبيه فقط، وإنما كانت صلة امتدت في جميع مجالات الحياة، ولا سيما مجال العلم، ولقد سمعت أستاذنا القاضي محمد تقي حفظه الله يقول في بعض دروسه:

«لقد عشت مع فقيه فذّ (يقصد والده) ثلاثين عاماً أتقلّب في فقهه ليلاً ونهاراً».

وهذه الملازمة الممتدة على مدى ثلاثين عاماً مع غاية ولهٍ وغرامٍ في العلم جعلته يتشرَّب مشربَ والده العلمي، ويتذوق بذوقه الفقهي،

---

(١) نقوش رفتگـان، ص٦٧.

ويحذو حذوه في حلو الحياة ومرّها، وفي كل ما يعرض له من الأمور، صغيرها وكبيرها، دقيقها وجليّها، وهذه الصلة المتينة هي التي جعلته بمثابة شارح علوم والده ومبسّطها، ومقرّبها إلى الناس، ومكمل لحلقاتها المفقودة، ثم زيادة صرح علميّ جليل على الأسس التي وضعها والده رحمه الله، فكان خير خلف لخير سلف.

ولد الشيخ محمد شفيع رحمه الله في الحادي والعشرين من شعبان المعظم سنة ١٣١٤ من الهجرة، وترعرع في حجر العلم والعرفان، إذ عكف على تلقي العلم من العلماء الكبار منذ نعومة أظفاره، والتزم العارفين من بداية عمره.

وتلقى العلوم في مدرسة ديوبند حيث دخلها سنة ١٣٢٥هـ في ميعة صباه، وبقي مدة عشر سنوات مشتغلاً بدراسته، مكبّاً على الاستفادة العلمية من كبار العلماء والأفاضل، الذين سار بصيتهم الركبان في أنحاء الهند.

وكان رحمه الله مولعاً بالاستفادة والاسترشاد بمشايخ الطريقة، فكان يحضر مجالس الإمام الداعية المجاهد الكبير شيخ الهند محمود الحسن رحمه الله، وبعد اعتقاله على يد الاستعمار في جزيرة (مالطه) راجع شيخ مشايخ الوقت، حكيم الأمة مولانا أشرف علي التهانوي رحمه الله، وبعدما رجع شيخ الهند إلى ديوبند بايع على يده بيعة السلوك سنة ١٣٣٩هـ، وبعد وفاته راجع حكيم الأمة الموصوف مرة ثانية، وجدّد البيعة على يده سنة ١٣٤٦هـ، ولازمه ستاً وعشرين سنة، وفي هذه المدة ساعده في تأليف كثير من الكتب: (الحيلة الناجزة للحليلة العاجزة) وهو كتاب مفرد في نوعه، ويحتوي على أحكام زوجة المجنون، والمتعنت، والمفقود، والعنين، ونظراً لضيق المذهب الحنفي في هذه المسائل

راجعوا علماء المالكية وكتبهم، وأفتوا بمذهبهم، ثم أجمع علماء الحنفية عليه، وهو المختار للفتوى عند الحنفية اليوم.

واشتغل الشيخ بالفتوى في مدرسة ديوبند من ١٣٥٠ إلى ١٣٦٢هـ، وكتب في هذه المدة أربعين ألف فتوى، وقد طبع منها عدد قليل في مجلد ضخم يقارب ألف صفحة باسم (إمداد المفتين)، ولا يزال يكتب الفتوى بعدما فارق دار العلوم الديوبندية، وبناء على إحصاء وترتيب فتاويه سنة ١٣٧١هـ بلغ عددها زهاء ثمانين ألف فتوى.

ولم يحبس الشيخ رحمه الله نفسه في إفادة المسلمين العلمية وإرشادهم في مجال الفتوى والدعوة، بل أدّى دوراً بارزاً في طرد الاستعمار من شبه القارة الهندية، وبالتالي تأسيس دولة إسلامية وهي (باكستان) في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، فأسس الشيوخ العثمانيون الثلاثة: شيخ الإسلام شبير أحمد العثماني، والشيخ ظفر أحمد العثماني، والشيخ محمد شفيع العثماني رحمهم الله جمعية سياسية تخدم مصالح المسلمين باسم (جمعية علماء الإسلام)، تدعو المسلمين إلى فكرة تأسيس باكستان، واستمرت جهود المسلمين الاجتماعية بما فيها الحظ الوافر لجهود (جمعية علماء الإسلام) وقادتهم العلماء إلى أن حقق الله أمنيتهم سنة ١٣٦٧هـ الموافق لسنة ١٩٤٧م حيث برزت دولة باكستان الإسلامية على خريطة العالم.

وباستقلال باكستان انتهى شوط كبير من جهوده السياسية، غير أنه بدأ دوراً جديداً ـ ولعله أشد إرهاقاً من الدور الأول ـ لتكثيف جهوده لبناء وطن جديد، انصبت عليه المشكلات الداخلية والخارجية المتسارعة للقضاء عليه في مهده. فأسرع الشيخ مهاجراً إلى باكستان، ومغادراً الوطنه القديم، وكان رحمه الله أخشى ما يخشاه أن ينحرف الوطن الجديد عن

الجادة التي اختارها يوم دعا زعماءه إلى فكرة تأسيسه، وهي فكرتها الإسلامية، وبعد وصوله إلى باكستان جعل وضع دستور إسلامي للدولة نصب عينيه؛ فبذل ليله ونهاره في تحقيق هذا الغرض مع إخوانه العلماء، فكثفوا جهودهم، ووحدوا كلمتهم، وشددوا ضغوطهم بكل حكمة وبصيرة على الحكومة التي كانت تحاول أن تضع دستوراً شبه علماني، حتى نجحوا بوضع خطوط عريضة للدستور الأساسي في البلاد باسم (القرار الأساسي) للدولة، وهذا القرار يحول دون النفوذ العلماني الدستوري في البلاد، واليوم قد ضمّ القرار المذكور إلى دستور باكستان كجزء مهم منه، والفضل يرجع بعد الله إلى جهود الشيخ محمد شفيع وأصحابه من العلماء الصالحين.

ومما يلفت النظر أن الشيخ رحمه الله لم يغفل عن خدماته التدريسية، ونشر العلوم الإسلامية في البلاد الجديدة في معترك الجهود السياسية التي تنسي المرء نفسه، فأنشأ مركزاً تعليمياً في مدينة كراتشي باسم (دار العلوم ـ كراتشي)، واليوم تعتبر هذه المدرسة أكبر مركز علمي في منطقة جنوب آسية، ولبّى الشيخ رحمه الله نداء ربّه بعد أن أدى دوره القيّم في العاشر من شوال سنة ١٣٩٦هـ.

وخلّف الشيخ رحمه الله آثاراً علمية كثيرة ترشد المسلمين في كل مجال من مجالات الحياة إلى خير[١].

ولا نتعرض لذكرها في هذه العجالة خشية التطويل والخروج عن

---

(١) أحوال الشيخ محمد شفيع رحمه الله مأخوذة ملخصة من مقال للشيخ القاضي محمد تقي حفظه الله، كتبه وألحقه برسالة والده (الازدياد السني على اليانع الجني)، انظر ص٢ وما بعدها.

الموضوع المنشود، ورحم الله الشيخ رحمة واسعة ومتعنا بآثاره العلمية النافعة الممتعة.

وإنما أطلنا بذكر الشيخ محمد شفيع رحمه الله لنتعرف إلى مدى جوانب شخصيته الفذّة التي تولّت تربية القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله، فإن السمهري ليحتاج إلى ساعد يحسن توجيهه إلى الهدف الصحيح.

والدته رحمها الله:

فإذا كان لوالده رحمه الله الدور الجذري في بناء شخصيته، فقد كان لوالدته رحمها الله الحظ الأوفى في صنع اللبنة الأساسية للصرح التربوي الذي تعاونا في بنائه. يقول فضيلة القاضي حفظه الله في كلمةٍ له:

«لم تكن والدتي رحمها الله وتغمّدها برضوانه من الأمهات اللائي يوفرن لأولادهن مجرد مهد أمومة فقط، وإنما كانت من اللائي يكون مهدهن أول مركز تربوي للفرد الإنساني، والذي يوفر للطفل مجالاً يتلقّى فيه آداب الحياة عن أمه مباشرة دون أن يعتمد على قراءة أو كتابة.

ولم تكن والدتي رحمها الله حاصلة على شهادات عليا، ولكن كانت طوداً شامخاً في السيرة الحسنة، والخلق الرفيع، وكانت على مكانة عظيمة في تربية أولادها، وبصيرة نافذة في الأمور المتصلة بالإسلام والأمة الإسلامية مما نفقدها عند كثير ممن يحملن شهادات جامعية رفيعة.

وكانت ـ رحمها الله ـ مجبولة على الصبر، والقناعة، والجدّ المتواصل، وتحمّل المشاق، والإيثار، وعلوّ الهمة، وكانت حياة والدي رحمه الله عبارة عن الجهود المستمرة في الشؤون الدينية، فكانت والدتي تساعده في جهوده، وتفرغ باله من الشؤون المنزلية والأسرية إلى أبعد ما كانت تستطيعه.

ولمّا نزل والدي رحمه الله في كراتشي بعد الهجرة من الهند، ولم يجد مدرسة دينية قريبة من منزلنا ليلحقني بها، فبدأت دراستي المبدئية في المنزل، وكانت والدتي هي التي درّستني كتاب (بهشتي جوهر) وكتاب (سيرة خاتم الأنبياء ﷺ) والكتابان في اللغة الأردية. وهذا كل ما درست في اللغة الأردية درساً، ولم أدرس اللغة الأردية بعد هذين الكتابين كلغةٍ دراسية تتلقى من الأساتذة درساً درساً، فالفضل في معرفتي عن اللغة الأردية يرجع ـ بعدالله ـ إلى والدتي رحمها الله».

وإلى جانب ذلك كانت آية من آيات المثابرة على العبادات، والاهتمام بالآداب الإسلامية، وتلقينها لأولادها وإلى كل من يتردد إليها من أفراد الأسرة[1].

فرحمها الله رحمةً واسعة وجزاها خير ما يجزي به عباده الصالحين.

إخوته:

ولقد رزق الله الشيخ محمد شفيع العثماني رحمه الله خمسة أبناء، وبفضل من الله تعالى، ثم بإحسان تربيته نالوا كلهم المكانة الرفيعة في العلم والصلاح، ووفقوا إلى الخير وحسن العمل، والاتصال المباشر بخدمة الدين، ونشر العلوم الإسلامية، والقيام بواجب الدعوة إليه على اختلاف مجالاتهم وتخصصاتهم، والقاضي محمد تقي العثماني حفظه الله أصغرهم سنّاً.

وأكبرهم سناً هو السيد محمد زكي كيفي، وقد توفي في عنفوان

---

(١) ملخصاً ومترجماً لكلمة فضيلة القاضي العثماني حفظه الله، كتبها إثر وفاة والدته رحمها الله في مجلة (البلاغ) العدد الثامن، شهر شعبان المعظم سنة ١٤٠١هـ.

شبابه رحمه الله، وكان إلى جانب ثقافته الدينية والعلمية، شاعراً مجيداً في اللغة الأردية، ومعظم شعره يدور حول الموضوعات الإسلامية بالرغم من احتوائه على جميع أصناف الشعر المعروفة في اللغة الأردية من قصيدة، وغزل، وحماسة، وملحمة. . . وقد خلّف ديواناً ضخماً في الشعر، وله أعمال علمية ودينية كثيرة، غير ما ذكرنا.

وثانيهم هو السيد محمد رضي العثماني رحمه الله، وكان صاحب علم ونباهة، واستطاع أن يؤسس مطبعة كبيرة للكتب باسم (دار الإشاعة) وقامت هذه المكتبة، والمطبعة التجارية بخدمات مرموقة في إخراج كتب دينية قيمة.

وثالثهم هو السيد محمد ولي رازي العثماني حفظه الله البروفيسور بجامعة كراتشي بقسم الدراسات الإسلامية، وصاحب كتاب (هادي عالم ﷺ) في السيرة النبوية باللغة الأردية، ومن عبقرية هذا الكتاب أنه بالرغم من ضخامته خالٍ من النقط، فالكتاب كله مجرد من الحروف المنقوطة، فقد أعجب به الرئيس الجنرال محمد ضياء الحق رحمه الله تعالى، فمنح المؤلف جائزة فخمة، وله خدمات علمية جليلة غير ما ذكرناه.

ورابعهم هو فضيلة شيخنا وأستاذنا الشيخ محمد رفيع العثماني حفظه الله، رئيس جامعة دار العلوم كراتشي حالياً، والمفتي العام للجمهورية الإسلامية في باكستان حرسها الله، وشخصيته ـ حفظه الله ـ أشهر وأرفع من أن أقدّم له تعريفاً.

تلقّى العلوم والتربية من والده مثلما تلقّى أشقاؤه، وبرع في العلوم الإسلامية، وتولى مسؤولية التدريس والإفتاء في حياة والده رحمه الله كنائب مفتٍ في الجامعة، وبعد وفاة والده رحمه الله ولّته اللجنة المنسّقة لدار العلوم مسؤولية رئاسة الجامعة، فقام بهذا العبء العظيم خير قيام،

ونظّم الشعب الإدارية المختلفة للجامعة تنظيماً دقيقاً، ما يُفقَد نظيره في كثير من الدوائر الحكومية الرفيعة المستوى.

وإلى جانب ذلك رزقه الله علوَّ كعب في العلوم الدينية، ولا سيما الفقهية منها، وثاقب رأي في الأمور الدينية والاجتماعية والسياسية والدعوية، وله مؤلّفات كثيرة ممتعة في مختلف المواضيع منها:

١ ـ ترجمة وشرح علم الصيغة (في اللغة الأردية).

٢ ـ علامات قيامت ونزول مسيح (في اللغة الأردية).

٣ ـ أحكام الزكاة (في اللغة الأردية).

٤ ـ سوانح حضرت مفتي أعظم (في اللغة الأردية).

٥ ـ كتابت حديث عهد رسالت وعهد صحابة ميس (في اللغة الأردية).

٦ ـ مفطرات الصوم في مجال التداوي (في اللغة العربية).

٧ ـ حاشية شرح عقود رسم المفتي (في اللغة العربية).

وغيرها من الكتب الكثيرة والنافعة، متّعنا الله بفيوضه، وأطال بقاءه للأمة الإسلامية، وبارك في علمه وعمره.

هذا العرض الموجز لأبرز أفراد أسرة فضيلة القاضي محمد تقي حفظه الله؛ يصوّر لنا أيام طفولته كيف كان يرفل بين أصحاب علم ومعرفة، وكيف كان تردده من عالم إلى ذي علم فوقه، ومن صاحب وَلَهٍ للاستطلاع والمعرفة إلى من هو أشدّ ولهاً وطلباً لهما.

ففي هذا الجو العلمي الكريم نشأ يتقلّب في مجالس العلم تعلّماً وتعليماً، فترك هذا ـ فضلاً عما آتاه الله من فكر وقادٍ، وحافظة غريبة،

واطّلاع مدهش، وصفاء نفسٍ، وسلامة صدر ـ الأثر الكبير جداً في تخرجه ونبوغه على تلك الصفة الكريمة، والحياة السعيدة، التي يملأ بها الطروس والأسماع ثناءً جميلاً في الأوساط العلمية، وآثاراً علمية ازدانت بها المكتبة الإسلامية، والمحافل العلمية، منذ أن عرف الناس القاضي محمد تقي العثماني عالماً له آثاره العلمية، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

هجرته إلى باكستان:

وكما ذكرنا سابقاً أن والده رحمه الله أدّى دوراً قيادياً بارزاً في حركة استقلال باكستان من الاستعمار الإنكليزي والأغلبية الهندوسية الكافرة، وبعد استقلال باكستان عام ١٩٤٧م بدأ بناء هذه الدولة الجديدة، فقرر رحمه الله أن يهاجر إلى باكستان، ليساهم في إرساء دعائم الوطن الإسلامي الجديد، وليشارك إخوانه في وضع الخطوط العريضة الإسلامية ليسير عليها موكب الشعب الباكستاني المسلم في ظل الشريعة الإسلامية.

فخرج من مسقط رأسه (ديوبند) مهاجراً إلى باكستان في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٧هـ الموافق غرة مايو (أيار) عام ١٩٤٨م مع أسرته، وكان القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله يومئذٍ في السنة الخامسة من عمره[١] ونزل في مدينة كراتشي عاصمة باكستان آنذاك في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٦٧هـ الموافق ٦ مايو (أيار) سنة ١٩٤٨م بعد سفر مرهق، وهكذا تمت هجرة فضيلة القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله من الهند إلى باكستان مع والده.

---

(١) نقوش رفتگان، ص٢٧.

مرحلة طلب العلم:

تبدأ مرحلة طلبه للعلم مع تأسيس مدرسة دار العلوم في كراتشي على يد والده رحمه الله، فتمت الدراسة الابتدائية في اللغة الأردية والفارسية في البيت لدى والده ووالدته، ولما تم تأسيس دار العلوم التحق بها، فتلقى هنالك بعض المواد الفارسية والأردية.

ثم دخل مرحلة (الدرس النظامي) المعروف في شبه القارة الهندية في ٥ شوال سنة ١٣٧٢هـ وهو ابن ثمان سنوات، واجتاز هذه المرحلة من الدراسة وهو مكبّ على تلقّي المواد العلمية المختلفة برغبة صادقة، وجَلَد عظيم، وتفانٍ مضنٍ في استفادة شتى العلوم والفنون، وكان قد امتزج التنقيب والبحث عن الكتب العلمية بلحمه ودمه، إلى حدّ أنه لم يعرف (يوم العطلة) بالمعنى المعروف في أوساط الطلبة في أيام دراسته، إذ إنه كلما كان يرجع إلى منزله في نهاية الأسبوع بعد جهد مرهق في الدرس يدخل إلى مكتبة والده، فيعكف على القراءة والتنقيب في الكتب، أو يقوم ببعض الخدمات العلمية التي كان يفوّض إليه والده من حين لآخر لينتهي وقت (العطلة) دون أن يشعر بها.

وتخرّج من مرحلة (الدرس النظامي) سنة ١٣٧٩هـ الموافق ١٩٥٩م، ونال الشهادة العالمية بدرجة امتياز مسجّلة لم يتخطّها أحد بعده إلى يومنا هذا[1].

العلوم التي تلقّاها:

أما العلوم التي تلقاها وبرع فيها في الدراسة النظامية فهي تكاد تعم علوم الشريعة، وعلوم الآلة، فقد درس الكلام، والتفسير، والحديث،

---

(١) مجلة (البلاغ) العدد الخاص، ص٩٨.

والفقه، وأصوله، والفرائض، والعلوم المتصلة بالأدب العربي من النحو، والصرف، والنصوص الأدبية منثورها ومنظومها على علماء ومشايخ متفننين، وساعده على ذلك ولعه في قراءة الكتب للمنهاج الدراسي، ولا ريب أن غرام العالم بالكتب دليل المحبة الصادقة، والرغبة المتناهية للعلم بحثاً ومطالعةً وقراءةً وإقراءً، وهذه المزية كانت بادية عليه من بداية دراسته، وتتجلّى هذه الظاهرة في مؤلفاته العلمية، فإنَّ من يقرأ آثاره يرى فيه الاطّلاع على عدد كبير من كتب المكتبة الإسلامية، والمكتبة الحديثة على اختلاف فنونها ومواضيعها.

دراسة العلوم العصرية:

وقد شعر إبان دراسته في الدرس النظامي أن هذا المنهاج ربما يقصّر في مواجهة بعض الأوضاع الراهنة على ما عليه من التطور والتعقيد في كل مجال، ولا سيما في مجال الاقتصاد والقانون الحديثين، فإن تطبيق الأحكام الشرعية الإسلامية على الظروف الراهنة بوجهها الصحيح لا يمكن إلا بعد التعرف على صورتيهما الحقيقية، وذلك يتوقف على دراسات معمّقة في العلوم والفنون العصرية، فعزم على دراسة الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية الحديثة بإشارة من والده رحمه الله، فبرع في هذه الموضوعات في بضع سنين، فنال شهادة (الليسانس) في الاقتصاد والسياسة من جامعة كراتشي سنة ١٩٦٤م، كما نال شهادة (الليسانس) في الحقوق بمرتبة الشرف الثانية عام ١٩٦٧م من الجامعة نفسها.

ثم توجه إلى اللغة العربية، فنال شهادة (الماجستير) في العلوم العربية بمرتبة الشرف الأولى من جامعة بنجاب سنة ١٩٧٠م.

وفي دراسته للعلوم العصرية لم يجعل همه الحصول على الشهادة، وإنما كان أكبر همه أن ينال دراسات عميقة في هذه العلوم، ومن هنا لم

يكتفِ بدراسة المنهج المقرر في كلية القانون وكلية الاقتصاد والسياسة، بل قرأ ودرس كل ما تيسّر له من المواد العلمية في هذه الموضوعات، واستطاع بفضل الله تعالى ثم بفضل جهوده الجبّارة أن يسبر أعماق هذه العلوم، ويستخرج كنوزها صافية نقية، ليكرّ عليها مرة ثانية بمقارنتها مع الشريعة الإسلامية ليحق الحق منها، ويبطل الباطل على بصيرة وبرهان، دون تقليد واستسلام لما يقوله الناس.

استرشاده بمشايخ الطريقة:

ولقد جرت عادة العلماء الصالحين قديماً وحديثاً أنهم يراجعون مشايخ مهرة، وحذّاق في مجال التربية وتزكية النفوس، ولا ريب أن هذه العلاقة إذا كانت على الوجه المرضي شرعاً تؤتي أكلها كل حين، فتزيد العالم إلى جانب مكانته العلميـة زهداً في الدنيا، ووقـاراً في خدماتـه، ونوراً يغمر قلبه، واستقامة على الخير، وحسـن سـمت في تصرفاته، ورغبة صادقة في ثواب الآخرة، ونزوعاً بالغاً إلى القيام بما يجب عليه من حق الله وحق عباده، وما إلى ذلك من الأخلاق المرضية الفاضلة التي ينشدها ديننا الحنيف.

ومـن هذا المنطلق راجع القاضي محمد تقي العثماني حفظـه الله الشيخ العارف بالله عبد الحي عارفي رحمه الله تعالى أجلّ خلفاء الإمام أشرف علي التهانوي رحمه الله في الطريقة، وكان ممن تشرّب منهجه في التربية، واضطلع بأفكاره في إصلاح النفوس البشرية، وأساليب تزكيتها وتوجيهها من غيّها إلى رشادها، وظل القاضي حفظه الله يستفيد من شيخه العارف بالله عبد الحي عارفي رحمه الله إلى أن وافته المنية في ١٥ رجب المرجب سنة ١٤٠٦هـ.

وبعد وفاته رحمه الله راجع الشيخ مسيح الله خان رحمه الله، وكان

أيضاً من خلفاء التهانوي رحمه الله، واستمرت استفادته منه إلى وفاته في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٤١٣هـ الموافق ١٢ نوفمبر (تشرين الأول) سنة ١٩٩٢م، رحمة الله عليه رحمة واسعة.

أشهر شيوخه في الدراسة النظامية:

ومما لا ريب فيه أن الاستفادة العلمية والتربوية من الشيوخ المهرة في تخصصاتهم، والمخلصين في خدماتهم، والمتشبثين بالآداب الإسلامية في حياتهم من أعظم مكوّنات الشخصية المتكاملة، ولقد وفّق الله تعالى الشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله أن يؤلّف جماعة خيّرة من أهل العلم والصلاح للقيام بخدمة التدريس بعد تأسيس دار العلوم في مدينة كراتشي.

وكان الشيخ محمد تقي حفظه الله من أوائل الطلاب في دار العلوم، فاستطاع أن يستفيد من المشايخ الأجلة، وفي طليعتهم الشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله نفسه، وقد ذكرنا نبذة عن حياته فيما تقدم، ونلمّ بذكر بعض أشهر مشايخه وأساتذته إلماماً موجزاً.

١ ـ الشيخ العلاّمة أكبر علي رحمه الله:

كان من أفاضل أهل العلم والصلاح، قام بالتدريس في دار العلوم قرابة خمسين عاماً، وكان مدرِّساً نابغة لايلحق، وقد مارس التأليف والتصنيف فترجم كتاب (إظهار الحق) للشيخ رحمة الله الكيرانوي ـ الهندي رحمه الله إلى اللغة الأردية بأسلوب ممتع، وله غير ذلك من الخدمات في مجال التأليف، ولكن على حدّ قول فضيلة القاضي حفظه الله: «كان مجاله الحقيقي هو التدريس، فكان يقدّم المادة العلمية العويصة بأسلوب سهل فيجعلها كالماء»[1].

---

(١) نقوش رفگان، ص١١٣.

درس لديه الشيخ محمد تقي حفظه الله الكثير من الكتب وأبرزها (التوضيح على التلويح) في أصول الفقه و(تفسير الجلالين).

وتوفي رحمه الله في شهر شوال سنة ١٣٩٧هـ، ودفن في مقبرة دار العلوم[1].

٢ ـ الشيخ المفتي ولي حسن رحمه الله:

درس عنده الشيخ محمد تقي حفظه الله الكثير من الكتب الدراسية منذ بداية دراسته إلى الصف الخامس، فدرس عنده في السنة الخامسة الجزء الأول من كتاب (الهداية) للمرغيناني رحمه الله، وكان للشيخ ولي حسن رحمه الله عناية خاصة في تكوين ذوق القراءة والمطالعة لدى تلميذه الشيخ محمد تقي حفظه الله الذي يقول في كلمة له:

«هو الذي أشار عليّ أن أراجع (فقه اللغة) للثعالبي وأنا طالب في الصف الأول من الثانوية العامة»، ولا ريب أن هذه الإشارة منه رحمه الله كانت لتوجيه الطلاب إلى المصادر العلمية، وغرس حب القراءة فيهم[2]. وكان تخصصه رحمه الله في الفقه والإفتاء، وظل طول حياته مدرساً ومفتياً، وألّف العديد من الكتب الممتعة وأبرزها (عائلي قوانين) في اللغة الأردية، فنّد فيه بأسلوب علمي قوي القوانين الموضوعة العائلية غير الإسلامية في عهد الرئيس الراحل أيوب خان، وكتب الكثير من المقالات العلمية والدينية لمجلة (بينات) الشهرية الصادرة من جامعة العلوم الإسلامية التي كان بها مدرّساً بعد الاستقالة من دار العلوم لبعد المسافة إليها من منزله بعد تحولها إلى منطقة (كورنگي).

---

(١) نقوش رفتگان، ص١١٣.

(٢) (البلاغ) العدد الحادي عشر، سنة ١٣١٥هـ.

وكان رحمه الله علماً بارزاً في العلم والتقوى كما كان تربوياً عظيماً، يقول القاضي محمد تقي حفظه الله:

«إنه رحمه الله لم يدرسنا الكتب العلمية فحسب، بل وغرس في أذهاننا وقلوبنا فكراً دينياً ما زلنا نتمتع به إلى يومنا هذا، ولله الحمد على ذلك»[1].

وتوفي رحمه الله في اليوم الثاني من شهر رمضان المبارك سنة ١٤١٥هـ.

٣ـ الشيخ المجاهد مولانا نور أحمد رحمه الله:

وُلد رحمه الله في عام ١٩٢٠م في مديرية أكياب من مدينة أراكان البورمية، تعلّم في مدرسة ديوبند الشهيرة، هاجر إلى باكستان في عام ١٩٤٨م بعد استقلال باكستان، وعندما بدأ الشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله تأسيس جامعة دار العلوم في مدينة كراتشي كان الشيخ نور أحمد ساعده الأيمن في تحقيق ذلك الغرض السامي، وعيّن في دار العلوم كمدير أعلى سنة ١٩٥١م، واستمر في منصبه إلى عام ١٩٦٤م، وظلّ طوال هذه المدة يخدم الجامعة ليلاً ونهاراً، وينظّم هيكلها، وينسّق إدارتها المختلفة، وإلى جانب كونه مديراً خبيراً، كان مدرّساً متقناً، وعالماً متبحّراً، والشيخ محمد تقي حفظه الله درس لديه التعليم الابتدائي، يقول في كلمة له:

«وإن معرفة الحروف الحاصلة لهذا العبد الضعيف يرجع فضلها في ظاهر الأسباب إلى فضيلة الشيخ نور أحمد رحمه الله، وإنه بذلك قد

---

(١) المصدر السابق نفسه.

أسدى إليَّ إحساناً عظيماً»[١].

وهو الذي أسَّس المطبعة الشهيرة (إدارة القرآن والعلوم الإسلامية) بمدينة كراتشي، وتوفي في جمادى الثانية ١٤٠٧هـ الموافق فبراير (شباط) ١٩٨٧م، ودفن في مقبرة جامعة العلوم كراتشي، رحمه الله رحمة واسعة[٢].

٤ ـ المفتي العلامة فضيلة الشيخ رشيد أحمد حفظه الله[٣]:

تولَّى التدريس كشيخ للحديث في دار العلوم من سنة ١٣٧٦هـ إلى سنة ١٣٨٣هـ، درس لديه الشيخ محمد تقي حفظه الله (الصحيح) للإمام البخاري رحمه الله، واستقال من خدمة التدريس في دار العلوم سنة ١٣٨٣هـ، وفتح مدرسة دينية ومركزاً للدعوة والإرشاد في منطقة ناظم آباد في مدينة كراتشي، وما زال يقدم خدمات دينية جليلة في مجالات شتَّى، ومكانته العلمية أشهر من التعريف والتقديم، مدَّ الله بقاءه للأمة الإسلامية، ومتَّعنا بفيوضه.

٥ ـ ومن أساتذته **الشيخ العلامة محمد رعاية الله حفظه الله**، أدّى دوراً بارزاً في خدمة التدريس في دار العلوم، كما قام بمسؤولية تنظيم أمورها كعميد عام لها، توفي رحمه الله في السادس عشر من شعبان المعظم عام ١٤٢٠هـ.

---

(١) متاع نور، ص٢٢٨.

(٢) راجع لترجمة الشيخ نور أحمد: (متاع نور) في اللغة الأردية، وهو كتاب ضخم ألّفه نجله أستاذنا الشيخ رشيد أشرف السيفي حفظه الله، وجمع فيه الجوانب المختلفة لحياة والده، وأخرجها في مجموعة رزينة منسّقة.

(٣) راجع للتفصيل عن حياته: (أكابر علماء ديوبند) لمؤلفه الحافظ محمد أكبر شاه، ص٢٨٦ وما بعدها.

٦ ـ **ومنهم فضيلة الشيخ العلامة الحافظ سحبان محمود رحمه الله**، العميد العام الحالي لجامعة دار العلوم، وشيخ الحديث بها، وفضيلته عَلَم شامخ في العلوم الحديثية والفقهية، ورمز بـارز في مجال التربيـة الإسلامية وإصلاح النفوس وتقويمها وتوجيه المسلمين إلى الخير، توفي رحمه الله في التاسع والعشرين من ذي الحجة عام ١٤١٩هـ الموافق ١٧ إبريل (نيسان) ١٩٩٩م.

٧ ـ **ومنهم فضيلة الشيخ العلامة الداعية الحافظ سليم الله خان حفظه الله**، رئيس ومؤسس الجامعة الفاروقية، وشيخ حديثها حالياً، وما زال يقدّم خدمات دينية جليلة في مختلف المجالات، أمدَّ الله ظله، ونفعنا ونفع المسلمين بعلومه وخدماته العلمية والدينية وتقبله قبولاً حسناً.

٨ ـ **ومنهم الشيخ العلامة جامع المنقول والمعقول فضيلة أستاذنا شمس الحق حفظه الله**، فإنه عَلَم بارز للمعرفة الدقيقة للفلسفة والمباحث العقلية الدقيقة المتصلة بالعقائد، كما هو عالم بصير في العلوم الحديثية والفقهية، وما زال يدرّس التفسير والحديث في الصفوف العليا بجامعة دار العلوم كراتشي، ويقدّم خدماته كمدير عام للجامعة أيضاً.

مكانته العلمية:

ولقد يسَّر الله سبحانه وتعالى للشيخ محمد تقي العثماني حفظه الله ما ييسّر للعلماء الصالحين الأفاضل الموفقين إلى الخير؛ من أسرة علمية كريمة، وأساتذة بررة متفننين، ومواهب شخصية فذة، وفرصة كافية للاستفادة العلمية، ودراسة معمقة في العلوم العصرية إلى جانب العلوم والثقافة الإسلامية، ثم تجارب متتالية من خلال رحلات معظمها علمية، حيث أتاحت له أن يلاقي كبار علماء العالم الإسلامي على تعدّد مسالكهم ومشاربهم وتخصصاتهم.

ومن المعلوم أن الاستعمار الغربي خلَّف آثاره السيئة في العالم الإسلامي عامة، وفي شبه القارة الهندية خاصة، فبعدما أنشب أظفاره في هذه المنطقة، جعل يطارد كل ما يتصل بالإسلام، ونتيجة لذلك تراجعت العلوم الإسلامية من معترك الحياة الاجتماعية، وانحصرت في زوايا ومدارس يقوم هنالك المشايخ والعلماء بالمحافظة عليها من أعاصير الاستعمار الطاغية.

وقبل أن يغادر الاستعمار، استطاع أن ينشئ جيلاً كاملاً تغذّى بثقافته المادية المتمردة والبعيدة عن التراث الإسلامي كل البعد، وظلَّ هذا النظام في فترة ما بعد الاستعمار على ما كان عليه من الخطل والخبل، ومن جانب آخر ظل نظام التعليم الديني، الذي اختاره المشايخ لمواجهة الأوضاع المفروضة من قبل الاستعمار على سيرته الأولى.

فأخذ النظامان يسيران في خطين متوازيين لا يلتقيان، فالتعليم العربي الإسلامي يسير في خط، والتعليم المدني الحديث يسير في خط آخر، ولم تكن هناك محاولات جدية لتلاقي الخطين، أو ربط بعضهما ببعض، واستمرت الفجوة بين الفئتين تتسع وتتعمق.

وقد شعر المفكرون من الجانبين أن هذه الفجوة لا ترأب إلا بإيجاد حلقة علمية تجمع بين الثقافة الإسلامية العميقة، ودراسة العلوم العصرية الدقيقة، فتخرج للناس ما يحتاجون إليه من علم وأدب، وفلسفة غذيت بما للإسلام من عقيدة وثقافة نزيهة، في أسلوب تستأنسه الأبصار والآذان المعاصرة، فيها روح الإسلام قوية متينة، وفيها عرض جذاب للمسائل، ونهج رشيق في الكتابة، وفيها مقارنة شهية بين ما أورثه الأولون وأنتجه الآخِرون.

ويتقدم هؤلاء المفكرون الكبار الشيخ محمد شفيع رحمه الله، فإنه شعر بضرورة إيجاد هذه الحلقة، وذلك من خلال تجاربه الطويلة في مجال الفتوى ومواجهة الأوضاع الحديثة المعقّدة، فبذل جهوداً مشكورة، وتشهد على ذلك مؤلفاته الفقهية القيمة التي هي خير أنموذج لهذا النوع من الإنتاج العلمي.

وخطى الشيخ محمد شفيع رحمه الله خطوة جادة أخرى في هذا المضمار، حيث استنهض همة نجله الذكي النبيل محمد تقي العثماني حفظه الله بعدما نهل من دراسة العلوم الإسلامية للدخول في مضمار الدراسات الحديثة، وبالرغم من كثرة ألوان وأنواع الدراسات الحديثة اختار له دراسة الاقتصاد والسياسة والقانون، فإن هذه العلوم لها صلتها المباشرة بالفقه الإسلامي وفاقاً وخلافاً.

وأبلى الشيخ محمد تقي العثماني حفظه الله في هذا الصعيد بلاءً حسناً، واستطاع بتوفيق من الله تعالى أن يتقن هذه المواد العلمية الثلاث إتقان خبير محنّك، ثم أكبَّ على إعمال الثقافتين إعمال النحل في عصارة مختلف الزهور والثمار، فجاء بنتاج علمي كلُّه غذاء روحي وعلمي سائغ من مزيج عناصر مستقاة من العلوم الإسلامية الأصيلة، وتتجلى هذه المزية في خدماته الفقهية التي قدمها ـ وما زال يقدمها ـ في مجالات شتى.

ومن ناحية أخرى فقد كان له ذوق أدبي رفيع في اللغات: العربية، والأردية، والإنكليزية، ومما يلفت النظر أنه سخّر ذوقه الأدبي لخدمة الموضوعات العلمية الجافة، فلا يطغى ذوق الأديب على ذوق العالم، كما لا يطغى ذوق العالم على ذوق الأديب، فيأتي بالموضوع العلمي الدقيق في ثوب أدبي تتسارع معانيه إلى الأذهان، وبالرغم من ذلك فقد مارس قرض الشعر في اللغة الأردية، وخير ما يمثل ذلك قصيدته المطولة

التي رثا بها والده، وحقّاً إن هذه القصيدة أنموذج مفرد في نوعه في الرثاء في الشعر الأردي.

واختار الشيخ محمد تقي حفظه الله المنهج الرصين في خطاباته ومواعظه ودروسه ودعوته، فنفع العباد والبلاد، ونسأل الله تعالى أن يزيده علماً وأن يبارك في عمره وأوقاته، وأمدّ حياته للأمة الإسلامية.

* * *

ب ـ سيرته العلمية

أعماله:

وعندما نتوجه إلى ما قدمه من أعمال وخدمات قيّمة، نرى حياته العملية مرتبطة بحياته العلمية ارتباط الروح بالجسد، فلم تخرج أعماله عن محيط العلم وخدمته والمثابرة على ذلك تعليماً، وتدريساً، وتأليفاً، ودعوةً، وإرشاداً، وأبرز خدماته هي التدريس، والتصدي للفتوى والتأليف، وجهوده في أسلمة القوانين والاقتصاد في باكستان وخارجها، وتقديم بحوث فقهية قيمة في دوائر محلية ودولية، والدعوة والإرشاد، والصحافة، والرحلات الدعوية، وسنقف عند كل واحد من هذه العناوين وقفة قصيرة.

١ ـ التدريس:

بعد تخرّجه من دار العلوم فوّض إليه التدريس في المواد العلمية المتنوّعة، وخطا في هذا المجال خطى الترقي والتقدم كمدرّس تربوي ناجحٍ إلى أن وصل ذروته، وما زال يدرّس العلوم الحديثية والفقهية في درجتي العالمية (ماجستير) والتخصص في الفتوى (دكتوراه) في جامعة دار العلوم.

ودروسه ومحاضراته تتدفق بالعلم الغزير السيّال، وخير ما يمثّل ذلك مجموعة محاضراته العلمية التي ألقاها خلال تدريسه لـ(جامع الترمذي) وطبعت هذه المجموعة بترتيب أستاذنا فضيلة الشيخ رشيد أشرف سيفي (ابن أخت القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله) في ثلاثة

مجلدات ضخمة بعنوان (درس ترمذي) في اللغة الأردية.

واتسعت دائرة تدريسه على مرّ الأيام، فلم يقتصر في تدريس المواد المقرّرة من قبل الجامعة، فقد عقد دورات تعليمية متعددة لإفادة أفاضل العلماء والمفتين في مجال الاقتصاد والسياسة والقانون، فعقد اجتماعات ودورات عديدة في موضوع الاقتصاد، واستفاد من خلالها جمّ غفير من أهل العلم، وعقد دورة في موضوع السياسة والقانون، فشاركت فيها جموع غفيرة من العلماء من طول البلاد وعرضها، كما قد شاركوا في الدورات السابقة، وجاءت مجموعة محاضراته الاقتصادية في إحدى هذه الدورات بعنوان (اسلام اور جديد معيشت وتجارت) في اللغة الأردية بترتيب من تلميذه الشهيد محمد مجاهد رحمه الله[1].

كما قدم محاضرات علمية في عدة جامعات أمريكية وأوروبية، وشهد على نبوغه وبراعته المشاركون المثقفون في هذه المحاضرات المسلمون منهم وغير المسلمين[2].

٢ ـ التصدي للفتوى:

بدأ التمرس على كتابة الفتوى في زمن طلبه للعلم تحت إشراف والده الشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله، وأستاذه الشيخ المفتي العام للديار الباكستانية ولي حسن رحمه الله، ونال الثناء من جميع أساتذته ومشايخه وغيرهم من كبار أهل العلم في تصدير فتاوى قوية في الحجة

---

(١) استشهد رحمه الله على أيدٍ مجهولة في مدينة فيصل آباد في رمضان ١٤١٨هـ، وكان آية في الذكاء والصلاح.

(٢) وأبرز هذه المحاضرات ما قدمها في سنة ١٤١٨هـ في جامعة هارفرد الأمريكية في موضوع النظام الاقتصادي الإسلامي.

والبرهان، ودقة النظر وعمق الدراسة، ومنمقة في حسن التنظيم والصياغة وسلاسة الأسلوب، وازداد اشتغاله بالفتوى بعد تخرّجه من الدراسة، ووفق في إصدار آلاف الفتاوى منذ تصدره للفتوى إلى اليوم، ومع الأسف فإن كل هذه الفتاوى القيّمة ما زالت مبعثرة في السجلات الضخمة لدار الإفتاء، ولو طبعت هذه الفتاوى لجاءت في مجموعة ضخمة في مجلدات عديدة.

وهو في هذه الأيام ـ على الرغم من كثرة الأشغال العلمية والدعوية المضنية ـ يقوم بالإشراف على قسم الفتوى، فلا تصدر فتوى ذات أهمية ودقة إلا بتوقيعه، وأصحاب دار الإفتاء يرجعون إليه في كل معضلة فقهية، وكل مسألة معقدة، فيجدون عنده ما يثلج الصدور، ويجلو الأبصار، فأحسن الله جزاءه وحفظه الله من كل سوء.

٣ ـ التأليف:

أما التأليف فهو موطن الجمال والجلال والجاذبية الغريبة في حياته العلمية اللامعة، وهو الموطن الذي جمع بين جدّية الفقيه القاضي المتبصّر، وحكمة الداعية المخلص الخبير بمواطن الدعوة وأساليبها، والتحليل الموضوعي للصحفي الخبير الناقد، الناصح لدينه وأمته وبلاده والعالم الإسلامي، وجمال الذوق الأدبي الرفيع الذي يأخذ بمجامع القلوب، ويعطر العقول والأرواح، بدأ التأليف منذ ميعة شبابه وهو طالب في المدرسة، وقد رزقه الله تعالى نفَساً طويلاً في هذا المجال، وزاده الله في ذلك على مرّ الأيام.

وسنعود إلى هذا الموضوع في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى عندما نتحدث عن آثاره العلمية.

٤ ـ جهوده في أسلمة القوانين في باكستان:

وقد أشرنا فيما مرّ أن باكستان قد أسّست على كلمة الإسلام، وكان أكبر أمنية المسلمين من إقامتها هي تنفيذ الشريعة الإسلامية فيها، وبالتالي إيجاد مجتمع متكافل يستقي من الثقافة الإسلامية بمفاهيمها الحقيقية الأصيلة، ولكن مع الأسف الشديد فإن هذه الأمنية لم تتحقق بأكملها لأسباب كثيرة، من بينها كون السلطة الحاكمة حكراً على أشخاص أو جماعات مصبوغين بصبغة الثقافة الغربية العلمانية، وبُعدهم عن الثقافة الإسلامية وقيمها، ومولعين بحب الرئاسة والحكومة مما أدى إلى تجاذب سياسي غير منقطع بين الأحزاب السياسية، فظلّت البلاد طوال خمسين عاماً ماضية تشهد الأزمات السياسية المتتالية، ولم يلقَ التقنين على وفق الشريعة الإسلامية ما كان يستحق من عناية السلطات الحاكمة.

وفي هـذه الأوضاع المؤلمـة لم تبق جماعة العلماء المخلصين صامتة وبعيدة عن الصراع الدائر بين القوى الدينية والعناصر العلمانية، فقد أدت جهوداً مشكورة لإرشاد الحكومات إلى وضع القوانين وفق الشريعة الإسلامية، وخير ما يمثل ذلك ما قام به العلماء من جهود جبارة في وضع بند خاص في الدستور بشأن الطائفة القاديانية الكافرة.

وللشيخ القاضي محمد تقي حفظه الله الحظ الأوفى في هذه الجهود المباركة بالرغم من عدم انتمائه إلى أيّ حزب سياسي، فوفقه الله أن يقوم بجهود مؤثرة واسعة النطاق وبعيدة المدى.

وقام بخدماته في هذا المجال بعيداً عن ضوضاء السياسة وهتافاتها، وأدّى دوره ـ ومـا زال يؤدّي ـ دور المجاهـد الصامت، الذي لا يبتغي ببطولاته مدحاً ولا مكافأة، وإنما يريد رفع لواء الحق والانتصار الكامل على الباطل ابتغاءَ مرضاة ربه، وأداءً لواجبه تجاه دينه ووطنه وأمته، فظلّ

يكافح العلمانية وكل ما يصادم الشريعة الإسلامية في أطر شتّى، وربما يصعب على الناظر حصرها لتعدد جوانبها وكثرة ميادينها ومجالاتها، ونشير إلى أبرزها إشارة وجيزة:

أ ـ الدعوة المخلصة:

أوّل ما نلقى في خدمته في مجال أسلمة القوانين هي دعوته المخلصة الحكيمة إلى الجهات المعنية بتدوين القوانين، فنراه يتابع جميع المراحل والأدوار التي مرّت على الدساتير الباكستانية الموضوعة، وفي كل مرحلة نجده يوجّه دعوة ملحّة إلى المجالس الدستورية في عهود مختلفة بوضع المبادئ الدستورية والقانونية وفق الشريعة الإسلامية، يقول في كلمة له حررها سنة ١٩٧٣م عندما كانت الحكومة آنذاك تتصدى لوضع دستور جديد للبلاد:

«إن دستور أيّ بلد هو اللبنة الأساسية التي يقوم عليها هيكلها، ويتوقف عليها رقي الوطن، وتقدمه، واستقراره، وسعادة سكانه، فإذا وضعت هذه اللبنة غير سليمة تذهب كل الجهود المبذولة في سبيل نهضته أدراج الرياح»[1].

واستطرد مؤكداً على ضرورة وضع دستور للبلاد وفق الشريعة الإسلامية:

«ولسنا بحاجة إلى إقامة حجة على ضرورة دستور إسلامي للبلاد، فإن أي دستور مصادم لمبادئ الشريعة الإسلامية لن يلقى أي ترحيب في بلدٍ إسلامي كباكستان، وقد أعلن رئيس الجمهورية ضرورة أسلمة الدستور في مشروعه الدستوري، كما اعترفت بذلك كافة الأحزاب

---

(١) عصر حاضر مين اسلام كيسى نافذ هو؟ ص١٣.

السياسية إبان الحملات الانتخابية، ووعدت بأنها تؤدّي واجبها إذا وصلت إلى سرير الحكم، ولا ريب أن دولة رفعت أركانها على كلمة الإسلام، وأرست قواعدها على عقيدة التوحيد، لا يلائم شأنها أن يوضع لها دستور يصادم الشريعة الإسلامية، وهنا نسأل الأحزاب السياسية ذات الأغلبية في المجلس النيابي وذات التأثير القوي في وضع الدستور: هل وفت بوعودها التي وعدتها قبيل الانتخابات في شأن دستور إسلامي للبلاد؟»[1].

ثم رسم خطوطاً عريضة للدستور مقتبساً من كتاب الله تعالى في خمس عشرة نكتة، وهذه النكات بمثابة مصدر أساسي لتحديد أهداف الدستور وتوجيهه إلى الجهة الصحيحة عند وضع مواده وبنوده المفصّلة[2].

وهكذا نراه يتابع كل مرحلة مرّت بها مسوّدة الدستور الجديد، ويقف عندها وقفة متأمل خبير، فيشعر بالسعادة والاطمئنان إذا وجد الأمور تسير إلى الجهة الصحيحة، ويجرّد قلمه ناقداً نقداً صريحاً مستنداً إلى الحجة والبرهان إذا رأى العملية الدستورية تنحرف عن جادتها، فتميل إلى ما لايلائم الشريعة الإسلامية، أو يصادمها، ومما يمثل ذلك أن الدستور الجديد قد قرّر تشكيل لجنة مؤلفة من عدد من الخبراء باسم (مجلس الفكر الإسلامي)، ومن مسؤولية هذا المجلس تقديم قرار يتضمن بيان الأساليب والطرق لأسلمة القوانين في البلاد، ويتم تقديم القرار بعد سبعة أعوام من يوم إنشائه، كما يقوم المجلس بتقديم قرار سنوي إلى الحكومة يتضمن مقترحات تساعد الحكومة على أسلمة القوانين، وتحدّد القوانين المصادمة للشريعة الإسلامية، وتمهّد السبل لتكوين مجتمع إسلامي متكافل في البلاد.

---

(١) عصر حاضر مين اسلام كيسى نافذ هو؟ ص١٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

ولكن الدستور لم يعطِ قرارات (مجلس الفكر الإسلامي) سلطة قانونية، بل اعتبرها مجرد قرارات استشارية، لا يلزم الحكومة والمجالس النيابية أن تتابعها، ففي وسعها أن ترفض قرارات المجلس المذكور بعد المناقشة، وتضع ما تراه من القوانين دون أن تلتفت إلى قراراته.

وهذا التلبيس الدستوري أحفظ قلمه، فمضى يصور ذلك كما يلي:

«أفترى أن (مجلس الفكر الإسلامي) يعد قراره النهائي بعرق جبينه وجهود ممتدة على سبعة أعوام كاملة، ويقدمها إلى المجلس النيابي، وهنالك لا يوثق به لمجرد أن مناقشة المجلس النيابي أدى إلى ذلك؟ بل ويرمي به في سلة المهملات، ويضع مكانه قانوناً مضاداً للقرار باسم الإسلام؟ وهذا هو الخطب الذي سلب من المجلس المذكور كل شيء، وتركه جسداً لا حراك به.

وينشأ هنا السؤال إذا كانت المجالس النيابية قادرة على وضع القوانين وفق الكتاب والسنّة فما هو الداعي لإنشاء (مجلس الفكر الإسلامي)؟ وواضح أن الهدف من المجلس المذكور وضع القوانين وفق الكتاب والسنّة عبر رجال متخصصين في العلوم الإسلامية، فيجب أن تكون لقراراته سلطة ملزمة على المجالس النيابية في تقويم أيّ قانون موضوع بأنه موافق للشريعة الإسلامية أو غير موافق لها، وذلك لكونها تقارير صادرة عن الخبراء في الموضوع، ويجب أن يغير نص هذه الفقرة كالآتي: (والمجلس النيابي بعد المناقشة في التقرير يضع القوانين وفقه) بدل (يضع القوانين في شأنه)».

وعلى هذه الشاكلة ما زال يبذل جهوده في توجيه الدعوة إلى الجهات المعنية، والسلطات المؤثرة في وضع القوانين، ويذكِّر رجال الحكومة بمسؤوليتهم في هذا المجال عبر كتاباته، ومحاضراته، وخطاباته في الأطر المختلفة.

ب ـ جهوده في إطار (مجلس الفكر الإسلامي):

تولّى الرئيس السابق الجنرال ضياء الحق رحمه الله تعالى زمام الحكومة المؤقتة بعد اضطرابات سياسية وأعمال عنف شديدة في طول البلاد وعرضها الناتجة عن سياسات حكومة حزب الشعب آنذاك، وكان يرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد بطريق تدريجية، وأعرب عن رغبته في إعلانه الصادر في غرة محرم الحرام سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، حيث تضمَّن بعض الخطوات المهمة نحو أسلمة القوانين، ومن هذا المنطلق حاول أن يبث في (مجلس الفكر الإسلامي) روحاً جديدة ليساعده في رغبته، فاختار المجلس رجالاً بارزين في تخصصاتهم الخاصة إلى جانب ثقافتهم الإسلامية، وممن اختارهم كان الشيخ محمد تقي العثماني حفظه الله، ولعله تعرّف عليه من خلال مجلة (البلاغ) التي كانت تنشر دعوته منذ سنوات، وكان الرئيس رحمه الله صاحب بصيرة نافذة في اختبار الرجال، كما كان ممن يقدِّر ذوي الصلاح وأهل العلم ويتواضع لهم.

وقبل الشيخ حفظه الله دعوة الرئيس رحمه الله بعدما تيقن أن المساهمة في أعمال المجلس ستتيح مجالاً أفضل لخدمة أسلمة القوانين، وكما مر بنا أن تقارير المجلس وإرشاداته وإن كانت استشارية فقط، غير أن شخصية الرئيس كانت بارزة في أعمال الحكومة المؤقتة، وهذا ما جعله متوقعاً من أن تقارير المجلس ستجد طريقها إلى التطبيق العملي من دون أن تواجه عراقيل شديدة من الحكومة خضوعاً لرغبة الرئيس، وتحقق بعض رجائه عندما أعلن الرئيس رحمه الله تطبيق بعض الأحكام الشرعية في البلاد عام ١٩٧٩م، وأعرب الشيخ عن سعادته في تقريره الصحفي الذي أدلى به كعضوٍ للمجلس، ومما قال فيه:

«إن إعلان الرئيس الجنرال محمد ضياء الحق الصادر في ١٢ من

شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٩هـ المتضمن الخطوات الهامة نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد لهو فتح باب ذهبي جديد في تاريخ باكستان. . وإن بلادنا منذ اليوم قد توجهت إلى الوجهة الصحيحة بعدما تاهت واحداً وثلاثين عاماً في كل واد منذ استقلالها، وبفضل من الله عزَّ وجلّ وتوفيقه سنستطيع انطلاقاً من مبادرة الرئيس أن نطبّق كثيراً من الأحكام الشرعية كقانون وطني عام بعدما أسدلت عليها ستار الإغفال عبر قرون، ومما سعدنا به أن القوانين التي أعلنها الرئيس موافقة للشريعة الإسلامية، ولم نرَ فيها شيئاً يدل على تحريف مبادئ الشريعة وأحكامها، وهذا يدل على عدم خضوع الرئيس للجهات العلمانية»[١].

واستمرّ في عمله في المجلس منذ عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١م، وأدّى دوره في هذه الفترة بحيوية ونشاط مما جعله مركز أنظار الأعضاء في المجلس، وساعد المجلسَ كباحث متفانٍ في بحوثه العلمية والفقهية، وخبير قانوني وداعية مخلص.

ووضع (المجلس) في هذه المدة تقارير هامة منها ما قدر لها التطبيق العملي بعد موافقة الحكومة ورئيس الجمهورية، ومن بينها نظام الحدود والقصاص، فوضع المجلس في هذا الصدد أربعة مراسيم: المرسوم التشريعي لحد الزنا، والمرسوم التشريعي لحدي السرقة والحرابة، والمرسوم التشريعي لحد شرب الخمر، والمرسوم التشريعي لحدّ القذف، وإن هذه المراسيم التشريعية نفذت في البلاد، وهي في أساسها مصوغة بقلم الشيخ، حفظه الله.

كما وضع المجلس مرسوماً خاصاً في القصاص والدية، ووضع

---

(١) مجلة (البلاغ) ربيع الأول سنة ١٣٩٩هـ.

مبادئ هامة لنظام الصلاة والزكاة وإرشاد العمال والموظفين الحكوميين، وإرشادات مبدئية لإصلاح الاقتصاد الوطني، والنظام التعليمي والبنية الاجتماعية والإعلامية[١].

ومما يبدو من بعض مقالات الشيخ حفظه الله أنه لم يكن مرتاحاً ارتياحاً كاملاً لما يدور في المجلس، وذلك لما أن الدستور لم يضمن تنفيذ جميع تقاريره، ولكن مع ذلك واصل العمل فيه، راجياً أن تنال بعض التقارير حظها من التطبيق، وإن لم يكتب ذلك لجميعها، ويبدو ذلك من كلمته التالية:

«وإن كثيراً من قراء (البلاغ) يسألونني أن أقدّم لهم في صفحات (البلاغ) عن جميع ما يدور في (مجلس الفكر الإسلامي) في هذه الأيام.. ويكفينا هنا الإشارة إلى أن الأوضاع في المجلس ليست كلها على ما يرام، ولا كلها مما يخيب الأمل، وإنني كخادم للدين الحنيف أبذل قصارى جهدي ليلاً ونهاراً في محاولة أمر بمعروف أو قضاء على منكر، أما نتائج هذه الجهود فهي موكولة إلى الله عزَّ وجلّ»[٢].

وواضح مما سبق أن الشيخ حفظه الله أدّى دوراً فعّالاً ومباشراً في أسلمة القوانين في البلاد من خلال مجلس الفكر الإسلامي، ولم أتعرض لتفاصيل خدماته الجليلة في هذا المجال لأنها تتطلب سفراً مبسوطاً لا يسعه هذا العرض الموجز.

جـ ـ من إطار القضاء:

ومن لطيف حكمة الله تعالى مع فضيلة الشيخ محمد تقي حفظه الله

---

(١) راجع تقرير (مجلس الفكر الإسلامي) لسنة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨م، ولسنة ١٩٨٠ـ ١٩٨١م.

(٢) (البلاغ)، محرم الحرام سنة ١٣٩٨هـ.

أن دعوته لأسلمة القوانين ظلت ترتقي نحو الأفضل على مرّ الأيام، ولم تزل تتقوّى مرحلة بعد مرحلة، فانطلقت من دعوته العامة عبر ما يكتب في (البلاغ) ومن خلال ما يقدم من الإرشادات والتوجيهات من أطر غير مباشرة لوضع القوانين، وسرعان ما دخل مجال (مجلس الفكر الإسلامي) وجد هنالك مجالاً أفسح لأداء مهمته، وبعد فترة من الزمن وفّقه الله أن يدخل مجال القضاء الشرعي العالي ليقوم بخدمات جليلة أقوى وأبعد أثراً بالنسبة إلى خدماته السابقة.

وكانت الأوساط العلمية تطالب الحكومة منذ صدور الدستور الجديد ١٩٧٣م بإنشاء مجالس خاصة في المحكمة العليا، لتفوض إليها سلطة كاملة لتعديل أيّ قانون مضادّ للشريعة الإسلامية بمطالبة أيّ مواطن باكستاني، ولعلّ أول صوت رفع في هذا الصدد كان صوت الشيخ محمد تقي العثماني حفظه الله حيث حرّر في (البلاغ) شهر محرم الحرام سنة ١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٤م:

«... ولتحذف من الدستور الفقرة ٢٥ التابعة للمادة ٢٢٧، ويوفر ضماناً كافياً للمواطنين كافة بأن يعتبر كل قانون وضعي يتعارض مع الشريعة الإسلامية بمنزلة المعدوم، وليعترف بحق كل مواطن أن يتحدّى سلطة أيّ قانون موضوع في المحكمة العليا على أساس أنه مضاد للشريعة الإسلامية»[١].

ثم أشار إلى طريقة هذه العملية:

«ولا بد لذلك من إنشاء مجلس خاصّ في المحكمة العليا (Supreme Court) لتصفية القضايا المتصلة بكون القوانين الموضوعة

---

(١) (البلاغ)، محرم الحرم سنة ١٣٩٣هـ، ص١٥.

موافقة أو مخالفة للشريعة الإسلامية، كما أنه لا بد أن يكون هذا المجلس مؤلَّفاً من رجال متخصصين في العلوم الشرعية الإسلامية»[1].

وطبيعي أن اقتراح هذا المجلس الخاص جاء نظراً إلى ثقافة أغلب القضاة في المحكمة العليا، فإنّ جلّهم ممن برعوا في علوم القوانين الوضعية الحديثة المستعارة من الغرب، فإنهم لا يملكون الخبرة المطلوبة في العلوم الشرعية مما لا بد منها لهذه المسؤولية الخطيرة.

ووجد هذا الصوت آذاناً صاغية في الأوساط الحكومية، حتى تأثر به رئيس الجمهورية، فأصدر مرسوماً رسمياً بإنشاء (محكمة شرعية مركزية)، وأهم ما فوّض إلى هذه المحكمة من المسؤوليات ما يأتي:

١ ـ أن تراجع كل قانون موضوع لتحدد هل موافق للشريعة الإسلامية أو لا؟ وذلك برغبة من المحكمة نفسها، أو بطلب من أحد المواطنين، أو بطلب الحكومة المركزية أو إحدى الحكومات الإقليمية.

وأي قانون وضعي تقضي المحكمة بكونه مخالفاً للشريعة الإسلامية يعتبر ملغًى من يوم نفاذ قرارها، وبناءً على هذا يجب على الحكومة المعنية بالقانون المقضي عليه بالبطلان ـ مركزية كانت أو إقليمية ـ أن تتخذ خطوات جادة لتعديله وإزالة ما فيه من التعارض مع الشريعة الإسلامية في المدة المحدّدة في القرار، فإذا لم تقم الجهة المعنية بمسؤوليتها في هذا الشأن فسيحل قرار المحكمة محل القانون المحكوم عليه بالبطلان منذ حلول التاريخ المحدّد فيه.

٢ ـ ولها أن تراجع من وجهة النظر الشرعي أي قرار صادر من المحكمات الجنائية تطبيقاً للمرسوم التشريعي في شأن الحدود.

---

(١) البلاغ، محرم الحرام سنة ١٣٩٣هـ، ص١٥.

٣ ـ وفي سلطتها إصدار الأوامر لأي شخص للمثول أمامها، أو بتقديم أي نوع من الشهادة المتعلقة بالقضية الواجب تفتيشها، أو مطالبة أيّ شخص لأداء الشهادة، كما لها أن تعاقب الجناة والمجرمين شأن أية محكمة إقليمية عليا[1] (High Court).

وقد قضت مادة (٣) من الدستور التابعة للبند (٢٠٣س) بأن تضم المحكمة ثلاثة قضاة من علماء الشريعة المتخصصين في علوم الشريعة والقانون، كما نصت مادة (٣) التابعة للبند (٢٠٣ف) بإنشاء مجلس خاص بالمحكمة العليا (Supreme Court) لغرض استئناف القرارات الصادرة من المحكمة الشرعية المركزية (Federal Sharial Court) باسم مجلس النقد والتمييز الشرعي (Shariat Appellate bench) ويتألف هذا المجلس من أربعة قضاة مسلمين، كما يجب أن يكون اثنان منهم من علماء الشريعة والقانون معاً.

وهكذا فتح الدستور نافذة ضيقة لوصول عدد ضئيل من علماء الشريعة إلى المحكمة الشرعية المركزية وإلى مجلس النقد والتمييز بالقضاء العالي.

وقد التمس الرئيس ضياء الحق رحمه الله من الشيخ محمد تقي العثماني قبول منصب القضاء في المحكمة الشرعية المركزية في عام ١٩٨٢م، فقبل التماسه بعدما أشار عليه بذلك جماعة من العلماء الصالحين، وعلى رأسهم فضيلة الشيخ أبو الحسن علي الندوي رحمه الله، وبعد أن رأى أن وجوده في المحكمة سيتيح مجالاً أفسح للخدمة في

---

(١) دستور باكستان، فقرة أ وب التابعة للمادة (٢٠٣د) والمادة (٢٠٣دد) مع الفقرات التابعة لها.

سبيل تطبيق الشريعة في البلاد، وبعد مدة قصيرة حوّلته الحكومة إلى مجلس النقض والتمييز بالقضاء العالي، ومنذ ذلك الحين ما زال يقوم بخدماته كعضو للمجلس، وخلال هذه المدة وفقه الله توفيقاً حسناً فاستطاع أن يسجّل قرارات قضائية وشرعية هامة، ومعظمها قد أصدرتها المحكمة العليا باتفاق آراء جميع القضاة بالمجلس أو بأغلبية آرائهم.

وحقاً إن هذه القرارات خير وثيقة لعمق دراسة صاحبها، وخير أنموذج لصياغة وتنسيق القرار القضائي، ويشعر القارئ من خلال قراءتها أن جلال القضاء يتجلى إلى جانب دقة البحث والدراسة المتأنية، وإلى القراء بعض العناوين لهذه القرارات:

١ً ـ رجم الزاني المحصن:

وهذا قرار طويل جاء في أكثر من تسعين صفحة[١] تناول فيه قضية رجم الزاني المحصن، وفنّد آراء من يزعم أن الرجم ليس حداً شرعياً على أساس أنه لم يرد ذكره في كتاب الله، أو لم يثبت بالتواتر عن النبيِّ ﷺ كما هو منقول عن بعض الخوارج، وهذا القرار يتناول جمع جوانب القضية، وأدلتها، وينتهي إلى نتيجة واضحة بأن رجم الزاني المحصن حدّ شرعي ثابت بالحجج الشرعية ثبوتاً قطعياً لا تتطرق إليه أية شبهة ناشئة عن دليل، ومن يثيرون الشبهات حول هذا الحد الشرعي المجمع عليه عبر التاريخ الإسلامي الطويل فهم يقاومون الحق الواضح ويتبعون أهواءهم.

٢ً ـ الصورة الفوتوغرافية:

وهذا القرار يمتد على (٥٠) صفحة[٢] ويتناول موضوع (التصوير

---

(١) انظر القرار في كتاب (عدالتى فيصلى) ص٩ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق نفسه.

الفوتوغرافي) في ضوء السنّة النبويّـة على صاحبهـا الصلاة والسـلام والمذاهب الفقهيـة، ووصل القرار إلى نتيجة أن التصوير الفوتوغرافي داخل تحت النهي الوارد عن التصوير في الأحاديث النبوية الشريفة، إلا أن تكون هناك حالة استثنائية من ضرورة أو حاجة شديدة، فيترخص لذلك في شأن التصوير المذكور، وبناءً على هذا يسمح القرار بأخذ الصور الفوتوغرافية لجوازات السفر، والبطاقات الشخصية، والسندات الرسمية المتعددة الأنواع، وما إلى ذلك من الوثائق والأوراق الإدارية، وهذا القرار على شاكلة غيره من القرارات، يحتوي على بحث شامل في الموضوع تناول كافة جوانبه بأسلوب ينزل الأمور منازلها اللائقة بها، منسـجمة بعضها إلى بعض، فإذا به يصل إلى نتائج واضحة جلية ما يجعل القارئ على بصيرة من أمر الموضوع المطروح[١].

٣ـ قانون العقد:

وكما سبقت الإشارة أن الاستعمار لم يألُ جهداً في طمس وتشويه كل ما يتصل بالإسلام ونظامه القضائي العادل، ومن هذا المنطلق أحل القانون المدني الإنكليزي محل القوانين الشرعية السائدة في البلاد الهندية عبر تاريخ الإمبراطورية المغولية المسلمة، ومن بين هذه القوانين ما اشتهر بقانون العقد (Contract law) الصادر في عام ١٨٧٢م. وهذا القانون عبارة عن مجموعـة قوانين متصلـة بالعقود من بيع وإجارة ورهن.. وما إلى ذلك.

وإن هذا القانون ـ كغيره من القوانين الاستعمارية ـ يحتوي على كثير من العقود غير المباحة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

---

(١) عدالتى فيصلى، ص٩٧.

وقد رفع بعض المواطنين قضية قوانين (العقد) إلى المحكمة المركزية الشرعية، فأصدرت المحكمة قرارها بشأن القانون المذكور، ثم استؤنف القرار أمام مجلس النقض والتمييز (Shariat Appellate Bench) فأصدر المجلس المذكور قراره، وتولّى تحرير هذا القرار القاضي محمد تقي حفظه الله، والقرار تناول الموضوعات المطلوب الإجابة عليها في الاستئناف، غير أنه أشار على المحكمة المركزية بأن تعيد نظرها في شأن (قانون العقد) بدقة نظر وعمق دراسة، فإن رأيه أنّ هناك بعض الموضوعات في القانون المذكور لم يتناوله قرار المحكمة المركزية السابق.

وهذا القرار خير أنموذج للمقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الأجنبية، ومن خلال قراءة هذا القرار يشعر القارئ أن بلادنا ما زالت تعيش تحت وطأة القوانين الاستعمارية، وأنها في أمسّ الحاجة إلى اقتلاع هذه القوانين من جذورها، ثم إحلال القوانين الشرعية محلها، وإن المحكمة المركزية الشرعية، ثم مجلس النقض والتمييز الشرعي في القضاء في إمكانهما أن تؤديا دوراً ملموساً في هذا المجال بالرغم من إبطاء مرهق لتعديل قانون واحد خضوعاً للعملية القضائية الحالية المبنية على نظام القضاء الغربي!

٤ ـ حول القصاص والدية:

وفي هذا القرار درس بعض القوانين الجنائية التي تحتوي عليها مجموعة القوانين الجنائية (Penal Code) الرائجة في البلاد، وتناول القرار جريمة القتل بمختلف أنواعه، وإبراز الفوارق الواضحة بين حكمة الشريعة الإسلامية والفلسفة وراء القوانين المستوردة، كما يبحث عما يترتب على القتل من عقوبة أو ضمان مالي، فأبطل ما كان باطلاً من القوانين الوضعية في ضوء الشريعة الإسلامية.

٥ - إلغاء قوانين الشفعة :

وكان في البلاد العديد من القوانين الوضعية الاستعمارية في شأن حق الشفعة في العقارات، فرفع المواطنون طلباتهم إلى المحكمة الشرعية المركزية لإلغائها وتعديلها وفق المبادئ الشرعية، فالمحكمة المذكورة رفضت بأغلبية آراء القضاة الطلبات المذكورة على أساس أنها لا تتمتع بالسلطة الدستورية الكافية لتصفية مثل هذه الطلبات.

فتوجه أصحاب الطلبات المذكورة إلى مجلس النقض والتمييز بالمحكمة العليا يطالبون نقض ما صدر عن المحكمة الشرعية المركزية من رفض لطلباتهم.

وقبلت المحكمة العليا طلباتهم، وبرهنت على أن المحكمة المركزية الشرعية أخطأت في حكمها بعدم تمتعها بالسلطة الدستورية، كما ألزمت الحكومة المركزية أن تعدّل القوانين المتصلة بالشفعة وفق الأحكام الشرعية بحلول اليوم العاشر من شهر يوليو (تموز) ١٩٩٨م، وتعتبر القوانين المذكورة بعد حلول التاريخ السابق بمنزلة المعدوم، فلا تبقى لها أية سلطة قانونية.

وتولى كتابة هذا القرار القاضي محمد تقي حفظه الله، وجاء هذا القرار في (٨٤) صفحة، والقرار يوفر دراسة تحليلية شاملة للموضوع، وأسلوبه جذاب لانتباه القارئ، وعلى أساس هذا القرار ألغيت آلاف القضايا المرفوعة في محاكم باكستان طبقاً لقانون الشفعة السابق الذي كان مناقضاً للشريعة الإسلامية.

٦ - تحديد ملكية العقار :

وهذا القرار أيضاً استئناف لقرار صادر عن المحكمة الشرعية، وأجاب القرار بتفصيل عن الأسئلة الآتية :

١ ـ هل يعترف الإسلام بملكية العقار الفردية؟

٢ ـ وهل حدّد الإسلام أي تحديد في ملكية العقار؟ .

٣ ـ وهل في سلطة الحكومات أن تحددها إذا لم يكن في الإسلام أي تحديد؟

٤ ـ وهل يجوز للحكومات أن تنزع العقارات من ملاّكها من دون رضاهم؟ وإذا كان جائزاً فما هي شروط الجواز؟ وهل يجوز بعوض أو بدون عوض؟

فتعمّق القرار في البحث عن الإجابة على الأسئلة المذكورة مستفيداً من الكتاب والسنّة وسيرة الخلفاء الراشدين، متناولاً لقسط كبير من أحكام وقف الأراضي.

وألحق بالقرار المذكور ملحقين آخرين، أجاب أحدهما عن الشبهات المثارة حول الملكية الفردية للأراضي، وفي الآخر بحث عن المزارعة وما يتعلق بها من الأحكام الشرعية.

٧ ـ تقادم اليد الغاصبة وحق الملكية:

وهذا القرار استئناف للقرار الصادر عن المحكمة المركزية الشرعية في شأن مادة (٢٨) لقانون (تحديد المرافعات) (Limitation Act)، وإن هذا القرار أبطل القانون الإنكليزي الذي كان يعترف بملكية الغاصب إذا مرت على غصبه اثنتا عشرة سنة، وبحث القرار هل إن حق الملكية يزول بتقادم السيطرة الغاصبة على العقار؟

ووصل إلى أربع نتائج واضحة وهي:

١ ـ إن غاصب العقار يرتكب إثماً عظيماً ومعصية كبيرة وإن مرّت

عليه مدة المرافعة، ويجب عليه شرعاً وديانة فيما بينه وبين ربّه أن يرد الحق إلى صاحبه.

٢ ـ إن الغاصب إذا أقرّ بعد مرور مدة المرافعة أن العقار ليس له، بل لفلان، فإذا ثبت إقراره أمام المحكمة ففي سلطتها أن تحاكمه، وترد الحق إلى صاحبه.

٣ ـ وبعد مرور مدة المرافعة فالمحكمة ترفض سماع القضية، ولكن يجوز لصاحب الحق أن يسترد حقه بطريق أخرى مثل أن يسترده بالتحكيم.

٤ ـ إذا استطاع صاحب الحق أن يستعيد عقاره وأزال يد الغاصب، فليس للغاصب أن يدّعي على صاحب الحق على أساس (السيطرة الغاصبة) السابقة.

فلا يصح أن يقال: إن الحق يتلاشى بمجرد انسداد باب المحكمة لاستماع القضية لمضي مدة المرافعة[١].

٨ً ـ الجوائز الحكومية بالقرعة:

وهذا القرار استئناف من مجلس النقض والتمييز لقرار المحكمة الشرعية المركزية بشأن مادة (٢٩٤أ) و(٢٩٤ب) للقوانين الجنائية الباكستانية (Pakistan Penal Code)، التي تستثني الجوائز المبنية على القمار الصادرة من الحكومة المركزية والإقليمية من كونها قماراً أو جناية يعاقب عليها.

فاعتبر القرار المادة (٢٩٤أ) مصادمة للكتاب والسنّة، وأمر الحكومة

---

(١) انظر: عدالتى فيصلى: ٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

ببعض التعديلات في مادة (٢٩٤ب)[1] .

٩ - في الربا :

وأصل هذا القرار في اللغة الإنكليزية، وقد ترجمه نجله البارع الدكتور محمد عمران العثماني إلى اللغة الأردية .

وهذا القرار جاء إجابة للعديد من الطلبات التي رفعت إلى المحكمة الشرعية المركزية الذي كان قد ألغى العديد من القوانين الوضعية لكونها معارضة للأحكام الشرعية الإسلامية لأنها تبيح المعاملات الربوية، أو تسمح بمعاطاة الربا .

فالحكومة المركزية بدلاً من أن تتخذ خطوات جادة لتطبيق توجيهات المحكمة قدّمت مع العديد من الإدارات المالية والمصرفية طلباً للاستئناف ضد القرار إلى مجلس النقض والتمييز، وبلغ مجموع الطلبات (٦٤) طلباً تطالب باستئناف على قرار المحكمة الشرعية المركزية .

فقبل المجلس هذه الطلبات للاستماع إليها، وشكّل لاستماع مواقف أصحابها لجنة مكوّنة من خمسة قضاة، وهم : القاضي السيد خليل الرحمن خان، والقاضي السيد منير أحمد شيخ، والقاضي السيد وجيه الدين أحمد، والقاضي الشيخ محمد تقي العثماني، والقاضي الدكتور محمود أحمد غازي .

واستدعت اللجنة القضائية المذكورة من داخل البلاد وخارجها عشرين متخصصاً من علماء الشريعة الإسلامية وكبار الخبراء في الإدارات المصرفية والتمويلية لمساعدة اللجنة في حل القضايا الأساسية المتصلة بالاستئناف .

---

(١) المرجع السابق : ٢/ ٢٣٧ وما بعدها .

واستمرت المداولات القضائية والاستماع إلى آراء الخبراء من شهر مارس (آذار) إلى شهر يوليو (تموز) ١٩٩٩م.

ثم أصدرت المحكمة قرارها في ٢٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩م، ومجموع هذا القرار يحتوي على (١١٠٠) صفحة، وهو أطول قرار صادر من المحكمة العليا الباكستانية في تاريخها.

وقد كتب القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله جانباً مهماً من هذا القرار، وهذا الجزء من القرار الذي كتبه القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله (باللغة الإنكليزية) يحتوي على (٢٥٠) صفحة.

وهذا الجزء دراسة تاريخية تحليلية للربا وآثاره السيئة التي تواجهها المجتمعات البشرية من جرّاء تعاطي المعاملات الربوية.

فأخذ يلقي الضوء على تاريخ الربا قبل الإسلام مستفيداً من المصادر التاريخية الموثوق بها، ويشرح الربا السائد في العصر الجاهلي عند العرب، مستمداً من الوقائع التاريخية الصحيحة، وبرهن على أن الربا كان منتشراً بجميع أشكاله الحالية من ربا الفضل والنسيئة والربا المتداول للأغراض الشخصية أو التجارية.

وتعمق في البحث عن مساوئ الربا وآثاره السيئة في المجتمعات البشرية، وأورد من المصادر الأجنبية تقارير مفصّلة ما يجعل القارئ على يقين أن النظام الربوي الحالي يوجه ظلماً عارماً على أهله وفي عقر دارهم، وأن البشرية في حاجة شديدة إلى نظام اقتصادي عادل، وذلك النظام الأمثل هو النظام الاقتصادي الإسلامي الذي لا ظلم فيه ولا تعسف.

وأجاب القرار إجابات يثلج لها صدر القارئ عن كل ما أثاره

الاقتصادي، أو ما تفلسفوا به لإباحة الأنظمة الربوية الحالية.

كما تناول القرار بالتفصيل عن حكم ربط الديون بقائمة الأسعار، وأخذ الربا ونظرية الضرورة.

وفي الختام شرح القرار بعض المبادئ الاقتصادية الإسلامية، كما تطرّق لبعض الطرق العملية من المضاربة والمرابحة، وأجاب عما يثار حولها من الشبهات.

فالقرار كله مليء بالعلم الغزير كما هو أنموذج جميل للتنسيق الفني، وإضافة إلى ذلك فهو سهل البيان والأسلوب بالرغم من كون الموضوع موضوعاً علمياً دقيقاً.

وأهم ما يلفت النظر ما في هذا القرار أنه حظر جميع المعاملات الربوية في البلاد اعتباراً من ٣٠ يونيو (حزيران) عام ٢٠٠٠م، وأقر ما اقترحته المحكمة الشرعية المركزية في شأن إلغاء القوانين الوضعية المبيحة للربا، فيجب على الحكومة أن تنفذ القرار كاملاً بمقتضى الدستور وإلا فسيحل القرار مكان القوانين الملغاة بعد حلول التاريخ المذكور[١].

ونتيجة لهذا القرار أنشأت الحكومة لجنة اقتصادية مؤلفة من خبراء الاقتصاد وعلماء الشريعة للبحث عن البديل الشرعي للنظام الربوي الحالي، واللجنة ما زالت تعمل جاهدة ليلاً ونهاراً لتحقيق الغاية المنشودة من القرار.

---

(١) ومما يبعث الأسف أن مصرف (U.B.L) طالب المحكمة بإعادة النظر في القرار المذكور بمساعدة من الحكومة المركزية، وقدم محامو المصرف والمدعي العام الحكومي أعذاراً اضطر المجلس بسببها إلى أن يؤجل تطبيق القرار إلى عام ٢٠٠٢. ورضوخ الحكومة لمثل هذه المطالبات ليس إلا دليلاً على الإرادة السياسية الضعيفة للحكومة الحالية تجاه تطبيق الأحكام الشرعية.

ونرجو الله عزَّ وجلّ كما يرجوه كل مسلم في العالم الإسلامي أن يكتب لهذا القرار أن يكون نقطة تحول تاريخية جليلة تنطلق منها الأمة الإسلامية للقضاء الكامل على النظام الربوي الجاهلي المتعفن الذي أوقع بالبشرية الكثير من الويلات والآلام.

هذا، وهنالك قرارات كثيرة، وإنما عرضنا هذه الكلمة الموجزة عن قراراته القضائية كأنموذج، ومعظم هذه القرارات ما زالت متناثرة في سجلات القرارات القضائية الرسمية، ولم تطبع على حدة بعد، ولو طبعت لجاءت في سفر عظيم، ولاستفاد طلاب العلم ولا سيما طلاب الشريعة والقانون، وبعض العناوين ما يأتي:

١ ـ حول الزكاة والعشر.

٢ ـ حول قوانين الإيجار بإقليم سرحد.

٣ ـ حول التأمين.

٤ ـ حول بعض أحكام الإرث.

٥ ـ حول بعض قوانين الإثبات.

٦ ـ حول الحظر الحكومي لقسمة الأراضي.

د ـ استغلال العلاقات الشخصية، مع ولاة الأمر في سبيل تطبيق الشريعة:

وقد أتيح لفضيلة القاضي العثماني حفظه الله أن يعيش بمقربة من بعض ولاة الأمر البارزين زمن عمله في مجلس الفكر الإسلامي وبعده، وعلى رأسهم الرئيس الشهيد محمد ضياء الحق رحمه الله تعالى.

فقد كانت بينهما علاقة ثنائية وطيدة، وذلك لتواضع الرئيس لكل

من له علاقة معه، ولاسيما أهل العلم، فإنه قد رسم في هذا المجال آثاراً رائعةً مما لا يتوقع من الحكام في هذا العصر، هذا من جانب، ومن جانب آخر كان يرغب في إكمال مشروعه لتطبيق الأحكام الشرعية في البلاد، فكان لا يستنكف عن استشارة العلماء البارزين، وكانت له صلة مباشرة مع كبار علماء ديوبند منذ زمن بعيد، ومنهم الشيخ العلامة المفتي محمد شفيع رحمه الله، ودراسة حياة الرئيس الشهيد تثبت أن علاقاته بأهل العلم الديني لم تكن وليدة ضرورة الحكم، بل كان هذا من دأبه القديم.

ومن هذا المنطلق كان الرئيس رحمه الله كثيراً ما يراجع فضيلة القاضي فيما يلم به من الأمور المتجددة، وخصوصاً فيما يتصل بالأمور الشرعية، وكان كثيراً ما يلح عليه بزيارته كلما أتيحت الفرصة، يقول فضيلة القاضي العثماني:

«وإنني ـ لشغفي بالقراءة ـ أحب العزلة، ولا أعرف (فن الزيارات والعلاقات). . وقد قابلت الرئيس رحمه الله أول مرة في عام ١٩٧٧م عقب التشكيل الجديد لمجلس الفكر الإسلامي، وبقيت في المجلس لمدة سنتين ونصف، وفي هذا المدة قابلت الرئيس رحمه الله في صحبة مستشار المجلس والأعضاء الآخرين مراراً، كما قد شاركت في اجتماعات عديدة في حضور الرئيس، وفي هذه الاجتماعات أعرب الرئيس عن رغبته في أن أزوره في الخلوة متى أتيحت لي الفرصة، وأرفع إليه من القضايا ما أراه مناسباً، ولكني طوال هذه المدة فضّلت أن لا أزور الرئيس إلا في الاجتماعات العامة للمجلس، وأن أرفع إليه آرائي في هذه المقابلات الاجتماعية، ولم أحاول أن أزوره في الخلوة»[1].

---

(١) نقوش رفتگان، ص٢٨٣.

ومما يلفت النظر أن القاضي حفظه الله ضرب المثل للداعية المخلص، فلم يستغل هذه العلاقة الودية مع الرئيس لمصالحه الشخصية أو مصالح ذويه، وقد وفقه الله تعالى بأن يخضعها للمصلحة الدينية، يقول في كلمة له:

«وفي هذه الآونة دعاني الرئيس أن أزوره، ومنحني رقم هاتفه ليسهل الاتصال الهاتفي في الأمور الشرعية، وقد زرته فيما بعد زيارات عديدة.

ولكن آليت على نفسي أن لا أرفع إلى الرئيس في الهاتف ولا في الزيارة قضية تتصل بشخصي أو بأقربائي أو بأصدقائي، وإنني أشكر الله على توفيقه، فإنني لم أزل ثابتاً على ما التزمت طوال مدة إحدى عشرة سنة.. ولم تعدُ المحادثة مع الرئيس رحمه الله في هذه الزيارات الأمور الشرعية والشؤون الدينية، وكثيراً ما أثمرت هذه الزيارات فوائد دينية، حيث كان الحظ الوافر وراء الكثير من الخدمات الدينية التي قام بها الرئيس رحمه الله كما وفقني الله تعالى في هذه المدة أن أقاوم المحاولات المضلّلة للحكومة»[١].

ومما ذكرنا يتجلّى حرصه من خلال علاقته مع الحكام والولاة على الخدمة الدينية، وأنه لم يسمح للعلاقات أو المنصب الحكومي أن يحول دون مهمّته، ومما يمثل ذلك أنه استقال من مجلس الفكر الإسلامي حينما رأى أن فتنة الفرقة الطائفية سترفع رأسها على أساس القانون المدني الجديد إعلاماً للرئيس بخطورة هذه القضية[٢].

---

(١) نقوش رفتگان، ص٢٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤٨

وكتب إليه في هذه المرحلة فضيلة الشيخ السيد أبو الحسن علي الندوي رحمه الله مكتوباً طويلاً يشير عليه بأن يواصل عمله في المجلس، ولكن الظروف آنذاك لم تسمح له بذلك[1].

هذا وإن كاتب هذه الأسطر لم يركز على هذا الجانب (جانب خدماته للتقنين الإسلامي في باكستان) وإلاّ فهناك مجال واسع لبسط الكلام في هذا الموضوع، ولعل هذه السطور القليلة تمثل بعض التمثيل ذلك التفصيل الذي طوينا الحديث عنه.

٥ ـ جهوده في أسلمة الاقتصاد:

ولئن كانت له جهود ومساعٍ مشكورة في مجال أسلمة القوانين الدستورية والجنائية والمدنية، أو كان له دور بارز مضيء في مجال القضاء العالي في باكستان، فقد كان له دور أبرز وأوسع نطاقاً في مجال أسلمة الاقتصاد، وتسيير المعاملات التجارية وفق الأحكام الشرعية، ومن خلال دراسة بحوثه التي قدمها في مجال أسلمة الاقتصاد يبدو أن تخصصه في علم الاقتصاد الحديث ومقارنته بالفقه الإسلامي لا يقل على أية حال عن تخصصه في القانون المقارن بالفقه الإسلامي، ومما يثير الانتباه أنه لم يكتفِ بالدراسة النظرية في القانون والاقتصاد، بل غامر في المجالين مغامرة فعلية جادة، فمن جانب يؤدي خدمته كقاضٍ في المحكمة العليا، ومن جانب آخر يبذل جهوداً متواصلة من أطر محلية ودولية عديدة في وضع نظام اقتصادي مؤسس على المبادئ الإسلامية يساعد المسلمين في تسيير معاملاتهم التجارية وفق الأحكام الشرعية، ويكون وسيلة للقضاء المبرم على النظام الربوي المتعفن.

---

(١) نقوش رفتگان، ص٢٤٨.

وقد نجح بوضع نظام اقتصادي متكامل للعديد من الإدارات التمويلية والمصرفية في دول شتى، كما يؤدي خدماته في هيئات الرقابة الشرعية لأكثر من عشر مؤسسات مالية كرئيس في بعضها أو عضو في بعضها الآخر.

وإن كاتب هذه الأسطر قد أجرى مقابلة شفوية مع فضيلة القاضي حفظه الله لمعرفة الأسباب التي وجّهت رغبته إلى أن يسلك هذا المسلك الوعر، مع أن دراسته في مدرسة دينية أهلية لا تساعده كل المساعدة في هذا المجال، فألقى الضوء على الأسباب التي ساعدته على أن يفضّل التعب والعمل المرهق على الدعة والراحة في الجمع بين العلوم القديمة والحديثة، والجمع بين القانون والاقتصاد، ثم خوضه الفعلي في المجالين.

ونقدم ملخص كلامه في هذه المقابلة، فإنه لا يخلو عن الفائدة، ومما قال في غضون كلامه:

«كنت أشعر في أيام الدراسة في مدرسة دار العلوم رغبة ملحة في أن تكون جهودنا موجهة نحو تطبيق الشريعة الإسلامية بشكله الكامل على الكرة الأرضية، وعلى الخصوص في باكستان، فإن هذا الوطن قد أسس على وعد من المسلمين بأن يطبقوا عليه الشريعة الإسلامية، وكنت أشعر في أيام الدراسة أن هنالك مجالين مهمين يجب أن يبذل أهل العلم جهودهم في إصلاحهما، وهما مجالا القانون والاقتصاد، وأن هذين المجالين قد اتسما بسمة التطور الحديث، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية على الوجه الأكمل لا يمكن إلا بمعرفة الأنظمة الاقتصادية والقانونية الحديثة، وقديماً قيل: «من لم يعرف أهل زمانه جاهل».

وكان يدور في خلدي منذ طفولتي أنه عندما نقول: إنه يجب أن

تطبق قوانين الشريعة، أو نقول: إن هنالك نظام اقتصادي إسلامي مستقل عن الاشتراكية والرأسمالية، فيجب أن نقدم لذلك صورة عملية تطبيقية، ولا ينبغي لأهل العلم أن يستندوا إلى دعاوى مجردة لا يؤيدها الواقع العملي.

وهذه هي الأفكار التي انتابتني في بداية دراستي قد ترسخت في أعماق مشاعري، وازدادت نضجاً على مرّ الزمن، ولما تخرجت من دار العلوم أخذت بدراسة الاقتصاد أولاً، فنلت شهادة (الليسانس) وكنت أود أن أسجّل اسمي للماجستير في العلوم الاقتصادية، ولكن أثناء دراستي لشهادة الليسانس أدركت أن هنالك من المباحث ما لا علاقة له بما كنت أريده من دراسة الاقتصاد من وجهة نظر مقارنته بالفقه الإسلامي، فتركت فكرة الالتحاق في قسم الاقتصاد لشهادة (الماجستير)، ولكن لم أترك مراجعة مصادر وكتب الاقتصاد.

وكنت أشعر أيضاً أن من الفوارق الجذرية بين النظام الاقتصادي الإسلامي وبين الاقتصاد الرأسمالي هو عنصر الربا.

وكنت أعتقد أن نظام الاقتصاد الإسلامي لا يمكن تطبيقه إلا من خلال مؤسسات وإدارات مالية تمارس أعمالها التجارية وفق الأحكام الشرعية بعيداً عن معاطاة الربا، ومن ثَم ترى كتاباتي في مجلة (البلاغ) قبل أن أدخل في هذا المجال توجّه أنظار الحكام وولاة الأمر إلى هذا الجانب.

ثم دخلت مجلس الفكر الإسلامي، ونجحنا هنالك أن نكوِّن لجنة تبحث عن الحلول الشرعية لمكافحة بلوى الربا، فاكتسبت في إطار هذه اللجنة خبرة مناسبة.

ولكن هذه المحاولات آبت بالفشل الذريع لأن الحكومة لم تكن

تطبق توجيهات اللجنة، أو تطبقها تطبيقاً جزئياً مشوّهاً.

وأخيراً بدأت هناك محاولات عديدة لإنشاء مؤسسات مالية مجردة عن الربا، ووجد هذا الاقتراح قبولاً ملموساً، فأنشئت العديد من المؤسسات والبنوك الإسلامية، ومن بين ذلك (بنك الفيصل) فاتصل بي بعض المسؤولين في بنك الفيصل، وطلبوا أن أكون عضواً في (هيئة الرقابة الشرعية) فيه فقبلت، وتلت ذلك أعمال عديدة دخلتها في إدارات مختلفة».

وواضح من كلامه السابق أن اشتغاله في مجال أسلمة الاقتصاد ازداد على مرّ الزمن، وكما مرّ بنا فإنه يقدم خدماته في أكثر من عشر مؤسسات كمستشار أو كعضو لهيئات الرقابة الشرعية المختلفة، وعمله في أبرز الهيئات الشرعية كالآتي:

١ ـ رئيس مركز الاقتصاد الإسلامي بباكستان منذ عام ١٩٩١م.

٢ ـ رئيس الهيئة الشرعية بالبنك السعودي الأمريكي بجدة.

٣ ـ رئيس اللجنة الشرعية للمؤتمر الإسلامي بمؤسسة (داوجونز) بمدينة نيويورك.

٤ ـ رئيس اللجنة الشرعية للاستثمار الإسلامي العالمي في بنك (HSBC) بمدينة لندن.

٥ ـ رئيس الهيئة الشرعية لستي بنك الاستثماري الإسلامي بدولة البحرين.

٦ ـ عضو هيئة الرقابة الشرعية لبنك الاستثمار الأول في البحرين.

٧ ـ وأخيراً، بادرت هيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات

الإسلامية بالبحرين لإنشاء (المجلس الشرعي) وذلك لإعداد معايير ومتطلبات شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وتكوّن هذا المجلس من علماء ممثلين لعدة هيئات الرقابة الشرعية لمجموعات البنوك الإسلامية البارزة، وانتخب الشيخ رئيساً لهذا المجلس الشرعي، الذي استطاع بتوفيق الله إخراج معايير ومتطلبات شرعية لعمليات التمويل الإسلامي.

وهنالك العديد من الإدارات تستفيد من توجيهاته وآرائه الفقهية في أعمالها، وأوردنا ذكرها في فصل لاحق من هذه الرسالة.

ومن أهم مقوماته لدراسة الاقتصاد الحديث هو تجربته العملية ومشاهدة الواقع، فإنه سافر إلى بلاد بعيدة ليشاهد أساليب التجارة، والطرق التي تتم بها العقود والمعاملات، فدخل البورصات العديدة ليعرف طريقة عملها.

وسافر إلى هولندة التي فيها أكبر متاجر العالم، فشاهد بعينه ما يجري هنالك من العقود التجارية، وبكونه عضواً أو مستشاراً في المؤسسات المالية يتمتع بحق فحص العقود التي تعقدها المؤسسة، ومن هذا الطريق أيضاً استطاع أن يكتسب خبرة واسعة النطاق في هذا المجال.

وإن فضيلة القاضي حفظه الله يرى رأياً جازماً أن العالم الإسلامي لن يستطيع أن يؤسس نظاماً اقتصادياً مبنياً على المبادئ الشرعية إلا إذا تحرّكت حكومات الدول الإسلامية لتحقيق هذا الغرض بعزم سياسي مصمم، ولا تنجح الجهود الفردية إلا في أطر ضيقة ومحدّدة، ومع أنه يثمّن جهود المؤسسات المالية الأهلية التي تقوم بنشاطاتها التجارية تحت الرقابات الشرعية، ويتفاءل بمستقبلها، ويعتبرها مجالاً مفضلاً لجهود أهل العلم الذين يسعون إلى تطبيق الشريعة على وجهها الكامل.

وخلاصة القول: إنَّ الله َعزَّ وجلّ قد وفقه في هذا المجال توفيقاً

موفوراً، وتقبّل خدماته قبولاً حسناً، حيث استطاع أن يساهم في جهود أسلمة الاقتصاد التي يتعاون فيها أبرز علماء العالم الإسلامي على صعيد مجمع الفقه الإسلامي، حيث يعمل هنالك كعضو ونائب رئيس للمجمع.

كما قد أسس في مدينة كراتشي مركزاً للاقتصاد الإسلامي، وهذا المركز يقدم خدمات متميزة لإرشاد التجار إلى تسيير المعاملات وفق المبادئ والأحكام الشرعية، وقد وفر هذا المركز مجالاً واسعاً لالتقاء علماء الشريعة ورجال الاقتصاد والتجارة، ومناقشة الأمور المتجددة في صعيد التعامل الحديث، والبحث عن الحلول الشرعية، واستطاع المركز أن يعقد مؤتمرات علمية عديدة خلفت آثاراً إيجابية في الأوساط العلمية والمؤسسات التجارية.

ويقدم جهوداً مرموقة من منصة هيئة أسلمة الاقتصاد لحكومة باكستان كعضوٍ فيها وإلى جانب هذا كله يقوم بالإجابة على الاستفتاءات والأسئلة الواردة في شأن المعاملات من داخل البلاد وخارجها عبر الهاتف أو بالكتابة.

كما اعتنى في هذا المجال بأن يخرِّج طائفة من أهل العلم خبيرة في شؤون التجارة السائدة لتكون قادرة على تقديم الحلول الشرعية لما يتعرض له المسلمون من معاملات متجددة.

فعقد دورات علمية عديدة في جامعة دار العلوم كراتشي في موضوع الاقتصاد الإسلامي، استفاد من خلالها جمع كبير من أهل الفتوى.

هذا إلى جانب ما يقدم من محاضرات وبحوث علمية قيمة في كثير من جامعات باكستان وخارجها كما قد سبقت الإشارة إلى بعضها.

وطبعاً إن هذه السطور ليست إلا إشارة إلى خدماته، وحقاً إن هذا

الجانب وحده سيشغل مجلداً ضخماً إذا ما أسهبنا الكلام فيه .

٦ ـ الدعوة والإرشاد:

الدعـوة والإرشـاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوجيه النـاس إلى الخير والرشـاد وتربيتهم على الآداب الدينيـة، وحثهم على مكارم الأخلاق والأعمال، وتحذيرهم من جميع أنواع المعاصي من دأب العلماء الصالحين في كل عصر ومصر، مهما كانت الظروف المحيطة بهم، وتأسياً بهذه السنّة القديمة يشغل فضيلة القاضي حفظه الله قسطاً وافراً من أوقاته ويعتني بأمر الدعوة والإرشاد اعتناءه بأيّ واجب ديني آخر، ويتجلّى هذا الجانب من خلال معظم أعماله العلمية والدعوية .

ونشـاطاته الدعويـة واسعة النطاق جداً غير أننا نلمح إلى بعض الجوانب البارزة لتكون إشارة وجيزة إلى بقيتها :

أ ـ الوعظ :

لقد رزقه الله نصيباً وافراً من حسن الوعظ والبيان، ويستفيد من وعظه ودروسه الدينية خلق كثير في مدن وبلاد شتّى، وله برنامج أسبوعي للوعظ والإرشاد في جامع بيت المكرم بمدينة كراتشي، وهذا البرنامج الأسبوعي مستمر منذ عشرين سنة، ويعقد المجلس بعد صلاة العصر من يـوم الجمعة (وبعد تحويل العطلة الرسمية إلى يوم الأحـد ينعقد هذا المجلس بعد صلاة العصر من يوم الأحد) ويشترك في هذا المجلس عددٌ كبيـرٌ من الناس، وأغلب دروس الشيخ حفظه الله تدور حول الأحكام الشـرعية الشاملة لجميع مجالات الحياة من عقيدة وعبادة أو معاملـة ومعاشرة بين الناس، أو حق واجب لله أو لعباده أو ما يتعلق بالأخـلاق الباطنة .

وهذه المواعظ آتت أكلاً طيباً وثمرة مباركة، فإن أغلب المشاركين في هذه المواعظ والمواظبين عليها من المسلمين المتدينين في هذه المدينة الكبيرة، وما ذلك إلا لأنه نالهم توفيق الله ورحمته، فهداهم إلى مجالس الشيخ حفظه الله فاستقوا منها الوعي الديني.

وله نشاطات واسعة النطاق في هذا المجال، فيسافر من مدينة إلى مدينة، ومن بلد إلى بلد لرغبة المسلمين في مواعظه، ومطالبتهم بحضوره إلى بلدهم أو مدينتهم.

ولا ريب أن هذه المقابلات والخطابات لها دورها الإيجابي والبنّاء في توجيه الوعي الإسلامي إلى المسلمين في مشارق العالم ومغاربه وإشعارهم بمسؤوليتهم تجاه خالقهم ودينهم.

ب ـ الإرشاد بأسلوب الطريقة الصوفية:

وقد سبقت لنا الإشارة إلى أن **التصوف إذا كان رمزاً لإحسان الأخلاق والأعمال وإصلاح النفوس البشرية، فتلك بغية لا ينالها إلا من أدركته رحمة ربّه**، ومن أجل ذلك تمسك بها مشايخ ديوبند، وعلى رأسهم الإمام أشرف علي التهانوي رحمه الله، وأنه أنار طريق التصوف الصحيح الخالص من غلو الغالين وتمرد الجافين، ومن ثم فالتصوف المعروف السائد عند مشايخ ديوبند هو أن الشيخ يقوم بواجب إرشاد مريده إلى الأحكام الشرعية وتنمية أخلاقه الحسنة، ويحاول أن يقلع من أعماق نفسه مساوئ الأخلاق، هذا فحسب.

وقد مرّ بنا سابقاً أن فضيلة القاضي حفظه الله قد استفاد في هذا المجال من شيخين جليلين، هما الشيخ الدكتور عبد الحي عارفي والشيخ مسيح الله خان رحمهما الله تعالى، وكلاهما قد أجاز له بالطريقة.

واقتفاءً لآثار هؤلاء المشايخ العظام لم يمتنع فضيلة القاضي حفظه الله من إرشاد الناس على طريقتهم ومنهجهم بالرغم من تواضعه، وفيما يعلم كاتب هذه الأسطر أن هنالك طائفة كبيرة من أهل العلم وجماعة كبيرة من المسلمين يستفيدون منه بشكل دائم، وإن كاتب هذه الأسطر يشهد أن الفارق بين شخص له علاقة مع شيخ صالح وشخص ليست له تلك العلاقة فارق شاسع في تصرفات حياتهما، وما عرفت ذلك إلا من خلال حياة الذين لهم علاقة مع فضيلة الأستاذ الجليل محمد تقي العثماني حفظه الله.

إذن فإن الدعوة من هذا المجال وإن كانت حلقتها ضيقة فروحها أعمق، وآثارها أبعد ما تكون، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

جـ ـ الإرشاد من خلال الرسائل:

يرد إلى الشيخ تقي حفظه الله عدد كبير من الرسائل يسأله أصحابها عن كل ما يتعلق بشؤونهم الدينية فيقوم فضيلته بالإجابة عليها.

٧ ـ الصحافة:

الصحافة من أفسح ميادين جهاد الشيخ تقي حفظه الله في سبيل الدعوة إلى الحق، ونشر الكلمة الصادقة، وبث الوعي الصحيح بين الناس، ولو وقف واقف ـ وهو منصف ـ أمام ما قدم خلال ثلاثين عاماً عبر الصحافة لشهد أنه عمل لا يتاح القيام به إلا لمن فرّغ نفسه لأجله، وضحّى له بجُلِّ أوقاته، وليس له شغل سواه يشغله عنه، هذا من ناحية كميته، وأما من ناحية ما انطوى عليه من المادة العلمية والفكرية، وعمق الدراسة وتنوعها وشمولها لجل القضايا المعاصرة، فهي مزية انفرد بها عن سائر أصحاب الصحافة، وقد يعجب الإنسان عندما يلاحظ أن فضيلته استطاع أن يقدم هذا العمل الضخم في زحمة من الأعمال العلمية الكثيرة، وقد مرّ ذكر نبذة منها فيما سبق.

وأول محطاته في ساحة الصحافة هي مجلة (البلاغ) الشهرية، فقد غرس نواتها بيده عام ١٩٦٧م فأنبتها الله نباتاً حسناً، فعادت شجرة وارفة الظلال، يانعة الثمار بفضل جهود مديرها، فجعل عباد الله يـأوون إلى أفيائها بعدما اكتووا بشواظ الصحافة المعاصرة المتمرّدة، وبعدما سئموا صيحات تلبس الحق بالباطل.

ومما نلمسه من خلال ما كتب مدير (البلاغ) بادئ ذي بدء أنه لم ينزل إلى مضمار الصحافة إلا بعد أن وضع لنفسه مبادئ يتقيد بها، وحدد أهدافاً واضحة وخططاً مهمة جلية، وحمل رسالة جليلة المعالم ليؤديها عن طريق الصحافة والإعلام، وأنه لا يرى الصحافة إلا أداة مؤثرة للدعوة إلى الفضيلة، والصدق، والأمانة، ووسيلة لملاحقة ما يدور هنا وهنالك من كذب وتشويه للثوابت، وتزيين للباطل، وفي الوقت نفسه يصرّح بأنه لا يرجو من عمله في الصحافة أن يلقى ترحيباً حارّاً من القراء، وإنما يبتغي بذلك وجه الله تعالى، وخدمة الإسلام، وتقوية وحدة المسلمين، وتقدير الجهود المبذولـة من الجهات المختلفة في خدمة الإسلام مهما كانت وأينما كانت. يقول في أول مقال له في (البلاغ):

«وإن أمـام (البلاغ) أعمالاً وأهدافـاً إيجابية، وإنها لـن تتعرض لتصعيد الفرقة الطائفية والعرقية، بل ستبذل قصارى جهودها لفلّ حدّتها، وكسر سورتها، وإنها تنظر إلى كافة الجهود المبذولة في خدمة الإسلام بعين التقديـر والإجلال، وإن مهمتها النصيحة لكافة الناس مسـلمهم وكافرهم.

ولكن ليس معنى هذه المهادنة أن نستسلم لكل ما يدور حولنا، وأن (البلاغ) لا يكون لها أي دور في نقد شيء، فليعلم القراء أن مهمة (البلاغ) الجوهرية وإن كانت تدور حول أمور إيجابية، غير أنه لا مفرّ في مجال

الدعـوة من نقد بعض الآراء وتزييفها، وسـتكون انتقادات (البلاغ) في أسلوب تستلهمه من كتاب الله عزَّ وجلّ، وإننا نؤمن بأن النقّاد لو تأسوا بالهدي القرآني في نقد آراء الآخرين لما نشأت الخصومات والمجادلات فيما بينهم . . .

وقبل أن نبدي نوايانـا ومقاصدنـا نتضرّع إلى الله سبحانه وتعالى ونسـأله أن يسـدد خطانـا، ويأخذ بأيدينـا إلى الصواب، ويرزقنـا الرقي الـروحي والمادي، كما نرجـو من القراء الكرام أن يمدوها بـدعواتهم الصالحة»[1].

ونراه يحدد من أول يوم في الصحافة ساحة دعوته، وحدود جهاده، فينادي بأعلى صوته بأن فهم الإسلام الصحيح لا يتحقق إلا بتفسير كتاب الله من خلال السنّة النبوية الشريفة الشارحة له، كما يرى أن فهم السلف الصالح للإسلام هو الفهم الصحيح له، ولا يمكن شرح الإسلام بمجرد مراجعة النصوص مع غض النظر عن التراث الإسلامي العظيم المأثور، ومن هذا المنطلق يفنّد آراء من يقولون: «حسبنا كتاب الله» تحت ستار هذا الشعار يتركون جهود السلف الصالح في جانب، ويعمدون إلى القرآن الكريم ليقوِّلوه حسبما ساقتهم أهواؤهم، ويحوكون لذلك شبكة من حجج يختلقونها من عندهم ليشككوا الناس في مكانة السنة ومرتبتها التشريعية، وذلك لعلمهم أن السد المنيع أمام هذه المحاولات البشعة هي السنة النبوية الشريفة، فأشار فضيلة القاضي حفظه الله إلى خطورة هذا التيار الفكري، وأعلن أن مكافحته ستكون ضد هذا التيار المضلل:

«وإن مهمـة (البلاغ) فهم الإسـلام وتفهيمه وفق الهدي القرآني

---

(١) (البلاغ)، العدد الأول، محرم الحرام ١٣٦٧هـ/ ١٩٦٧م.

وشرحه في ضوء السنة النبوية الشريفة على صاحبها الصلاة والسلام، ومن خلال المفاهيم السائدة بين الرعيل الأول والسلف الصالح لهذه الأمة، ونؤمن أنّ الإسلام لن يفهم على وجهه الصحيح بمجرد مراجعة النصوص اللفظية، فإن من سنّة الله عزَّ وجلّ في هذه البشرية تعزيز الكتب بالرسل ليقدموا إلى أممهم أسوة حية، وتفسيراً للكتب متجسداً يمشي بين أظهرهم»[1].

وأشار إلى أن مكانة السلف الصالح، وأهميتهم في فهم الإسلام لا يمنعان من وقوع بعض الخلافات في بعض المسائل الفرعية فيما بينهم، وفيما بيننا وبين بعضهم، ولكن ذلك لن يحفزنا على التقصير في تبجيلهم واحترامهم، وإنزالهم في المنزلة اللائقة بهم، والاعتراف بمكانتهم الرفيعة، وبهذا يشير إلى سخافة رأي من يزعمون: «نحن رجال وهم رجال» ثم لا يستنكفون من التنقيص في جلالة قدرهم، والتجاهل لخدماتهم الجليلة وتضحياتهم في سبيل الحفاظ على أمانة الإسلام.

«وإن اختلاف وجهة النظر في مسألة فرعية ما ليس مخالفاً لمسلك (البلاغ) ولكننا مع ذلك نعتقد أنه يجب احترامهم على كل حال، ولن تسمح (البلاغ) لنفسها أن تقصّر في هذا الواجب تحت غطاء مخالفة الآراء الفقهية أو الفرعية»[2].

كما يؤكد بأن اقتفاء آثار السلف الصالح لن يحول دون دعوة (البلاغ) من الاستفادة من العلوم المعاصرة والبحوث الحديثة، وإنه يرى رأياً جازماً بأن شيئاً ما لا يعتبر خيراً لمجرد كونه قديماً، ولا شراً لمجرد

---

(١) (البلاغ)، العدد الأول.

(٢) المصدر السابق نفسه.

كونه حديثاً، وإنما الميزان في ذلك هو دين الله وروحه التشريعية، فإن كان موافقاً له فهو صالح للأخذ به، وإن كان مضاداً له فهو شر مستطير مهما كان قديماً.

وإن (البلاغ) ليس عندها شيءٌ جدير بالأخذ لمجرد كونه جديداً أو خليقاً لرفضه لأجل ذلك، وليس عندها معيار تقييم شيء ما لجدته أو قِدَمه، وإنما المعيار هي أوصافه الذاتية، فإن كان الجديد نافعاً وموافقاً للمبادئ الإسلامية، فإن مجلة (البلاغ) مستعدة للترحيب به في كل لحظة، ولكنها لن تحاول متابعة الجديد مقابل ترك التشبث بأهداب الإسلام ومبادئه القيّمة».

تلكم هي الخطوط العريضة والأسس التي رسمها مدير (البلاغ) ليسير عليها في الأيام القادمة.

وقرّاء البلاغ يعلمون أن (البلاغ) لم تمل عن جادتها منذ نشأتها، وما زالت تسعى إلى الأهداف والغايات التي حددها مديرها لحظة وضع لبنتها الأساسية.

وانطلاقاً من مبادئه التي تقيد بها يتناول القضايا المعاصرة داخل البلاد، وما يدور في العالم الإسلامي وما يقع في غيره من أصقاع الكرة الأرضية، ويناقش الوقائع المستحدثة من وجهة النظر الفقهية مرة، ومن وجهات النظر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية مرات أخرى، ونراه يرحّب بكل ما يراه موافقاً لمبادئ الإسلام وروحه التشريعية ومصلحة الأمة الإسلامية، وينقد ما يراه مخالفاً لذلك نقداً صريحاً مستنداً إلى حجج وبراهين، ويبطل الباطل بشدة في لين، ويجهر بكلمة الحق بشجاعة من غير تهور، ويدمغ الكذب والبهتان والخيانات العلمية بقول فصل من غير أن يمسّ الشخصيات والأفراد بسوء.

وقد جمعت مؤخراً هذه المقالات وطبعت، فجاءت في أكثر من عشرة أجزاء، يقع كل جزء منها من مئة صفحة إلى ثلاثمئة صفحة من القطع المتوسط، وسنقدم فهرساً مفصّلاً لهذه المجموعة في نهاية هذا العرض إن شاء الله.

وما صدر بعد طبع هذه المجموعة فما زال غير مجموع.

وكان جديراً بكاتب هذه الأسطر أن يتناول عمله الصحفي بشيء من التفصيل، ويدرس أبرز القضايا التي تعرض لها خلال ثلاثين عاماً، ويقدم نماذج عديدة ومتنوعة منها تقريباً إلى قراء اللغة العربية فمجلة (البلاغ) تصدر باللغة الأردية.

ولا سبيل لقراء العربية للاطلاع عليها إلا بعد ترجمتها إلى العربية، ولكن لا يتسع هذا العرض الموجز للبسط والتفصيل لما أن القصد منه إلقاء نظرة عابرة على حياة فضيلة القاضي حفظه الله باختصار، غير أننا سنقف وقفة قصيرة عند جملة يسيرة منها لتكون أنموذجاً عن الكثير الذي لم نستطع أن نذكره:

أ ـ قضايا العالم الإسلامي:

ومما نلاحظ من خلال مقالاته في (البلاغ) أن له نظراً عميقاً وبعيد المدى في شؤون وقضايا البلاد الإسلامية، فيبتهج سروراً إن أصابها خير، ويقلق إن مسها سوء.

وأبرز ما يعبّر عن قلقه وحزنه لمآسي العالم الإسلامي، وتألمه لآلام الأمة الإسلامية ما حرّره بعد نهاية حرب العرب وإسرائيل في يوليو (حزيران) عام ١٩٦٧م التي آبت بالهزيمة المفجعة للجيوش العربية بالرغم من الادعاءات الطويلة والعريضة من قبل الساسة العرب قبل اندلاع الحرب، واعتبرها أبشع كارثة تحيق بالأمة الإسلامية.

ودعا زعماء العالم الإسلامي بمن فيهم العرب إلى الاعتراف بالهزيمة التي هي أمر واقع لا يبدله تنميق الكلام وزخرفته، كما لا تغيره المعاذير والتعليلات الجوفاء، بل يبدله العمل الجاد الدائب والتصميم على النصر[1] ولنسمع ما يقول:

«ولا ريب أن هذه المأساة كبرى مآسي العالم الإسلامي الحالي مما تنصدع لها قلوب المسلمين، وتدمع عيونهم، ولن تتغير الحقائق بزخرف الكلمات، وقلب الواقع رأساً على عقب.

وسقوط بيت المقدس في يد العدو اليهودي ليس جرحاً يلتئم على مرّ الأيام، ولا يزال يحزُّ في قلوب المسلمين ويؤلمهم إلى أن يقيّض الله من بينهم بطلاً يتأسى بصلاح الدين الأيوبي رحمه الله فيضمده»[2].

ومضى يعرض لتاريخ بيت المقدس باختصار، ويلقي نظرات عابرة على دور الحكومات الإسلامية في ظل الخلافة الإسلامية للحفاظ عليه بدءاً من خلافة عمر رضي الله عنه ونهاية إلى الخلافة العثمانية، ويحلّل أسباب الهزيمة الحالية، فيخلص إلى سببين:

١ ـ **فقد الروح الإيمانية** المتكفِّلة بالفتح والنصر في صفوف العرب.

٢ ـ **ترك إعداد العُدّة** المناسبة للحروب الراهنة، والتعامي عن قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وعدد مساوئ نظرية القومية العربية، واعتبرها سبباً جوهرياً لفقد الروح الجهادية في الجيوش العربية، وتحسّر على شعاراتهم الضيقة النظر، والتي فرّقت كلمة المسلمين، وجعلتهم شيعاً وأحزاباً، بأسهم

---

(١) وهذا ما كان في حرب رمضان عام ١٩٧٣م.

(٢) (البلاغ) العدد الرابع.

بينهم شديد، بعد أن كانوا يداً واحدة على أعدائهم، ولنقرأ هذه الكلمة:

«... وبالرغم من هذه النعم الظاهرة والباطنة على العرب وبلادهم كانت ترفع شعارات: العزة للعرب، بدل أن يقال: «العزة لله» في لحظة قد حمي فيها وطيس الحرب، ألم تكن هذه الشعارات مما يجلب غضب الله عزَّ وجلّ؟ والنفخ في كير النظرية القومية قد أضرّ بمصلحة الأمة من وجوه كثيرة، فمن جانب لم يتمكن المسلمون والعرب أن يؤدوا العمل المقاوم المؤثر ضد العدو الصهيوني الذي يسانده الغرب، ومن جانب آخر تشتت شمل العرب فيما بينهم، فانضموا إلى كتلتين: كتلة لا ترى النظرية القومية في مصلحة العرب، وكتلة ترى القومية العربية دواءً لكل داء، وسرعان ما نشبت حرب دامية بين الكتلتين، فعادت كلتاهما تصب وسائلهما وقواهما المادية والمعنوية في القضاء على أختها بدل أن تبذلها في مقاومة عدوهما المشترك، ووصلت هذه العداوة بين العرب إلى نهايتها عندما شاهدنا في لحظة اعتداء أمريكة وبريطانية تحت غطاء إسرائيل على البلاد العربية أن خمسين ألف جندي مصري مدرب يمارسون العمليات القمعية في اليمن ضد إخوانهم المسلمين»[1].

ومن سيئات النظرية القومية أن العرب لم يستطيعوا أن يبثوا الروح الجهادية في صفوف جيوشهم، ولقد سمعنا أن الإذاعة المصرية من القاهرة وإذاعة السلطة العسكرية المتحدة العليا للعرب لا تزالان تنشران الشعار المعروف (جاهدوا في سبيل العروبة) مدة استمرار الحرب التي هي ستة أيام، وقد اشتاقت آذان المسلمين إلى أن تسمع: جاهدوا في سبيل الله، ولكن لم تسمع! وهتفت الإذاعة باستمرار (العزة للعرب) ولكن لم توفق لتجهر مرة واحدة بأن العزة لله، ومعلوم أن المقاتلين كانوا مسلمين،

---

(١) (البلاغ) العدد الرابع.

والمسلم لا يحب أن يفدي بنفسه القوم والوطن، ولكن كلمة «لا إلـه إلا الله» هي الكلمة الوحيدة التي تحمله على أن يغوص في أنهار الدماء، ويمتطي لهيب النار»[١].

وفي نهاية التحليل الدقيق لأسباب الهزيمة وصل إلى نتيجة واضحة هي أن هذه الهزيمة في الحقيقة هزيمة لنظرية القومية العربية التي لم في تفلح في مواجهة الظروف الراهنة، ولم تستطع أن تنتصر لحماية حقوق الشعوب العربية، بل عادت بالخيبة والفشل والعداوة والشحناء فيما بين الأمة الإسلامية. فقال:

«إن هذه الهزيمة ليست هزيمة للإسلام والمسلمين، وإنما هي هزيمة للقومية العربية»[٢].

وحقاً إن هذا المقال رثاء حار لسقوط بيت المقدس الشريف، وتحسّر عميق على تخلّف الدول العربية في إعداد العدة القتالية، مع توفر الإمكانات المادية الكافية، وإقدامهم على ما لا يعنيهم، بل وإقدامهم على ما يعود عليهم بالشر، بينما عدوهم الصهيوني لا يفتر من تسليح كل فرد عن شعبه.

والدول العربية أين تصرف بقية هذه الأموال؟ تصرفها في استيراد المكيفات والسيارات المريحة، وأحدث أدوات الزخرفة والزينة، والأفلام الأوتوماتيكية، والخمور، ولعب الأطفال، والأغذية المحفوظة في العلب، والمغنين! وترى في أغلب الدول العربية أن كل بيت يتمتع بأحدث أنواع التلفزيونات والأفلام، وترى عدداً لا يدخل الحصر من

---

(١) (البلاغ) العدد الرابع.
(٢) المصدر السابق نفسه.

أغلى أنواع السيارات تسعى بهم في الشوارع، ولكن عدد جنودهم في معسكراتهم أقل من عدد سياراتهم بكثير، وترى كمية قليلة من الأسلحة من الأنواع القديمة البالية! ومما يثير العجب أن دولة الكويت مع امتلاكها أموالاً عظيمة وثروة هائلة عدد جنودها (٥) آلاف جندي، وقوّتها الجوية (٨) طائرات حربية فقط.

وفي الوقت نفسه لا يزال العدو اليهودي يسلّح كل فرد من شعبه حتى الأطفال دون عشرين سنة... إلى آخر ما قال حفظه الله.

ولقد صدّقت الأيام ما قاله الشيخ محمد تقي حفظه الله قبل عشرين عاماً يوم اندلعت حرب الخليج بعد اعتداء العراق على دولة الكويت، فكان هنالك ما يندى له جبين المسلمين طول الدهر، فبقينا حائرين يوم تسابق الأشقاء لقطع أعناق بعضهم بعضاً، وليأتي عدوّنا للقضاء على بقية آمالنا!

وفي نهاية هذا المقال وجّه النداء إلى المسلمين لتوحيد الكلمة، وإصلاح ذات بينهم، والإنابة إلى رب العالمين سبحانه وتعالى، مستغفرينه على ما بدر منهم من الخطايا والمعاصي، ثم توجّه يبتهل إلى الله تعالى بضراعة:

«فيا رب وفّقنا لتحمّل هذه الصدمة العظيمة، واغفر لنا ذنوبنا التي أدّت بنا إلى هذه المأساة، واجعلنا مسلمين صادقين في إيماننا، ووفّقنا لنقوم أمام القوى الطاغوتية يداً واحدةً، وأبدل وحدتنا بفرقتنا، وارفع رأس الأمة الإسلامية ـ التي تمر بدول الأيام ـ في الدنيا، واكتب لها النجاة في الآخرة، آمين اللهمَّ آمين»[1].

---

(١) (البلاغ) العدد الرابع.

ومن ذلك ما كتبه حول الاحتفال الإيراني الذي عقدته حكومة شاه إيران السابقة بمناسبة مرور ألف وخمسمئة عام على الإمبراطورية الإيرانية الساسانية، فقال في افتتاحية البلاغ:

«نحن ندعو الله عزَّ وجلّ أن يزيد في أفراح دولة إيران، ولكن لم تدرك عقولنا أية مناسبة بين إيران اليوم وإيران التي كانت قبل ألف وخمسمئة عام! وأية علاقة بين إيران اليوم التي تؤمن بالله وحده وتؤمن برسالة المصطفى ﷺ بإيران التي كانت قبل ألفي عام؟

كنا نعتقد أن خالد بن عرفطة وسعد بن أبي وقاص وأصحابهما الأبطال رضي الله عنهم قد قطعوا رابطة إيران بملوك ماضيها من (دارا) و(أبرويز) بثورتهم الإسلامية الجميلة، ونظماها في سلك من أعطى السمع والطاعة لسيّدنا محمد ﷺ... ولكن جاء هذا الاحتفال كرسالة للعالم بأن إيران اليوم تجعل ملوك ماضيها مركز ودّها ومحبّتها، وتعتبرهم أبطالاً يستحقون إحياء ذكرهم، وحكام إيران يعلمون جيداً أن أحدهم (أبرويز) قد مزَّق كتاب المصطفى ﷺ، والذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: «إذا هلكَ كسرى فلا كسرى بعده»[1].

وأنكر إنكاراً شديداً هذا الاحتفال، ودعا حكومة إيران آنذاك وشعبها إلى إعادة النظر في هذا الاحتفال، وحذّرهم من العواقب الوخيمة لمثل هذه الاحتفالات من جهة أنها تخلف أثرها السلبي على وحدة الأمة الإسلامية، ولما تدل على شذوذ إيران عن التيار العام للعالم الإسلامي وتاريخه المجيد.

وإلى جانب نقده للجوانب السلبية في البلاد الإسلامية يستغل كل

---

(١) اسلام اور سياست حاضره.

فرصة للإشادة بالجوانب الإيجابية إذا وجد لذلك أساساً ملائماً، ويتفاءل بالنهضة الإسلامية المتنامية في العالم الإسلامي ويستبشر بها، وخير ما يمثل ذلك ما كتبه بعنوان (تركية تستيقظ) فأورد في هذا المقال بعض مخاوف الإعلام الغربي من نمو الفكر الإسلامي في تركية، ولخّص مقالاً لصحيفة يهودية أمريكية يستعرض الأوضاع السياسية التركية، ومظاهر عودة الإسلام إلى أوساط الشعب التركي، وقال في آخر ملاحظاته:

«وفي هذا المقال درس للطبقة المجددة (المتغربة) في بلادنا، فيجب عليها أن تتأمل بدقة بعد قراءة هذا المقال أن مثل كاتب هذا المقال من اليهود وغيرهم من العلمانيين لماذا يفرحون بانتشار التجديد (على النمط الغربي) في البلاد الإسلامية؟ ولماذا يتخوفون من كل حركة تعمل للنهضة الإسلامية؟ ولعلها إذا فكرت في هذا الجانب تجد فرصة مناسبة لإعادة النظر في تعاملاتها التجديدية»[١].

كما أشاد باجتماع قادة العالم الإسلامي المنعقد في مدينة لاهور عام ١٩٧٤م، واعتبره اجتماعاً تاريخياً عظيماً، وكتب متفائلاً: «. . . وعلى كل حال! وإن كان هذا الاجتماع ينعقد بعد ضياع وقت طويل، لكنه أول خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح بعد التخبط في الظلام الحالك لسنوات طويلة، كما أنه شرف عظيم لوطننا الحبيب باكستان كمضيف ومنسّق لهذه القمّة الجليلة. . . وأنظار مسلمي العالم كلها مرتكزة على هذا الاجتماع، وآمال مئات آلاف أبناء التوحيد عالقة به، فيجب على فرقاء الاجتماع من القادة ألاّ يخيّبوا آمالها»[٢].

وعلى هذه الشاكلة رأيناه يتأوّه لآلام الأمة، ويتفجع على المآسي

---

(١) اسلام اور سياست حاضره، ص٩٧، تحت عنوان (تركى جا رها هى).
(٢) المصدر السابق، ص١١٨ـ١١٩.

المتتالية التي ما زالت تحلق فوق رؤوس الأمة الإسلامية وبلادها، كما يسرُّ ويفرح لمشاهدة تباشير الخير فيها فيسرع ليبشر الأمة الإسلامية بأسلوبه النقي الذي يقرأ القارئ من خلاله تهلل وجهه ومشاعره المتعلقة بمستقبل العالم الإسلامي.

ب ـ القضايا الوطنية:

ولقد تناول القضايا الوطنية السياسية والاجتماعية بجدّية كاملة، ووجه دعوته بأعلى صوته إلى الشعب الباكستاني وحكامه وأحزابه السياسية لإصلاح السياسة والأمور الاجتماعية، وحذّرهم من السياسة الإقليمية المتعصبة، وذكَّر الزعماء السياسيين بمسؤوليتهم تجاه مصلحة الوطن ومصلحة الأمة الإسلامية. كما دعا حكام وولاة الأمر إلى إقامة العدل، وإعطاء كل صاحب حق حقه، ووضع كل شيء في موضعه الطبيعي.

وخير ما يمثّل ذلك ما كتبه عندما شاهد الشرّ المستطير الناتج عن السياسة المتعصبة في الجناح الشرقي لباكستان ـ بنغلاديش حالياً ـ يقول في افتتاحية له في مجلة (البلاغ):

«ويجب لقمع العصبية الإقليمية التي نشاهدها في هذه الأيام تستفحل على مرّ الزمن اتخاذ خطوات جادة:

أولاً: يجب على الحكومة أن تُزيل الشكاوى المتصلة بكل إقليم فوراً قبل أن تستفحل، وقبل أن يتخذها الناس أداة للسياسة التظاهرية والإضرابية، ولا تسمح لنفسها أن تبدي أدنى ميل أو أثرة لإقليم دون إقليم، حتى لا تجد الظاهرة العصبية الإقليمية أيّ أساس واقعي.

ثانياً: يجب على جماهير كل إقليم أن يختاروا الأساليب الإيجابية والسليمة لحل القضايا وإزالة شكاويهم العادلة، وأن يجعلوا نصب أعينهم مصلحة الوطن العامة ومصلحة الأمة الإسلامية بأوسع معانيها قبل

أن يفكروا في مصالحهم الشخصية والإقليمية، وألا يسمحوا لأنفسهم أن يجعلوا قضاياهم الخاصة ـ وإن كان لها بعض الوزن ـ أساساً للفرقة الإقليمية، وليعلموا أن الأقاليم الخمسة لباكستان بمثابة الأصابع الخمس لليد الواحدة، ولا قيمة لأصبع إلا إذا كانت متصلة ببقية الأصابع، ويلحق كل الضرر بالأصبع المقطوعة أوّلاً وقد يلحق باليد أيضاً»[1].

ولكن مع الأسف فإن هذه الوصايا لم تجدِ نفعاً للتعصب الإقليمي الأعمى الذي كان يقوده شياطين الإنس، فاستمرت الأوضاع السياسية تتدهور على مرّ الزمن، وكانت الهند الماكرة تُضرم لهيب الفتنة، ومن ورائها الدعايات الكاذبة، وتساعد المتمردين في جبهة القتال بالسلاح والرجال والأموال، وفي الأخير لم تستنكف من أن تقحم جيوشها في المنطقة، ففشلت جهود الجيش الباكستاني، وسقط الجناح الشرقي للبلاد على يد العدو الهندوسي، ثم استقلّ كبلد حرّ، ليضيف إلى خريطة العالم دويلة فقيرة منقطعة عن جسد الأمة الإسلامية، ومؤسسة على أنقاض التعصب الإقليمي، بعنوان بنغلاديش، والتي لعبت بزعمائها أيدي العدو الهندوسي، الذي لا يألو جهداً في القضاء على الوحدة الإسلامية، فكتب فضيلة القاضي إثر الأحداث الدموية وتقهقر الجيش الباكستاني مقالاً كله رثاء، وكأنه كتب بالدموع لا بالمداد، وإليك بعض فقراته:

«دخل الجنود الهندوس مدينة داكة، ألقى ثمانون ألف جندي باكستاني سلاحهم، عُيِّن ضابط عسكري هندي حاكماً للمنطقة. ما أسعد أولئك المسلمين الذين استشهدوا قبل أن يسمعوا مثل هذه الأنباء!

وها نحن أولاء نشاهد مرة أخرى كبرى مآسي العالم الإسلامي بعد سقوط بيت المقدس، التي تدمع لها عين كل مسلم، وتتصدع لها قلوبهم،

---

(١) (البلاغ)، رمضان المبارك ١٤٨٨هـ.

إنها أكبر مأساة وطنية تواجهها باكستان في (٢٤) عاماً من تاريخها، إن هيمنة الجيش الهندي على الجناح الشرقي، والهزيمة المذلة للجيش الباكستاني، وذبح مئات الآلاف من المسلمين الأبرياء العزل على أيدي الجيش الهندي ومنظمة المتمردين (مكتي باهني) ومجزرة المواطنين الموالين لباكستان، والهجوم على ممتلكاتهم وأعراضهم، كل واحدة من هذه الأمور المذكورة طعنة نجلاء في قلب كل مسلم ومسلمة لا التئام لها، ومهما يكن من مستقبل الجناح الشرقي، غير أن هذه الجروح لاتزال تؤلم قلوب المسلمين أبد الدهر»[١].

ولكن بعد أن يبدي عواطفه المحزنة سرعان ما يعود إلى أداء واجب الداعية، فيدعو المسلمين إلى العمل الجاد من جديد، وترك اليأس في جانب، يقول:

«لا ريب أن كل واحد منا يواجه جبالاً من الأحزان والهموم لما وقع، غير أننا نعتنق ديناً لا يعرف لليأس مكاناً، وهذا الوقت ليس بالوقت المناسب لنجلس منكسري القلوب والهمم، وإنما هو وقت إيقاظ الهمم وصقل العزائم، وأكبر مسؤولية تتوجه إلينا هي أن نتوصل إلى معرفة الأسباب التي أدت بنا إلى هذه المأساة العظيمة»[٢].

ثم سرد كعادته الأسباب التي لعبت دورها في هزيمة الجيوش الباكستانية، والأسباب التي أدت بالقيادة الشرقية إلى السياسة المتعصبة، ودعا المسلمين عامة، والشعب الباكستاني خاصة إلى توحيد الكلمة، والقيام صفاً واحداً.

---

(١) (البلاغ) العدد الحادي عشر.

(٢) المصدر السابق نفسه.

وعلى هذه الشاكلة يراقب كل حدث ذي بال يمر به الوطن فينتبه له، ويرشد الناس إلى الوجهة الصحيحة.

فلـه مقال مفصّل يلقي الضوء على أحكام الانتخاب ومسـؤولية الشعب[1].

ومقال يشرح أهمية تقديم الصوت إلى أهله، ويتكلم بالتفصيل عن الحكم الشرعي للأصوات الانتخابية[2].

وكلمـة دعا فيها الأحـزاب الدينيـة السياسـية إلى إعادة النظر في أسـاليبها السياسـية، ودعا زعماءهـا إلى إصلاح ذات بينهم، ووحدة كلمتهم، كما ذكّرهم بمسؤوليتهم تجاه التربية الدينية لأعضائها، وبث الفكر الديني بين أوساط الجماهير، وتعميم الأخلاق الدينية النبيلة من التقوى والإنابة إلى الله عزَّ وجلّ والشعور بالمسؤولية، واستحضار البعث بعد الموت، وأداء الواجبات الدينية بطرقها الشرعية الصحيحة، وتجنب المعاصي والغفلـة، وحبّ المنصب وطلـب الرئاسـة، وحب المال والوجاهة[3].

وكافح الحركات العصبية الإقليمية والطائفية والعرقية، ودعا بشدة إلى التمسك بالإخوة الإسلامية، وقمع جميع الشعارات الجاهلية المبنية على الدم والعرق[4].

---

(١) انظر: اسلام اور سياست حاضره، ص٧.

(٢) المصدر السابق، ص١٣.

(٣) المصدر السابق، ص٢٧.

(٤) انظر: مقاله (وطن كى محبت اور عصبيت)؛ ومقاله (صوبائي عصبيت اسباب اور علاج)، في مجموعة مقالاته (اسلام سياست حاضره)، ص٤١ ـ ٥١.

جـ ـ مكافحة التيار التجديدي (على النمط الغربي):

وقد تقدمت الإشارة إلى أن فضيلة الشيخ محمد تقي حفظه الله لا يخالف (التجديد) بمعنى البحث عن الجديد النافع الموافق لمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى الأقل غير المعارض لها، بل يعتبره شعوراً طبيعياً للإنسان، وسراً أساسياً للإبداع والتقدم الإنساني، يقول في بعض كلماته:

«الميل إلى (التجديد) في ذاته شعور مستحسن، وعاطفة إنسانية فطرية، ولو لم تكن هذه الرغبة مودعة في طبيعة الإنسان لما تقدم من العهد الحجري إلى العهد الذري، ولما استطاع أن يتجاوز ركوب الإبل والعربات إلى ركوب الطائرات والأقمار الفضائية، ولما وصل من مصابيح الشمع والزيت إلى الأنوار الكهربائية الباهرة للأنظار، وكل هذا التقدم الإنساني العلمي الذي يلامس من جانب عنان السماء ويصل من جانب إلى أعماق البحار ليس إلا رهين حبّ الإنسان للاستطلاع والتجديد، ورغبته في البحث عن الأفضل»[1].

واستشهد بوقائع تاريخية من عصر الرسالة على أن الإسلام لا يكبت هذا الشعور الإنساني النبيل، بل يشجعه وينميه، فاستخدام المنجنيق وحفر الخنادق في الغزوات، وإرسال صحابيين إلى الشام للتعرف على صناعة الدبابة، وغير ذلك من الهدي النبوي الشريف في حفز الهمم وترغيبها فيما يساعد الإنسان على التقدم والرقي من أبرز تعاليم الإسلام في هذا الباب.

ولكنه كعالم داعية، يرفض رفضاً باتاً التجديد بمعنى التقليد الأعمى

---

(١) اسلام اور جدت پسندی، ص٧.

في الأمور التي لاعلاقة لها بالتقدم الإنساني الحقيقي، بل هي أمور هامشية يختارها الكفار لكونها جزءاً من حضارتهم، ويختارها ضعاف النفوس من المسلمين تقليداً لهم، وميلاً منهم إلى الدعة والترف، وجرياً وراء كل من تسوّل لهم أنفسهم التخريب تحت غطاء (التجديد). فقال في كلمة له:

«إن التغيير الذي خلّفته الثورة الصناعية الغربية في الحياة الإنسانية على نوعين:

نوع لعب دوراً جذرياً في التقدم العلمي الحالي، ومن دون هذا التغيير في الحياة لم يكن في إمكان الإنسان أن يصل إلى ما وصل إليه من الانتصارات العلمية، وثورات التقنية الحديثة، ومن مظاهر هذا النوع التغيير الصناعي كبناء المصانع الفخمة، وإنشاء الجسور العظيمة، وإشادة السدود الكبيرة، وارتفاع مستوى الإنسان العلمي، وهذا الجانب من الثورة الصناعية يستحق الثناء الجميل، ويجب على العالم الإسلامي أن يعتني بهذا الجانب، والإسلام لا يحول دون هذا التقدم الإيجابي، بل ويعتبره من باب (القوة) التي أمر القرآن الكريم بإعدادها.

والنوع الثاني: بعض الظواهر التي برزت مع الثورة الصناعية، ولكن لم يكن لها أي دور في التقدم الصناعي المادي، ومن دون أي مبرر معقول اعتبرها الغرب من آثار الثورة الصناعية، من ذلك انتشار السفور، والاجتماع المختلط للجنسين، والرقص والموسيقى، ومعاطاة الربا، وتحديد النسل... وغير ذلك من الأمور الهامشية التي لم تكن لها أية علاقة بالتقدم العلمي، بل وأثبتت التجارب أن هذه الأمور كثيراً ما عرقلت أسباب التقدم العلمي.

وهذا هو الجانب الذي يجب على العالم الإسلامي أن يتجنّبه، فليخض العالم الإسلامي في الثورة الصناعية، ولكن يجب أن تكون ثورته

خالية من ويلات الثورة الغربية التي جعلت المجتمع الغربي على شفا جرفٍ هار.

ومع الأسف الشديد فإن طبقتنا المجددة تحاول أن تستورد الثورة الصناعية بجميع مواصفاتها السلبية، وتعمل جاهدة لتخوض الأمة الإسلامية في غمار الضلال الفكري والعملي إلى قمة رأسها قبل أن تستخدم التقنية الغربية»[1].

وعلى هذه الشاكلة تراه في عمله الصحفي يرد على الشبهات المثارة من قبل الطبقة المجددة المتغربة بأسلوب حكيم، فأجاب عما يقال: إن علماء الدين يخالفون التقدم العلمي! بمقال مبسوط بعنوان (متطلبات العصر الراهن)[2] ومما قال فيه:

«أناشدكم بالله أن تذكروا لي عالماً واحداً من علماء الدين يمنع الأمة من التقدم التقني النافع، من ذا الذي أفتى في يوم من الأيام أن الترقي في مجال العلم التقني الحديث حرام أو مكروه أو عمل بما لا يعنيه الإنسان؟ وكلنا شاهد أن العالم قد امتلأ بالاختراعات الحديثة، فكم اختراعاً منها حرّمه العلماء؟ هل أفتى العلماء بتحريم الكهرباء، والبريد البرقي، والهاتف، والطابع البرقي، واللاسلكي، والمذياع، والمسجّل، والسيارات الحديثة، والطائرات، والسفن البخارية، والقطارات، والأجهزة الحربية الحديثة، والدبابات، والقاذفات، والقنابل، والمقاتلات، والطواقم، والمدمرات، والصواريخ، وأجهزة الإنذار المبكر، وأحدث أنواع الآلات في المصانع، والزراعة والأدوية الكثيرة

---

(١) اسلام اور تجدد پسندی، ص٢٢ ـ ٢٣.

(٢) انظر: مقاله (وقت کی تقاضی)، في مجموعة مقالاته (اسلام اور تجدد پسندي)، ص٢٧ وما بعدها.

والآلات الطبية والجراحية، والتقدم في جميع العلوم الهندسية وكل علم وفن من العلوم البشرية؟ أي شيء من هذا خالفه العلماء؟ **الواقع أنه لم يمنع عالم واحد من ذلك، فاتهام علماء الدين بأنهم أعداء التقدم بهتان لا أساس له.**

. . . نعم إن كان قصد الطبقة المجددة من التقدم هو الرقص، والموسيقى، والسفور، والتعليم المختلط في المدارس والجامعات، ومعاطاة الربا، وتحديد النسل، فإنني أعترف أن علماء الحق خالفوها، وعادوها في الله أشد المعاداة، وحق لهم أن يفعلوا ذلك، وسيستمرون على ذلك في المستقبل إن شاء الله، ولكن هل هنالك أي أساس عقلي أو منطقي يقتضي أن التقدم والرقي العلمي يتوقف على ذلك؟

ونحن نتحدى جميع المجددين أن يأتوا بحجة معقولة واحدة على أن هنالك أية علاقة بين الرقص والموسيقى وبين التقدم العلمي، أو أن هنالك رابطة ما بين السفور والتقنية الحديثة؟ أو أن التقدم العلمي يتوقف مسيره من دون السفور والتبرج الجاهلي؟ أو أن التعليم المختلط بين الذكور والإناث وحده يساعد على العلوم الجديدة؟ أو أن النظام الاقتصادي سيفشل من دون أخذ الربا»؟.

وعلى هذا النحو ردّ على كل انحراف اعتقادي أو عملي باسم (التجديد) أو (التنوير) وأجاب عن الشبهات المثارة حول الثوابت الإسلامية في الاعتقاد والعمل والسلوك[١].

د ـ إصلاح الفرد:

وقد مرّت بنا الإشارة إلى أن فضيلة القاضي حفظه الله يعتبر الصحافة

---

(١) ومقالاته في هذا الصدد قد جمعت بعنوان (اسلام اور جدّت پسندى).

أداة مؤثرة للدعوة إلى الدين الحنيف بأوسع معانيها إذا كانت تابعة للأحكام الشرعية ومبادئها، فمن هنا كثيراً ما كتب لإصلاح الأفراد، وتناول في مقالاته جميع ما يحتاج إليه الفرد من إحسان العقيدة وتزكية النفوس، والتحلي بالأخلاق الفاضلة، والاستمساك بالآداب الإسلامية، وجمعت مقالاته في هذا الموضوع وطبعت مؤخراً في جزء مستقل يحتوي على (١٠٤) صفحات باسم (فرد كي إصلاح) باللغة الأردية.

هـ ـ إصلاح المجتمع:

ولا ريب أن صلاح المجتمع ينبني على صلاح الأفراد، وقد كتب حول ما يدور في مجتمعاتنا اليوم من المعاصي والمنكرات، وأنكر عليها هذا إنكار الداعية الشجاع، وقدم للناس الحلول الشرعية فيما إذا كان هنالك ما يحتاج إلى حل شرعي، وجمعت هذه المقالات وطبعت في كتاب يقع في (١٥٥) صفحة بعنوان (معاشره كي إصلاح).

ومما يجدر بالذكر أنه دعا الإعلام المعاصر وأصحاب الصحافة إلى أن يقدموا في الصحافة ما ينفع أمتنا وديننا، وأن لا يقدموا ما يضرّ القيم الدينية، ومايؤدي إلى ضياع الشباب المسلم، وأنكر على ما تقدم الصحافةُ من قصص غرامية ماجنة مقترنة بصور سافرة فقال في كلمة له:

«.. وهنا نسأل أصحاب الإعلام لو أن أميرة أجنبية أقامت علاقات غير شرعية مع رجل ما، أو امرأة ما ذهبت مع زوجها إلى جزيرة من الجزر لتقضي أيام العسل مع زوجها، فماذا يجني شبابنا الباكستاني لتقدم الصحافة إليهم كل هذه الفتن بتفاصيلها؟ وما هو النفع الذي يفوت على الشعب الباكستاني لو لم تقدم إليهم هذه الأخبار؟ أو إذا كان هنالك نزاع بين (نجم) و(نجمة) من المحترفين في السينما والأفلام ثم عادا إلى وفاقهما، فما هو الجديد في هذا الخبر الذي يستفيد منه المسلمون؟ أو ما هو الواجب

على شبابنا نحو هذا الخبر ليقوموا به بعد العلم به؟ ولكن صحفنا تجمع هذه الخرافات المتعفنة من طول العالم وعرضه وتخرجها للناس وكأنها أهم أخبار العالم!

ونرى أن اتخاذ الصحافة مجالاً تجارياً لكسب الأموال ظاهرة مذمومة في نفسها، ولكن استغلال نفوس الناشئة وعقول الشباب غير الناضجة للمصالح المادية هو أخبث أنواع التجارة، فضلاً عن أن تستخدم قداسة الصحافة في مثل هذه المصالح التافهة، ولكن يا للأسف ألف مرة إن صحافتنا عادت لا تميز بين الطيب والخبيث، وتزداد في هذا الجهل أو التجاهل على مرّ الأيام . .

واليوم أنا أتوجّه إلى رؤساء الجرائد والمجلاّت وأقول لهم : ارحموا الناس، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء . . . » إلى آخر ما قاله حفظه الله .

و ـ إصلاح الاقتصاد والسياسة :

وقد أكثر الكتابة في هذين الموضوعين وقد مرّت بنا بعض الإشارة إليهما .

ز ـ إصلاح التعليم :

وكتب في هذا الموضوع باستمرار، فمن جانب توجه إلى دعوة الحكومة إلى إصلاح نظام التعليم الرسمي، وإدخال المواد الإسلامية والدينية في الجامعات والكليات الرسمية كروح تبث الحياة في هيكل التعليم، واعتبر المواد الدينية الحالية في برامج الجامعات الرسمية أداة غريبة في هيكل آلة كبيرة، وأكد بأن نظامنا التعليمي لن ينفعنا ولن يخرج لنا رجالاً صالحين ما دام يتغذى من الجذور الخبيثة التي وضعها الاستعمار .

ومن جانب آخر دعا زعماء المدارس الدينية إلى إصلاح مناهجها التعليمية، وقرّر بأنها أصبحت في وضع لا تستطيع به مواجهة الظروف الراهنة، واقترح عليهم مشروعاً تعليمياً واسع النطاق لإصلاح التعليم الديني، وما كتب في موضوع التعليم قد طبع مجموعاً بعنوان (همارا تعليمي نظام) أي نظامنا التعليمي.

وهكذا ـ وكما يرى القرّاء ـ لم نستطع أن نوفي هذا الجانب الأغر من حياة شيخنا حفظه الله حقه، وكم يتمنى كاتب هذه الأسطر أن لو وفق أحد إلى ترجمة هذه البحوث والمقالات الممتعة إلى اللغة العربية، لاستفاد منها خلق كثير من إخواننا في البلاد العربية، ولله عاقبة الأمور.

٨ ـ الرحلات:

لقد يسّر الله للعلامة محمد تقي العثماني أن يطوف حول الكرة الأرضية غير مرّة، وينزل بلاداً ومدناً كثيرة من حين لآخر، وقد آل الأمر مؤخراً إلى أن تكون مدة أسفاره أطول من مدة إقامته، حتى إنَّ أحد أصدقائه خاطبه مرة بأنه المواطن الباكستاني من غير إقامة في باكستان (Non-resident Pakistani)[١].

ومعظم هذه الرحلات تكون للمشاركة في المؤتمرات والندوات المنعقدة في شتّى المجالات العلمية والدعوية.

ومما لا ريب فيه أن الأسفار تكسب المرء من الدراسات والتجارب ما لا تكسبه الأسفار من الكتب، ولأجل ذلك اعتبر أهل العلم والفضل السفر وسيلة ناجحة لتحقيق الأماني والأهداف النبيلة قديماً وحديثاً،

---

(١) جهان ديده، ص٢.

ولا سيما إذا كان لمقاصد علمية ودعوية، وللاجتماع مع أهل العلم الوافدين من مختلف أقطار العالم.

ومن هذا المنطلق فإن فضيلة القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله استغلّ أسفاره، واستفاد وأفاد الشيء الكثير علمياً ودعوياً من خلال رحلاته، هذا من جانب، ومن جانب آخر شاهد عن كثب معظم بلاد العالم وما يدور هنالك من سياسة واقتصاد وثقافة، وأطل عليها من الناحية التاريخية.

ولو جاد قلمه بتسجيل هذه المشاهدات والانطباعات لاقتصرت ثمرتها عليه هو، ولحرم الناس من تلك الطاقة الزاهية التي تضم رحلاته، والتي تجعل قارئها يتذوق الجمال الطبيعي لبلاد كثيرة، ويتمعّر لمرارة ما هنالك من أنواع الهموم والشرور، ويزهو لمجد المسلمين الماضي وآثاره الباقية، ويتحسّر على أوضاع الأمة الإسلامية الحالية، وينظر إلى المستقبل بعين مليئة بالأمل والتفاؤل.

ومذكرات أسفاره قد طبعت من خلال (البلاغ) ثم جمعت في مجموعة مستقلة، غير أن جزءاً كبيراً من رحلاته ما زال متناثراً هنا وهناك في أعداد (البلاغ)، والمجموعة المطبوعة باسم (جهان ديده) أي (العالَم المشاهد) تقع في (٦٠٨) صفحات من القطع المتوسط.

وهذه المجموعة تسلط الأضواء بما تحتوي عليه من الملاحظات والالتفاتات الحية على جانب مهمّ من الحياة الاجتماعية والسياسية في البلدان التي زارها.

والقارئ الذي لا يهتم بالناحية العلمية فيها سيجد فيها شعوراً إنسانياً فياضاً، وأسلوباً أدبياً متيناً، وميلاً من صاحبها إلى اقتناص الأمور الغريبة، كما يشعر أن الرحالة لم يمتنع من أن يمتع نظره من مظاهر الجمال الطبيعية،

وأن يزور الأمكنة التاريخية والمآثر المشتهرة .

وهذه المجموعة من هذه الناحية لوحة فنية رسمتها يد تحسن تصوير المناظر الطبيعية تصويراً يعبر عنها على ما هي عليه لا تزيد ولا تنقص شيئاً .

ولكن الرحالة العالم الداعية لا ينسى خلال كل هذه المناظر وحفلات الاستقبال وقواعد المراسم مهمته الأساسية وهي الدعوة، فكلما يجد فرصة يشغلها لمهمته، بل نراه يقدم الدعوة في كثير من المواقع على البرنامج المحدد إذا رأى هنالك ما يدعو إلى ذلك، وخير ما يمثّل ذلك ما جرى في مؤتمر دولي كبير في دولة (قطر) حيث عدل عن إلقاء المحاضرة المقررة له، وألقى مكانها كلمة تركز على توجيه أنظار المشاركين في المؤتمر إلى العناية بالآداب الدينية والمتابعة بالتوجيهات الإسلامية، ويود كاتب هذه الأسطر أن يقدّمها إلى القرّاء بنصّها وهي ما يأتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد، فأيها السادة الأفاضل !

إني لا أريد أن أقرأ بحثاً، فإن البحوث العلمية قد كثرت، ولا أن ألقي كلمة، فإن الكلمات القيّمة قد ألقيت والحمد لله . ونستطيع أن نقتبس من خلالها ما يفيدنا من فوائدها وينفعنا منافع علمية .

ولكنّي أريد أن ألفت الأنظار إلى نقطة هامة ربما تغيب عن أعيننا رغم كونها ظاهرة بديهية .

وذلك إننا نؤمن جميعاً ـ والحمد لله ـ بأن هذه الثورة الآمنة الإسلامية التي أحدثها رسول الله ﷺ إنما حدثت باتباع سنته وسيرته عليه السلام في عبادته وخُلُقه، ومعاملاته، ومعاشرته، وفي سائر نواحي الحياة، ومما نتفق عليه أيضاً أننـا لا يمكن لنا إعادة ذلك الماضي المجيد من العـزة والكرامة، والرقي والازدهار إلا بالرجوع إلى سيرته ﷺ مرة أخرى.

فهذا ما نعتقده جميعاً ونؤمن به، ولكن السؤال المهم ههنا: لماذا لا نقطف ثمرات هذا الإيمان؟ مع أن الصحابة رضي الله عنهم بلغوا به ذروة المجد والكمال؟ فإذا درسنا هذا الموضوع في حياة الصحابة رضي الله عنهم رأينـا أن إيمانهم بهذه الحقيقـة لم يكن إيماناً عقلياً أو نظريـاً فحسب، وإنما كان إيماناً قلبياً وطبعياً، يعضده حبّهم العميق لله ولرسوله ﷺ، فلم يكن يعجبهم إلا هدي الرسول ﷺ في حياته ومعاشرته وخُلُقه وسيرته، وعبادته ومعاملته، حتى وفي صورته وزيّه، وكانت ميزة اتّباعهم لسنّة الرسول ﷺ أنهم لم يخافوا فيه لومة لائم، ولا إنكار منكِر، ولم يحتفلوا أبداً لسخرية الكفار أو استهزاء الأجانب أو استخفاف المشركين، بل ثبتوا على السنّة النبوية حباً لهم إياها، واعتقاداً جازماً منهم بأنه لا خير في غيرها، ولم يتركوها إرضاءً للمشركين، أو مداراة للكفار، أو استمالة لقلوب الأجانب، حتى وفي أشياء نعدّها اليوم بسيطة جداً.

فقد أخرج ابن أبي شيبة وغيره عن إياس بن سلمة عن أبيه في قصة طويلة أنه لما خرج عثمان بن عفان رضي الله عنه رسولاً إلى أهل مكة يوم الحديبية جاء عسكرَ المشركين، فعبثوا وأساؤوا له القول، ثم أجاره أبان بن سعيد بن العاص ابنُ عمه، وحمله على السرج وردفه، فلما قدم قال: يا ابن عمّ! ما لي أراك متقشعاً؟ أسبل (يعني إزارك)، وكان إزاره إلى نصف ساقيه، ولا شـك أنه كـان في هذه المشـورة بعض المصلحـة في

الظاهر، ولكن لم يرضَ بذلك عثمان رضي الله عنه، وإنما أجابهم بقوله: «هكذا إزار صاحبنا ﷺ»[1].

«وأخرج أبو نُعيم وابن منده عن جثامة بن مساحق الكناني رضي الله عنه، وكان عمر رضي الله عنه قد بعثه رسولاً إلى هرقل، قال: جلستُ فلم أدرِ ما تحتي؟ فإذا تحتي كرسي من ذهب، فلما رأيته نزلت عنه، فضحك، فقال لي: لم نزلت عن هذا الذي أكرمناك به؟ فقلت: إني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا»[2].

فالحديث عن مثل هذه الأخبار طويل، وتاريخنا مفعم بهذه النماذج الطيبة لأتباع النبي الكريم ﷺ، والذي يتحصّل من أمثال هذه القصص هو أن الصحابة رضي الله عنهم قد اتبعوا النبي الكريم ﷺ اتباعاً كاملاً، لا مدخل فيه للهوى ولا للتحريف، ولا للخوف من الأجانب، ولا للمبالاة باستهزاء الكفار والمشركين.

وأما نحن ـ فمع إيماننا بأن سيرته ﷺ خير سيرة ـ نفرّق بين سننه ﷺ، فنختار منها ما نهواه، ونترك أخرى قائلين مرة بأنها سنة عادية لا يجب علينا اتّباعها، كأننا وجدنا عادة خيراً من عادته ﷺ فاتّبعناها، والعياذ بالله، وتارة بأنها سنّة تخالف المصلحة في ظروفنا الحاضرة، وأخرى بأنها كانت مشروعة في وقته ﷺ.

فأمثال هذه التأويلات التي نرتكبها في حياتنا ليلاً ونهاراً، إنما تدلّ على أن إيماننا بسنّة الرسول ﷺ ينقصه الحب، وهذا هو الفرق العظيم البيّن بين إيماننا وإيمان الصحابة رضي الله عنهم، فلو كنا نريد أن نلقى

---

(١) كنز العمال: ٨/ ٥٦.

(٢) المصدر السابق: ٧/ ١٥؛ والإصابة: ١/ ٢٢٨.

تلك العزة والكرامة، وذلك الرقي والازدهار، الذي صار نصيب المسلمين في القرون الأولى بسبب اتّباع السنّة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام، فلا بد لنا أن نتّبعه ﷺ كما اتّبعه الصحابة والتابعون من غير تحريف ولا تمويه، ومن غير إرضاء لما تهوى النفوس، ومن غير خوف من استهزاء الأجانب، فوالله ليس العزّ في الأبنية الشامخة، ولا في القصور العالية، ولا في الملابس الفاخرة، وإنما العزّ في اتّباع النبي الكريم عليه الصلاة السلام، الذي كان يجوع يوماً ويشبع يوماً، والذي كان ينام على الحصير، ويربط على بطنه الأحجار، ويحفر الخندق، ويحمل بيده الشريفة اللبنات لبناء المسجد، فلا عزّ إلا بالاصطباغ التام في صبغته ﷺ في كل شيء.

وإن هذا المؤتمر الحاشد المبارك، الذي جمع أهل العلم والفكر من مشارق الأرض ومغاربها، ليقتضي منا أن نحاسب أنفسنا على هذا الطريق، وأن نضع للمسلمين مخططاً يغرس في قلوبهم الحبّ للسنّة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام، حتى لا تغرّهم الأهواء ولا النظريات الأجنبية الفاسدة.

فأقترح أن يتخذ هذا المؤتمر توصيات تالية بكل عزم وإخلاص:

١ ـ يوصي هذا المؤتمر جميع المسلمين وجميع أهل العلم والفكر ودعاة الإسلام خاصة أن يهتمّوا اهتماماً بالغاً بالاتباع التام للسيرة والسنة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام؛ في حياتهم ومعيشتهم بما يجعل حياتهم أنموذجاً عملياً صالحاً للسنّة النبوية.

٢ ـ يوصي هذا المؤتمر جميع المسلمين في كل زمان ومكان أن يعيّن كل واحد منهم وقتاً، ولو نصف ساعة كل يوم لدراسة السيرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام، يدرسها بنفسه ويقرؤها على أعضاء أسرته، ويحاسب نفسه كم عمل بأحكامها؟

٣ ـ يقترح هذا المؤتمر من الحكومات الإسلامية أن يجعلوا السيرة النبوية مادة إجبارية من موادّ التعليم في كل مرحلة من مراحل الدراسة في المدارس والكليات والجامعات، وأن يعينوا وقتاً صالحاً تعلّم فيه السيرة والسنّة النبوية على الإذاعات كل يوم.

٤ ـ يوصي هذا المؤتمر أهل العلم والفكر أن يهتمّوا بنشر السيرة النبوية فيما بين الشعب والعامة بما يسهل لهم فهمها، سواء كان كتابة أو خطابة، وأن لا يطبّقوا القرآن والسنّة على النظريات الأجنبية الحديثة بما يؤدي إلى التحريف، بل يجعلوا السيرة النبوية كما هي، أسوة لحلّ مشاكل المسلمين في جميع شؤون الحياة»[١].

وأهم ما يلفت نظر قراء رحلته أنه حينما يقف أمام الأمكنة التاريخية لا يقف هنالك كسائح عادي، ولكن يقف هنالك ليسرد علينا ما يتعلق بها من الوقائع التاريخية، ويحيلنا إلى المصادر الموثوق بها، وكما يشعر القارئ أن الرحالة واقف هناك معجباً ذاهلاً أمام ما يتجلى من خلال هذه المآثر التاريخية من جلال عظماء الإسلام، الذين غيروا وجه التاريخ، وخلفوا للبشرية حضارة خصبة، وثقافة لا توازيها ثقافات العالم، قديمها وحديثها، وتراثاً علمياً يخلد للأمة الإسلامية مجداً لا يَبلى بكرِّ الغداة ومرّ العشي ـ بإذن الله ـ، فهنالك يصب رحّالتنا سيلاً جارفاً من الانطباعات والمشاعر الفياضة في قالب جميل من التعبير يجعل القارئ يحسّ بالمشاعر والانطباعات نفسها، كما فعل حينما وقف وسط ميدان (مُؤتَة)، أو حينما دخل (جامع الكوفة)، أو عندما قام بجانب (قبر الإمام أبي حنيفة) رحمه الله، أو عندما شاهد الآثار الإسلامية في الأندلس (إسبانية الحالية)، وما إلى ذاك من الأمثلة الكثيرة.

---

(١) جهان ديده، ص٣٩٧ـ٤٠١.

وطوراً نراه يرثي لما يشاهد عند المسلمين هذه الأيام من البدع، والتخلف العقلي، والابتعاد عن الفهم الصحيح للشريعة الإسلامية، والاستسلام للأساطير التاريخية المختلفة، كما قد فعل حينما مرّ على مزارات بعض أئمة أهل البيت، وكبار رجال الصوفية، وما عليها من زخرفة، وأناس يمارسون نشاطات غير مرضية من وجهة النظر الشرعية في كربلاء، والنجف الأشرف، وبغداد من المدن العراقية.

إذن فمجموعة رحلاته المطبوعة ليست حكايات لمسافر ينزل هنا، ويأكل هنالك، وينظر لفلان وفلان، كما ألفينا ذلك عند جماهير من يدونون رحلاتهم في هذه الأيام، بل هي رحلات لداعية مخلص متواضع، لا يكتب رحلاته إلا لأهداف دعوية، وينظر إليها نظر رجل خاشع لجلال عظمة الله عزّ وجلّ، فلا يمشي في أرضه سبحانه وتعالى لمجرّد أن يتمتع بخيراتها، ويغض عن ذلك الجانب العظيم من الآداب الطاهرة التي يمنحنا إياها ديننا الحنيف، ولنسمع إلى ما يقول في مستهل رحلته:

«وعندما أنظر إلى شخصي يخيّل إليّ أن تسجيل رحلاتي نوع من التخبّط، وأذكر قول والدي رحمة الله عليه: إن ذبابة أو بعوضة لو طارت من مكان إلى مكان فمن يكتب رحلتها؟ ولماذا يكتبها؟... ولكن لما كانت هذه المجموعة محتوية على جملة من الدراسات الجغرافية، والتاريخية بدل أن تكون مجرد رحلة شخصية تلقاها القراء الكرام برغبة متناهية، ووردت إليّ كمية ضخمة من رسائلهم تلحّ عليّ بأن أقدّم لهم هذه المجموعة بشكل كتاب، وهذه المجموعة (جهان ديده) (أي العالَم المشاهَد) تلبية لرغبتهم»[1].

---

(١) جهان ديده، ص١ ـ ٢.

ولعل في هذه الأسطر ما يرسم بعض الخطوط العريضة لأسفاره، أما تفاصيلها فسيجدها القارئ في كتابه (جهان ديده)، ومن شاء مزيداً من المتعة العلمية والترويح عن النفس فليرجع إليه.

٩ ـ المناصب:

بالرغم من أن فضيلة القاضي حفظه الله يبتعد عن تولي المسؤوليات المتعلقة بالتنسيق، ونظم الإدارات رغبة عنها، وحرصاً على توفير الأوقات للمشاغل العلمية، فقد أدت به الأوضاع إلى أن يتولى العديد من المسؤوليات الجليلة والمناصب المحترمة في إدارات مختلفة حكومية وغير حكومية ـ ونشير إليها إشارات وجيزة.

أ ـ المناصب الحالية:

١ ـ عضو مجلس النقض والتمييز الشرعي في المحكمة العليا بباكستان منذ ١٩٨٢م إلى الآن (٢٠٠١م).

٢ ـ نائب رئيس جامعة دار العلوم كراتشي منذ ١٩٧٤م إلى الآن.

٣ ـ عضو عامل في مجمع الفقه الإسلامي بجدة المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي (وتولي نيابة رئيس المجمع لمدة تسع سنوات).

٤ ـ رئيس المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية بالبحرين.

٥ ـ عضو المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

٦ ـ عضو لجنة الفتوى والبحوث الأوروبية في دبلن بإيرلندة.

٧ ـ رئيس مركز الاقتصاد الإسلامي بباكستان منذ ١٩٩١م.

٨ ـ رئيس الهيئة الشرعية بالبنك السعودي ـ الأمريكي بجدة.

٩ ـ رئيس اللجنة الشرعية لقائمة الأسعار الإسلامية (Islamic Index) في مؤسسة (Dow Jones) بمدينة نيويورك.

١٠ ـ رئيس اللجنة الشرعية للاستثمار الإسلامي العالمي في بنك (HSBC) للاستثمار بمدينة لندن.

١١ ـ رئيس هيئة الرقابة الشرعية في ستي بنك الإسلامية للاستثمار (Citi Islamic Investment) في البحرين.

١٢ ـ رئيس هيئة الرقابة الشرعية لمؤسسة (الأمانة للاستثمار المحدودة) في سيري لانكة.

١٣ ـ رئيس هيئة الرقابة الشرعية لبنك البركة في جنوب أفريقية.

١٤ ـ رئيس هيئة الرقابة الشرعية لمؤسسة (Islamic com) في ماليزية.

١٥ ـ نائب رئيس هيئة الرقابة للبنك الإسلامي في أبو ظبي.

١٦ ـ عضو هيئة الرقابة الشرعية لبنك الاستثمار الأول في البحرين.

١٧ ـ عضو هيئة الرقابة الشرعية لبنك (الميزان للاستثمار) في كراتشي.

١٨ ـ عضو هيئة الرقابة الشرعية في مؤسسة (التضامن الإسلامي لتنمية القطاع الأهلي) فرع البنك الإسلامي للتنمية بمدينة جدة.

١٩ ـ عضو هيئة الرقابة الشرعية للوحدة الإسلامية في (بنك الكويت

الموحّد) الكويتي ـ البريطاني ـ الأمريكي (United Bank of Kuwait, UK and U.S.A).

ب ـ المناصب السابقة:

١ ـ القاضي بالمحكمة الشرعية المركزية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢م.

٢ ـ عضو اللجنة المنسّقة لجامعة كراتشي من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨م.

٣ ـ عضو لجنة المشرفين للجامعة الإسلامية الدولية في إسلام آباد من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩م.

٤ ـ عضو مركز الاقتصاد الإسلامي الدولي من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨م.

٥ ـ عضو مجلس الفكر الإسلامي من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١م.

* * *

الفصل الثاني

تعريف بمؤلفاته

الفصل الثاني

تعريف بمؤلفاته

أ ـ خصائص كتابته

لقد استأنس فضيلة الشيخ محمد تقي حفظه الله القلم والقرطاس منذ نعومة أظفاره، وما إن بلغ الوعي حتى اتخذهما أداة لازمة من حياته، فأصبح القلم أحد لسانيه، والقرطاس مضماراً لإبراز أفكاره، فكتب فأكثر الكتابة، كتب في الفقه، والسياسة، والاجتماع، وكتب البحوث العلمية لدوائر المعارف[1] والندوات، والمؤتمرات، وكتب في اللغة العربية، والأردية، والإنكليزية، فأهدى للمكتبة الإسلامية ثروة علمية زاهية ستنفع الناس بإذن الله مهما اختلفت اختصاصاتهم، وتكسب المؤلف لسان صدق في الآخرين، وستكون ذخراً له يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، فجزاه الله خيراً عن المسلمين.

وخير ما يساعد على معرفة منهج كاتب أو باحث هو الرجوع إلى آثاره العلمية ذاتها بدل أن يتكلم عنه شخص ثالث ينظر إليها بنظراته وانطباعاته وميوله الشخصية، ولكن لما أن جزءاً كبيراً من مؤلفات فضيلة الشيخ محمد تقي كتب باللغة الأردية، أو متفرق في أعداد (البلاغ)

(١) وأبرز ما كتب لدوائر المعارف ما كتب (لدائرة المعارف الإسلامية) في اللغة الأردية الصادرة من جامعة بنجاب في موضوع الطلاق.

أو المؤلفات الضخمة مثل (تكملة فتح الملهم) ولا يتيسر لكل قارئ أن يحصل عليها، فنقدم بعض الخصائص والصفات العامة التي امتازت بها مؤلفاته تقريباً لها إلى قراء اللغة العربية، وهذا حسب رأي كاتب هذه الأسطر، فإن لم ينتبه إلى بعض أهم الميزات فالتقصير من الكاتب، وسنورد هذه الميزات كخطوط عريضة، ولا نتعرض لإيراد الأمثلة، فإليك بعضها:

١ ـ ظاهرة التواضع:

هذه صفة تعم أهل العلم العاملين به، ولهذا بارك الله تعالى في علومهم، ونفع بمعارفهم، ونشر في العالمين كلمتهم.

والشيخ محمد تقي العثماني حفظه الله من أولئك العلماء الأفذاذ، الذي يخلصون عملهم لربهم، وينزلون حوائجهم بباب خالقهم، ومن هنا نجد هذه الخلة مترقرقة من خلال كتاباته ومقالاته على اختلاف محتوياتها.

٢ ـ السعة والشمول:

هذه الصفة البارزة هي المنة العلية الكبرى التي امتنّ الله بها عليه، وذلك أنه إن بحث مسألة من المسائل، أو نازلة من النوازل، استوعب الكلام فيها من جميع جوانبها بسياق الأقوال والآراء، وتصوير المسألة بصورة جلية واضحة، وإبراز أدلتها، وبيان وجوه الاستدلال منها، ثم يتبعها بمناقشتها، ثم ينتهي به المطاف إلى اختيار القول أو الرأي الذي يدعمه الدليل السالم من المعارض مؤيداً له بما يسنده من وجوه الأدلة النقلية والعقلية، وخير ما يشهد على ذلك القرارات القضائية والبحوث الفقهية[١].

---

(١) راجع: (عدالتى فيصلى)؛ و(بحوث في قضايا فقهية معاصرة) لفضيلة القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله.

٣ ـ الانطباع بتفهم محاسن الشريعة :

إن من يقرأ مؤلفاته على اختلاف موضوعاتها، يلمس منها نفساً شفافةً، لها بصر وعناية بتفهم مقاصد الشريعة الإسلامية ومحاسنها بما يشفي ويكفي، ويجعل النفس في راحة، وهذا من أهم الصفات التي تمتاز بها مؤلفاته من غيره.

٤ ـ الحيوية والمشاعر الفياضة :

لعل هذه الصفة من أروع الميزات التي اتسمت كتاباته بها، فإن القارئ لها يرى أن قلمه ليس مجرد آلة تكتب وتؤلف، بل يراه يفيض حيوية، ويشتعل حماسة، متدفقاً بعلاج أمراض المجتمع في أخلاقه، وفي سلوكه، ومنهج سياسته، وكيان تعليمه، وتكوين أفراده، فهو بهذا يربط بين العلم وبين أجزاء الحياة بقلب واع، وفكر حساس، وروح تفيض حيوية ونبوغاً.

٥ ـ التعرض للقضايا المعاصرة :

لقد عرفنا شيخنا حفظه الله أنه لا يقف عند ما وصل إليه الباحثون القدامى، مردداً ما خلفوه من تراث علمي، بل رأيناه ينطلق من تلك النقطة التي وصلوا إليها، إذن مؤلفاته ليست إعادة لما قد مضى، بل امتداد له، وحينما أقول هذا لا أقصد أنه لا يعتني بالقديم، بل أقصد أنه يتشرب القديم حتى يجري بدمه، ويمتزج بلحمه، وعندما يكتب، أو يخاطب الناس، يقدم لهم ما يحتاجون إليه اليوم في ضوء ذلك القديم الذي هو تراثنا العظيم، فجل أعماله العلمية على هذه الشاكلة، وخصوصاً في مجال الاقتصاد والقانون، فإن له جهوداً مشكورة، ونحن مدينون له في هذين المجالين.

٦ ـ الجاذبية في أسلوبه وبيانه :

ومن أهم خصائص مؤلفاته أنها تتصف بعذوبة اللفظ، وقوة البيان في اللغات الثلاث التي كتب فيها: العربية، الأردية، الإنكليزية، وتبسط المعلومات بأسلوب سهل خالٍ من الجفاف والتعقيد، فهو كاتب يُقرأ في يسر، ولا يكلفك عنتاً في تتبع أفكاره، واستخلاص آرائه، ولا تشعر بمشقة في قراءة مقالاته، ولا يلتوي أسلوبه، بل يسير في بحثه مترفقاً، واضح المعالم، لا يتكلف محسّناً بديعياً، ولا سجعاً يخفي فكرته، أو يجعل قارئه يتعب في معرفة ما يريد.

هذه السهولة والوضوح جعله كاتباً مقروءاً من الشعب وأهل العلم على حد سواء.

ولعل في هذه اللمعات الموجزة ما يمثل بعض الخصائص والصفات التي تمتاز بها مؤلفاته وكتاباته، فنكتفي بهذا القدر، ولله الحمد أولاً وآخراً.

* * *

ب ـ تعريف موجز بأهم مؤلفاته

ومجموع عدد مؤلفاته يزيد على خمسين كتاباً ما بين كتب ضخمة ذات مجلدات عديدة، وأخرى ذات حجم متوسط، ورسائل صغيرة[1]، وسنعرض في السطور التالية بعض أهم مؤلفاته، وفي التعريف بالكتب أوثر إيراد ما قاله عنها كبار أهل العلم، أو ما ذكره المؤلف نفسه في مقدمات كتبه، بدل أن أقدم مجرد آرائي:

١ ـ تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم:

هذا الكتاب هو قمة مؤلفاته لا لضخامته فقط[2]، بل لأجل أنه أشمل كتاب يعبّر عن ثقافة المؤلف أيضاً، ففيه الفقه، والقضاء، والسياسة، والاجتماع. . .

وما من موضوع نتصوره في عالم العلم إلا وبوّب له علماء الحديث باباً، وبالتالي يضطر الشراح إلى تفصيل ما جاء مجملاً في متون الكتب، فمن هنا تتوسع ثقافة الشراح في كافة مجالات العلوم الشرعية، فلا تقتصر على باب دون باب، وهذا هو شأن الكتاب الذي نحن بصدده، فإنه شامل لجلّ أبواب الحديث والفقه، وإن مؤلفه قد بذلك جهوداً عظيمة ممتدة على مدى ثمانية عشر عاماً، وهذا الكتاب كما هو الظاهر من اسمه تكملة

---

(١) انظر مسردها، ص١٢٨ .

(٢) يقع في ستة مجلدات ضخمة .

لشرح صحيح مسلم (فتح الملهم) الذي بدأ تأليفه شيخ الإسلام العلامة شبير أحمد العثماني رحمه الله أحد أعلام علماء الهند، وأحد كبار زعماء حركة استقلال باكستان، ولكن ما إن وصل رحمه الله إلى (كتاب الرضاع) حتى لبى نداء ربه فشمّر الشيخ محمد تقي العثماني حفظه الله عن ساق الجد، وأكمله بتوفيق الله عزَّ وجلّ في ستة مجلدات ضخمة.

وأولى بنا أن نورد هنا كلمة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله بالتعريف هذا الكتاب، فإن فيها كفاية، قال رحمه الله:

«أما كتاب مسلم فكانت العناية به دون العناية بكتاب البخاري، وهو من حيث الصنعة الحديثية في سياقة أحاديثه أعذب مورداً، وأروى مشرباً، وقد خدمه بالشرح والعناية علماء كبار، وفحول أبرار، كان من آخرهم محقق العصر، ومجمع الفضائل الغر الزُّهر، مولانا الإمام الهمام شبير أحمد العثماني رحمه الله تعالى، فكان كتابه الذي شرح به صحيح مسلم كما سماه (فتح الملهم بشرح صحيح مسلم) وانتهى به شرحاً إلى كتاب الرضاع، ثم اخترمته المنية قبل بلوغ الأمنية.

فكان من الحق على عارفيه، والناهلين من موارد علمه وخالفيه، أن ينهضوا بإتمام جميله، وإكمال صنيعه، فاستنهض شيخنا العلامة الأكبر والمفتي الأعظم مولانا محمد شفيع رحمه الله تعالى همة نجله الذكي، والعلامة اللوذعي، المحدث النجيب، والفقيه الأديب الأريب، محمد تقي العثماني، لإتمام فتح الملهم، عرفاناً منه رحمه الله تعالى بمقام الشيخ الشارح وحقه، وأداء منه لهذا الحق على يد نجله البارع المفيد.

فكتب حفظه الله تعالى من حيث انتهى العلامة شبير أحمد العثماني، محتذياً مسلكه في التحقيق والإيفاء، وباذلاً جهده في أن يكون الإكمال بموضع اللبنة من ذلك البناء، وسيقع عمله بإذن الله وعونه موقع الكمال،

ويشكره المستفيدون بما أسدى لهم من الإفادات والتحقيقات النادرة المثال، أتم الله عليه النعمة لإتمام ما به شرع، وتقبّل منه ما أجاد به ونفع، والله يعينه ويتولاّه، ويكرمني بصالح دعواته، وهو الذي يتولى الصالحين»[1].

أما ميزات هذا الكتاب فلعل أشمل كلمة فيها ما قال العلامة المحقق الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله:

«وقد أتاحت لي الأقدار أن أتعرّف عن كثب على الأخ الفاضل الشيخ محمد تقي العثماني، فقد التقيت به في بعض جلسات الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية للمشاريع الإسلامية، ثم في جلسات مجمع الفقه الإسلامي العالمي، وهو يمثل فيه دولة باكستان، ثم عرفته أكثر فأكثر، حين سعدت به معي عضواً في الهيئة الشرعية لمصرف فيصل الإسلامي بالبحرين، والذي له فروع عدة في باكستان.

وقد لمست فيه عقلية الفقيه المطلع على المصادر، المتمكن من النظر والاستنباط، القادر على الاختيار والترجيح، والواعي لما يدور حوله من أفكار ومشكلات، أنتجها هذا العصر...، الحريص على أن تسود شريعة الإسلام وتحكم في ديار المسلمين.

ولا ريب أن هذه الخصائص تجلّت في شرحه لصحيح مسلم، أو بعبارة أخرى في تكملته لفتح الملهم.

فقد وجدتُ في هذا الشرح: حسّ المحدّث، وملكة الفقيه، وعقلية المعلم، وأناة القاضي، ورؤية العالم المعاصر، جنباً إلى جنب.

لقد رأيت شروحاً عدة لصحيح مسلم قديمة وحديثة، ولكن هذا

---

(١) تكملة فتح الملهم، ص أ، ب، طبع كراتشي.

الشرح للعلامة محمد تقي هو أولاها بالتنويه، وأوفاها بالفوائد والفرائد، وأحقها بأن يكون هو (شرح العصر) للصحيح الثاني.

فهو موسوعة بحق، تتضمن بحوثاً وتحقيقات حديثية، وفقهية ودعوية وتربوية، وقد هيأت له معرفته بأكثر من لغة، ومنها الإنكليزية، وكذلك قراءاته لثقافة العصر، واطلاعه على كثير من تياراته الفكرية، أن يعقد مقارنات شتى بين أحكام الإسلام وتعاليمه من ناحية، وبين الديانات والفلسفات والنظريات المخالفة من ناحية أخرى، وأن يبين هنا أصالة الإسلام وتميزه، كما فعل في مقدمة كتاب الطلاق.

ومما أعجبني هنا نقله عن والده العلامة محمد شفيع رحمه الله، تلك الكلمة المخلصة المضيئة بنور الحق، حيث قال لجماعة من الطلاب:

«لا بأس أن تكونوا حنفية في مذهبكم الفقهي، ولكن إياكم أن تتكلفوا جعل الحديث النبوي حنفياً!».

فما أصدقها من نصيحة، وما أبلغها من كلمة!

إن الكتاب حافل بالعلم، ثري بالتحقيق، يلمس فيه قارئه جهداً صادقاً مضنياً، بذله صاحبه، غير ضنين به، ولا متثاقل عنه، كل ذلك بأسلوب بيّن، وبعيد عن الألغاز والتعقيد، فجاء بحمد الله وتوفيقه جامعاً بين الأصالة والمعاصرة، محققاً لآمال كثير من طلاب العلم وعشاق السنة ومحبي الفقه.

وقد أخالف المصنف حفظه الله في بعض ما ذهب إليه، أو اختاره ورجحه من أحكام وآراء، وهذا أمر طبيعي، نظراً لاختلاف البيئة بمؤثراتها الفكرية والنفسية والاجتماعية، والإنسان ـ وإن بلغ في العلم ما بلغ ـ ابن زمانه ومكانه وثقافته، وهذه سنّة الله في البشر، ولكن لا يملك المرء مع هذا الاختلاف ـ وهو قليل ـ إلا أن يحترم علم المؤلف ورأيه، ويقدّر اجتهاده

وإخلاصه ، ويثني على حرصه على طلب الحق والبحث عنه بكل ما يستطيع . . . »[1] .

إلى آخر ما قاله الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله . وتؤكد ما قاله الدكتور القرضاوي حفظه الله كلمة الشيخ محمد مختار السلامي حفظه الله مفتي جمهورية تونس ، قال :

«ويتميز عن غيره من الشروح بأنه الكتاب الذي يخترق الأزمان فيعيش معك في هذا العصر ، بما يضطرب فيه من قضايا ، فتجد من شجاعته المستنيرة بورع العالم المؤمن ، ما يضع أمام عقلك وقلبك وجهة نظر جامعة بين التعليل والتأصيل ، كالاقتصاد في الإسلام والأوراق النقدية ، والضمان ، وتعدد القضاء ، ونقض الأحكام . . ويضاف لذلك قوته في الرد على ما يلبّسه المبطلون من مطاعن ، فيكشف عن جرثومة انحرافهم ، وتهافت آرائهم ، ويحرص كلما ظفر بفائدة مهمة في بطون الكتب التي فترت العزائم عن مخالطتها ، وضعفت الهمم عنها ، يحرص على تخصيصها بالذكر والتنبيه»[2] .

وتتضمن كلمة فضيلة الشيخ الدكتور وهبة الزحيلي حفظه الله المعاني نفسها التي جاءت في كلام الشيخ القرضاوي والشيخ السلامي حفظهما الله إلا أن القطعة التالية من كلمته جديرة بالذكر :

«وإذا كان في هذا الشرح النفيس بالمذهب الحنفي تبياناً وتأصيلاً واستنباطاً ، لأنه مذهب أهل الهند والباكستان والأتراك ، فإنه لا أثر فيه لتعصب مقيت ، وتعسف في التأويل ، ولا تكلف في المناصرة والتأييد»[3] .

---

(١) تكملة فتح الملهم ، ص أ ، ب ، طبع كراتشي .
(٢) المرجع السابق : ١/ ٢ .
(٣) المرجع السابق : ٤/ ١ .

وفي كلمات هؤلاء الكبار العلماء الأجلة الصالحين ما يكفي في شرح ميزات هذا الكتاب الجليل .

وما يجدر بالذكر هنا أنه لم يلتزم في التكملة بأن يسير على نفس طريقة الشيخ العلامة شبير أحمد العثماني رحمه الله، بل اختار أسلوباً غير أسلوبه، وذلك لوجوه وجيهة ذكرها في مقدمته وهي ما يأتي :

قال : وأما أسلوب هذا التكملة فقد أشار عليّ غير واحد من الأحباب أن أتبع فيه أسلوب شيخنا العلامة شبير أحمد العثماني رحمه الله تعالى في حصته في الشرح، ولكنني لم ألتزم ذلك لوجوه :

الأول: أن الثرى لا يطمع أن يبلغ الثريا، والضالع لا يدرك شأو الضليع، ولا سبيل لمثلي أن يحوز تلك العلوم والمواهب التي اختار بها الله مؤلف (فتح الملهم) . . إلى آخر ما قاله .

الثاني: أن التكلف في اتّباع مؤلف آخر يخرج الكتاب عن سيره الطبيعي، ويجعله بالمحاكاة أشبه منه بالاتباع، وإن مثل هذا التكلف لا يليق بشرح حديث .

الثالث: أن معظم ما ألّفه شيخنا رحمه الله في المجلدات الثلاث الأُول يتعلق بالعقائد والعبادات، وأما الأبواب التي شرعتُ في شرحها جلّها في المعاملات والأخلاق والسير وغيرها، ولكل من الأبواب مقتضيات خاصة، ولا يمكن أن يتبع في جميعها أسلوب واحد .

فمن هذه الوجوه لم ألتزم توحيد الأسلوب من كل ناحية، ولكني اجتهدت أن لا يكون بين الحصتين بون بائن . انتهى قوله .

ثم شرح المؤلف في مقدمته مواصفات منهجه الذي اختاره في كتابه من ترقيم الأحاديث وتخريجها، وضبط أسماء الرجال وتراجمهم، وما قد

عقد من مقارنـات بين حِكَم الإسـلام وأسـراره وبين غيره من الديانـات والنظريـات، وما اجتهـد في شـرح كل حديث وإيـراد مذاهب الفقهاء المعروفة وأدلتها بعيداً عن التعسف والتعصب.

كما ذكر أنه تناول تلك المسائل التي هي في الحقيقة مفروغ عنها، ولكن قد أثيرت حولها في عصرنا شـبهات بعبارات ودلائل جديـدة من الأوساط المستغربة مثل مسألة الاسترقاق في الإسلام، ومسـألة إباحة الطلاق، ومسألة الملكية الشخصية، ومسألة ربا البنوك . . . وأمثالها.

والإجابة على الشبهات المثارة عليها بما يطمئن له قلب القارئ بإذن الله.

وأخيراً وعلى شاكلة العلماء المتواضعين توجّه إلى القرّاء معترفاً بقصوره في العلم وقلة بضاعته فيه، ويذكر لهم بأنه لم يكن ليقدم على مثل هذا العمل الجليل لـولا أمر والده من ورائه، ويرجو من القـراء أن ينبهوه إذا اطّلعوا على خطأ في الكتاب، وسيكون لهم شاكراً على ذلك.

٢ ـ بحوث في قضايا فقهية معاصرة:

وهذا الكتاب يقع على (٣٥٦) صفحة من القطع المتوسط، وهو أصلاً مجموعة بحوثه الفقهية في اللغة العربية التي قدمها في مؤتمرات فقهية، أو أجاب بها على أسئلة واردة من جهات مختلفة؛ وإشارة إلى هذا قال المؤلف في مقدمة هذه المجموعة[١]:

«وإني ـ كأدنى دارس للفقه الإسلامي ـ لم أزل أكتب على مسائل فقهية في اللغات: العربية والأردية والإنكليزية منذ أكثر من ثلاثين عاماً

(١) وهي من منشورات دار القلم بدمشق.

حتى اجتمعت لدي مجموعـة من بحوث فقهية معاصرة في كلٍّ من هذه اللغات الثـلاثة، وبما أن هذه البحـوث كانت مبعثرة في عـدة مجلات وصحف وكتب، فربما تعسّر على طلبة العلم اقتناؤها، فأشار عليّ بعض أحبتي أن تجمع هذه البحوث في مجموعة، وتنشـر في صورة كتـاب، لتكون ميسّرة للطلبة على صعيد واحد، فأردت أن تكون هناك ثـلاث مجموعـات في اللغات الثلاثـة المذكورة، فابتدأت ـ بعون الله ـ بهذه المجموعة التي تضم البحوث الفقهية التي كتبتها باللغة العربية، ومعظمها قد عرضت على ندوات أو مؤتمرات فقهية عالمية في بلاد مختلفـة من الوطن الإسلامي».

وجديـر بالذكر أن المجموعة الإنكليزية أيضاً قد طبعت في عهد قريب باسم (Islamic Finance) أي الاقتصاد الإسلامي، وأما المجموعة الأردية فما زلنا ننتظر طبعها.

ومحتويات هذه المجموعة العربية ما يأتي:

١ ـ أحكام البيع بالتقسيط.

٢ ـ أحكام البيع بالتعاطي والاستجرار.

٣ ـ بيع الحقوق المجرّدة.

٤ ـ عقود المستقبليات في السلع.

٥ ـ أحكام الأوراق النقدية.

٦ ـ مسألة تغير القيمة وربطها بقائمة الأسعار.

٧ ـ أجوبة عن استفسارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة.

٨ ـ سندات المقارضة.

٩ ـ الطرق المشروعة للتمويل العقاري.

١٠ ـ زراعة عضو استؤصل في حدّ.

١١ ـ قواعد ومسائل في حوادث المرور.

وتحتوي المجموعة الإنكليزية على ما يأتي:

١ ـ بعض النكات المبدئية .(sume Perliminary Points)

٢ ـ المشاركة (Musharakah).

٣ ـ المرابحة (Murabha).

٤ ـ الإجارة (Ijarah).

٥ ـ السلم والاستصناع (Salam and Istisna).

٦ ـ المصارف التمويلية الإسلامية (Islamic Investment Funds).

٧ ـ مبادئ المسؤولية المحدّدة (The Principle of Limited laibility).

٨ ـ دور المصارف الإسلامية (The Performance of Islamic Banks).

وطبعاً إن كل واحد من هذه البحوث بمثابة كتاب مستقل في حجمه وفي مادته العلمية وفي الجهود التي بذلها مؤلفه.

هذا، وهنالك من البحوث ما لم تطبع بعد في هاتين المجموعتين، ونرجو أن تجد سبيلاً لأن تلحق بأخواتها المطبوعة.

٣ ـ أحكام الذبائح:

وهذا بحث فقهي يتناول أحكام الذبائح بما فيها أحكام الذبح بالآلات الحديثة، وأبرز مزايا هذا البحث أن المؤلف لم يكتب بمجرد مراجعة

الكتب والنصوص الفقهية، بل شاهد أمكنة الذبح في مدن عديدة في بلاد الغرب وغيرها بما فيها من أجهزة حديثة للذبيحة، ثم وصل إلى النتائج التي ذكرها في كتابه هذا.

٤ ـ ما هي النصرانية؟

وهذا الكتاب في الواقع مقدمة علمية قيمة ضافية للترجمة الأردية لكتاب (إظهار الحق) لمولانا رحمة الله الكيرانوي الهندي المتوفى (١٣٠٨هـ ـ ١٨٢١م) مؤسس المدرسة الصولتية بمكة المكرمة، التي تم طبعها وإخراجها تحت إشرافه باسم (بائبل سى قرآن تك) أي (من الكتاب المقدس إلى القرآن الكريم)، وهذا الكتاب قد ألّفه فضيلة القاضي حفظه الله باللغة الأردية، ونقله إلى العربية السيد نور عالم الأميني الندوي حفظه الله بإشارة من فضيلة الشيخ الداعية الكبير أبي الحسن علي الندوي رحمه الله، وأولى بنا أن نقرأ كلمة فضيلة الشيخ أبي الحسن رحمه الله في هذه المقدمة، قال:

«ولما ظهرت ترجمة هذا الكتاب العظيم في الأردية باسم (بائبل سى قرآن تك) (من العهد القديم إلى القرآن) في كراتشي، قام الأستاذ الفاضل صديقنا الأستاذ محمد تقي العثماني، نائب مدير دار العلوم في كراتشي، والمستشار الديني والقاضي الشرعي في محكمة باكستان العليا، وقد تلقّى العلوم الدينية في عمق وإتقان، وتخرّج على والده العظيم، العلامة الكبير مفتي الديار الباكستانية الأكبر سماحة الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني الديوبندي رحمه الله، مؤسس دار العلوم في كراتشي، ثم درس اللغة الإنكليزية، وتخرج فيها وفي الحقوق، وكان بذلك قادراً على الاستفادة من المصادر الإسلامية والمصادر المسيحية وتاريخها بطريق مباشر، فحلى جِيد هذا الكتاب بمقدمة في نقد المسيحية

وتاريخها، وتطور عقيدتها ومبادئها، وتحولها مع الزمن في وقت مبكر من ديانة سماوية سمحة مؤسسة على عقيدة التوحيد الخالص، إلى ديانة محرّفة مطعمة بالوثنية اليونانية والجاهلية الرومانية، وتعمقات فلسفية حلولية اتحادية.

وقد ذكر في تفصيل العواملَ التاريخية والعقائد التي لعبت دوراً خطيراً في تاريخ هذه الديانة المظلومة، التي قلما يوجد لها نظير في وقوعها فريسة سهلة ولقمة سائغة لأهل الأهواء والأغراض، وأزاح الستار - في قدرة فائقة وخبرة واسعة وأمانة علمية - عن المؤامرات المحبوكة الأطراف، والمحن القاسية التي تعرضت لها هذه الديانة، التي كان انتصارها في ميدان السياسة والسيطرة العالمية مقابل إخفاقها وانهزامها في مجال الديانات والعقائد، فكان كل من ذلك قد بلغ القمة.

وذكر الفرق التي رفضت أن تؤمن بألوهية المسيح، والرجال الذين رفضوا عقيدة الحلول والتجسد، وما آلوا إليه من خيبة وإخفاق، واستعراض الفرق المختلفة واختلافاتها، وتناول عقيدة (الصليب المقدس) والعشاء الرباني، وولادة سيدنا المسيح، وتطور العقيدة المسيحية وأسبابه، وذكر ما كان لـ(قسطنطين الكبير) من دور في تحويل المسيحية عن طبيعتها الأولى، وواصل السير إلى (غريغوريوس)، وذكر تاريخ المسيحية في مختلف العهود والمناطق، ثم أشار إلى محاولات ضائعة في سبيل الإصلاح، وحركات التجديد والإحياء، وتناول (إنجيل برنابا) بالتحقيق وحدد مكانته في الأناجيل في ضوء التاريخ والبحث العلمي.

وقد توصل بعد هذا البحث الدقيق العميق في تاريخ المسيحية وتطورات عقائدها، إلى أن الدين الذي جاء به المسيح عليه وعلى نبينا

الصلاة والسلام، قد اندرس بعده بمدة قليلة، وحلت محله ديانة كانت تعاليمها على عكس أقوال سيدنا عيسى عليه السلام وتعاليمه، وأن المسيحية المعاصرة ليس مؤسسها هو سيدنا عيسى عليه السلام، وإنما هو (بولس) الذي توجد له (١٤) رسالة في (الكتاب المقدس) ويستشهد بقول عالم مسيحي (W.Wrede) : «إن بولس قد غيّر المسيحية الكنسية التي تختلف عن المسيحية التي جاء بها يسوع المسيح تمام الاختلاف، ولا يمكن الجمع بينهما في العمل في وقت واحد».

ولما اطّلع كاتب هذه السطور على هذه المقدمة العلمية المستفيضة التي تقوم مقام كتاب كتب إلى صاحبها الأستاذ محمد تقي العثماني، يبدي إعجابه بها، ويقترح عليه الإسراع في نقلها إلى اللغتين الإنكليزية والعربية، لقيمتها العلمية والدعوية، ولأنها منيرة للعقول والأذهان، كاشفة لحقيقة الديانة المسيحية، لتكون وسيلة ـ إذا حالف التوفيق الإلـٰهي وزال غطاء العصبية ـ للتفكير الجاد العميق والاهتداء إلى الدين القويم والصراط المستقيم.

وقد شرح الله صدر كاتبها أخيراً لتحقيق هذا الغرض، وهيأ له أسبابه، فطلب من أخينا العزيز الأستاذ نور عالم الأميني الندوي أن ينقله إلى العربية وهو مترجم قدير، وعالم ضليع في اللغتين، فقام بهذه المهمة في دقة وأمانة وقدرة ولباقة، ويسعد كاتب هذه السطور ـ ولعله صاحب الفكرة الأولى في نشرها ونقلها إلى اللغتين العربية والإنكليزية ـ أن يقدم لهذه المقدمة التي تنشر ككتاب مستقل، وتقدم إلى قراء العربية، كتحفة علمية، وثمرة يانعة شهية، لشجرة البحث العلمي الخالص والدراسات الدينية المقارنة ـ والحمد لله أولاً وآخراً»[1].

---

(١) ما هي النصرانية، ص٦ وما بعدها.

٥ ـ علوم القرآن وأصول التفسير:

وهذا الكتاب باللغة الأردية في موضوع علوم القرآن، ويتناول جلّ ما يتصل بالقرآن الكريم من معنى الوحي، وتاريخ نزوله، وقراءاته، وناسخه، ومنسوخه، والحفاظ عليه بدءاً من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا، والإجابة الشافية على ما يثار حول الحفاظ على القرآن الكريم، وهناك باب يعرض لخطوط عريضة لمحتويات ومضامين القرآن الكريم.

وتعرّض المؤلف لبيان مبادئ تفسير القرآن الكريم مشيراً إلى المآخذ الموثوق بها والمآخذ غير الموثوق بها في هذا الباب، متناولاً لحياة أبرز المفسرين في الصدر الأول، وخدماتهم الجليلة في مجال التفسير، كما تناول من يعتبرون ضعفاء في التفسير، وكشف عن وجوه ضعفهم، مثل السدّي، وعطية العوفي، والكلبي، وقد بلغ عدد صفحات الكتاب (٥٠٨) صفحة.

وفي الختام أورد ذكر بعض التفاسير للعلماء المتأخرين وأبرز مزاياها وخصائصها مثل (تفسير ابن كثير)، و(تفسير الرازي)، و(تفسير أبي السعود)، و(تفسير القرطبي)، و(تفسير روح المعاني)، و(تفسير بيان القرآن) للشيخ أشرف علي التهانوي رحمه الله، وتفسير (معارف القرآن) لوالده الشيخ محمد شفيع رحمه الله، وهذا الكتاب أصلاً كان ألّفه الشيخ محمد تقي كمقدمة لتفسير والده، ولكن لضخامته طبع مستقلاً.

وإن قارئ هذا الكتاب ليشهد على أن مؤلفه جمعه بعرق جبينه، والله يعلم ما بذله من جهود مضنية، واعترافاً بهذه الخدمة الجليلة، وتقديراً للجهود الجبارة قال العلامة محمد يوسف البنوري رحمه الله تعالى في تصديره لهذا الكتاب:

«وكنا نتمنى منذ زمن أن يؤلَّف كتاب مفصل لإرشاد النشء الجديد،

وما يتنـاول العلوم القرآنية من معنى الوحي، وتاريخ نزوله، وقراءاته، وإعجازه، ويفنّد ما أثـاره المستشرقون من شبهات واهية. . . وبحمد الله سـبحانه وتعالى أن أخانا المبجّل محمد تقي العثماني ـ الخلف الرشـيد لمولانا محمد شفيع حفظه الله ـ قد قام بهذا العبء الثقيل، فكتب مقدمة طويلة سدّ بها هذا الثغر، وأحسن إلى الأمة الإسلامية بهذه الخدمة، فبارك الله في قلمه، ووفقه الله لما يحبه»[١].

وقال الشيخ محمد شفيع رحمه الله: «وإني لم أستطع أن أقرأ هذا الكتاب بعيني لضعف بصري، ولكن سمعت جلّ مباحثه ممن يقرؤهـا عليّ، ولما سمعتها وصلت مسرّتي إلى غايتها، لما أن هذا الكتاب في مكانة عظيمة لو حاولت أنا أن أكتب مثله في صحتي لما استطعت!

وأخيراً أسأل الله الكريم من أعماق قلبي أن يمدّ حياة قرة عيني هذا في عافيـة، ويحفظه من الشرور والفتن الظاهرة والباطنة، ويوفقـه إلى الخدمة الدينية والعلمية، ويرزقه الصدق والإخلاص ورضاه الكامل، ويتقبل كتابه هذا قبولاً حسناً، ويجعله ذخراً لي وله في الآخرة، وينفع به المسلمين عامة، والله المستعان»[٢].

تلك هي دعوة صالحة من والد حنون لابنه البار، وتلك هي كلمة لوذعي مثل الشيخ محمد شفيع رحمه الله في كتاب (علوم القرآن)، ولم يبقَ لنا هنا شيء نقوله في شأن (علوم القرآن) إلا أن نضمّ صوتنا إلى دعوة الشيخ محمد شفيع رحمه الله، ونقول من أعماق قلوبنا: آمين يا ربنا لا إلـٰه إلا أنت[٣]، وقـد ترجم الكتـاب إلى اللغة الإنكليزيـة، وأدخلتـه عدة

---

(١) علوم القرآن، ص١٢، طبع كراتشي.

(٢) المصدر السابق، ص١٤ـ١٥.

(٣) وإنني مدين للسيد نور العالم أميني الندوي رحمه الله حيث استفدت من مقدمته=

جامعات في مقرراتها الدراسية.

٦ ـ ضبط وتحقيق إعلاء السنن والتعليق عليه:

وهذا الكتاب كما هو ظاهر من اسمه ضبط وتعليق على كتاب إعلاء السنن للعلامة ظفر أحمد العثماني رحمه الله، ولكي يدرك القراء الأكارم بعض ما يتميز به هذا العمل الجليل نورد بعض ما قاله الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمة الله عليه في تقريظه لهذا العمل:

«ولقد منّ الله بتحقيق هذه الأمنية الغالية الكريمة، وطبع هذا الكتاب الحديثي الفقهي العجاب في مدينة (كراتشي) من باكستان متوجاً بخدمة علمية ممتازة من العلامة المحقق المحدث الفقيه، الأريب الأديب، فضيلة الشيخ محمد تقي العثماني، نجل سماحة شيخنا المفتي الأكبر مولانا محمد شفيع مدّ ظلّه العالي في عافية وسرور، فقام ذلك النجل الوارث الألمعي بتحقيق هذا الكتاب، والتعليق عليه، بما يستكمل غاياته ومقاصده، ويتمم فرائده وفوائده، في ذوق علمي رفيع، وتنسيق فني طباعي بديع، مع أبهى حلة من جمال الطباعة الحديثة الراقية، فجاء المجلد الأول منه تحفة علمية رائعة، تتجلى فيها خدمات المحقق اللوذعي (تفاحة باكستان)[1] فاستحق بهذا الصنيع العلمي الرائع شكر

= لكتاب (ماهي النصرانية؟) في التعريف ببعض كتب الشيخ، وجزاه الله خيراً وتقبّل سعيه.

(١) هذا لقب لقبت به محقق هذا الكتاب حفظه الله تعالى ورعاه، وهو في مقتبل الشباب من نحو خمسة عشر عاماً في رحلتي الأولى لباكستان عام ١٣٨٢هـ، وقد رأيت فيه النبوغ المتوثب، والذهن الوقاد، والعلم الغزير، والألمعية الفياضة، مع الروح الشفافة، والفصاحة العربية النادرة في خطبه وارتجالاته، زاده الله من فضله وتوفيقه، ونفع به العباد والبلاد، وأكرمني بصالح دعواته (عبد الفتاح أبو غدة).

طلبة العلم والعلماء، والله المسؤول أن يتم على يديه إخراج هذا الكتاب الموسوعي النافع الكبير ليكون ثقلاً كبيراً في زاخر حسناته، إن شاء الله»[1]

وهذا العمل وإن لم يكتمل بعد، نرجو الله سبحانه وتعالى أن يسهل للمؤلف إكماله، ويهيِّئ له ما يساعد على ذلك.

٧ ـ ما هو السبيل إلى تطبيق الإسلام في العصر الراهن؟

كتاب ضخم يدل اسمه على موضوعه الذي يعالجه، وهو مجموع المقالات الافتتاحية وغير الافتتاحية المنشورة عبر صفحات مجلة (البلاغ) ولا بد من قراءة هذا الكتاب لكل من يحرص على تطهير المجتمعات من الأدواء التي فككت عراها، ومزّقتها أشلاء، وفرّقتها أعضاء، وتركتها متعفنة متقذرة، وإعادتها إلى الإسلام الذي هو الدواء الوحيد لداء الإنسانية.

٨ ـ سيدنا معاوية رضي الله عنه في ضوء الحقائق التاريخية:

وهو دراسة تحليلية ذات استعراض دقيق، ونقد صحيح إيجابي بناء لما أبداه الأستاذ أبو الأعلى المودودي رحمه الله في كتابه (الخلافة والملك) ولا سيما فيما يتصل بسيدنا معاوية رضي الله عنه وسياسته في الحكم، ومواقفه تجاه سيدنا علي رضي الله عنه.

والكتاب نقد علمي لآراء الأستاذ المودودي، ويرشد القارئ بحجة واضحة إلى ما وقع فيه الأستاذ المودودي من الزلل، وتقوم آراؤه على الواقع التاريخي الصحيح، وما إن يقرأ القارئ هذا الكتاب إلا ويرى أن آراء الأستاذ المودودي رحمه الله في مأزق شديد، ويعلم أنها لا تفيد الأمة

---

(١) ما هي النصرانية، ص٢٠.

الإسلامية إلا جرحاً جديداً، أو تجدد جرحاً قديماً.

٩ ـ مكانة التقليد في ميزان الشريعة:

هذا كتاب وإن كان صغير الحجم حيث يقع في (١٦٠) صفحة من القطع المتوسط، غير أنه كثير النفع غزير المادة العلمية، وشافٍ لكلّ ما يدور حول التقليد من الشبهات، وكاشف عن حقيقة التقليد وإطاره المعتبر من وجهة النظر الشرعية.

وفي الواقع فإن أصل هذا الكتاب مقال كتبه الشيخ لمجلة (فاران) في عام ١٩٦٣م بطلب من مديرها السيد ماهر القادري في موضوع التقليد، فتلقاه المسلمون في القارة الهندية (باكستان والهند) برغبة متناهية، فنشروه في جرائد ومجلات عديدة، وألحّوا على المؤلف أن يعيد طبعه في شكل كتاب، فلبّى المؤلف رغبتهم، فطبع هذا الكتاب بعدما أعاد النظر في المقال السابق، وأضاف فوائد جديدة، وضمّنه الإجابات على الشبهات التي أثيرت على مقاله السابق.

ولا ريب أن هذا الكتاب يتناول الموضوع بجدية هادفة من دون أن يتعرض للجدل السائد في المنطقة، وإشارة إلى هذا المنهج الرصين قال في مقدمته:

«وإنني أؤكد هنا أن هذا الكتاب ليس كتاباً في المناظرة والجدل، وإنما هو بحث علمي في مسألة التقليد، والهدف منه إبداء موقف أغلبية المسلمين الذين ما زالوا يقلدون أئمتهم المجتهدين في كل عصر ومصر، وتحديد ذلك الموقف الوسط في شأن التقليد الذي اختاره جماهير علماء أهل السنّة بعيدين عن الإفراط والتفريط، فالمرجو من القرّاء أن يقرؤوه كبحث علمي جادّ، وليس ككتاب في المناظرة.

وفي هذه الأيام تبث دعايات وشبهات كثيرة ضدّ التقليد من قبل الأوساط الإباحية والمجددة، وإني لأرجو أن يساعد هذا البحث ـ بإذن الله ـ في تفنيد شبهاتهم أيضاً.

وأسأل الله الكريم أن يتقبل هذا الجهد المتواضع وينفع به المسلمين، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»[1].

١٠ ـ قضايانا العائلية:

وهو كتاب متوسط الحجم يقع في (٢٥٠) صفحة، وهو يناقش من الناحية الشرعية تلك القوانين العائلية التي أصدرتها حكومة باكستان في عهد الرئيس الراحل أيوب خان في الستينيات، ومجموعة هذه القوانين قد تضمنت أموراً قد أجمعت الأمة الإسلامية على حرمتها من لدن عهد الرسالة إلى يومنا هذا، أو لم تقبلها جماهير الأمة الإسلامية، مثل توريث الحفيد من ميراث الجدّ مع حياة ابنه الآخر، وتقييد تعدد الزوجات بقيود شرعية، واشتراط عمليات كتابية معقدة لوقوع الطلاق، وعدم الاعتداد بأنكحة الصغار، وما إلى ذلك من القوانين الضالة والخارجة على الشريعة الإسلامية، فتناول الشيخ حفظه الله هذا الموضوع، وفنّد آراء من تسوّل لهم أهواؤهم، فيقولون: إن هذه القوانين ليست معارضة للشريعة.

١١ ـ تحديد النسل في ضوء العقل والشرع:

موضوع هذا الكتاب واضح من اسمه، وفصّل في هذه الرسالة مكانة تحديد النسل التي تنوه به الحكومات وتشيد به من الوجهة العقلية والشرعية، وطبعاً إن المقال ممتع جداً لمن يريد الاطلاع على هذا الموضوع.

---

(١) تقليد كي شرعى حيثيث، ص٥.

١٢ ـ مكانة السنة النبوية:

وهذه الرسالة باللغة الإنكليزية تجمع بين دفتيها علماً غزيراً، وإن كاتب هذا الأسطر قد قرأ كتباً عديدة في الموضوع، غير أنه وجد فيما تتضمن هذه الرسالة المختصرة من العلم والتحقيق والنكات الدقيقة ما لم ينتبه له كثير من الباحثين في هذا الموضوع.

هذا ما تيسّر لي في تعريف بعض مؤلفاته، وهناك قائمة طويلة لها، ولم أتعرّض للتعريف بها كلها فإنها تعرف نفسها بأسمائها، وتشهد على مكانتها العلمية العلية، وسنقدّم مسرداً مفصّلاً لهذه المؤلفات في الصفحات الآتية، مما يساعد القرّاء على معرفة موضوعاتها وموادها.

* * *

جـ ـ مسرد مفصّل لمؤلفاته حسب الموضوع مع تعريف موجز بها

(١) التفسير وعلوم القرآن

١ ـ **مقدمة معارف القرآن** (٥٦) صفحة، مقدمة وجيزة لتفسير (معارف القرآن) للشيخ محمد شفيع رحمه الله.

٢ ـ **علوم القرآن**: كتاب مفصل وقد مرّ ذكره، ص ١٢١.

٣ ـ **ترجمة معارف القرآن إلى اللغة الإنكليزية**:

وهذا عمل جليل، وخدمة دينية قيمة، وإن اشتركت في هذه الخدمة نخبة من أهل العلم والمهارة في اللغتين الأردية والإنكليزية، غير أن فضيلة القاضي حفظه الله قد راجع هذا العمل الجليل بدقة وأشرف عليه، وقد برز من هذا العمل خمسة مجلدات ضخمة، وما زال العمل مستمراً.

(٢) الحديث وعلومه

١ ـ **تكملة فتح الملهم** (٦ مجلدات ضخمة): وقد قدمنا تعريفاً موجزاً بالكتاب في الصفحات السابقة، ص١٠٩.

٢ ـ **درس ترمذي** (٣ مجلدات ضخمة):

هذا الكتاب مجموعة محاضراته التي ألقاها أثناء تدريسه لجامع الترمذي بضبط وتحقيق وتذييل قيم من تلميذه وابن أخته أستاذنا السيد رشيد أشرف سيفي حفظه الله، ووصل عمله هذا إلى أبواب اللعان والطلاق وما زال المرتب يعمل في إخراج هذا العمل القيّم.

٣ـ تقرير الترمذي ـ (٣ مجلدات متوسطة الحجم) :

هذا الكتاب أيضاً مجموعة دروسه لجامع الترمذي بدءاً من أبواب البيوع إلى أبواب اللباس، ضبطه ونقحه الشيخ عبد الله المهيمن استعانة بالمسجّل، وما زال الكتاب غير مطبوع، والطلاب يستفيدون من تصويره.

٤ ـ Authorty of Sunnah **(حجية الحديث ومكانتها)** قد مرّ ذكره، ص١٢٧.

٥ ـ خطوط مباركه (رسائل مباركة) ٨ صفحات.

رسالة صغيرة ترجم فيها أربع رسائل مأثورة عن رسول الله ﷺ إلى ملوك وعظماء حكومات مختلفة في عهد الرسالة، ولعل هذه الرسالة من أوائل مؤلفاته

(٣) الفقه

١ ـ **بحوث في قضايا فقهية معاصرة**: وقد مرّ نبذة من الكلام في تعريفه، ص١١٥.

٢ ـ أحكام الذبائح (١٠٦) صفحات.

بحث علمي قيّم وشامل لجميع جوانب الموضوع، وقد قدم أمام مجلس مجمع الفقه الإسلامي العالمي سبق التعريف به ص١١٧.

٣ ـ **ضبط ولادت عقلى اور شرعى حيثيث سى** (تحديد النسل في ميزان العقل والشرع) (١٢٠) صفحة. قد أشرنا إلى التعريف فيما سبق، ص١٢٦.

٤ ـ **أحكام اعتكاف** (أحكام الاعتكاف) (٨٠) صفحة. رسالة قيمة تبسط أحكام الاعتكاف، وقد ترجمت الرسالة إلى اللغة الإنكليزية.

٥ ـ اسلام اور جديد معيشت وتجارت (الإسلام والاقتصاد الحديث) (١٢١) صفحة.

مجموعة محاضراته في دورة تعليمية لجماعة أهل العلم والفتوى، وكتاب منهجي يعالج الموضوع بأسلوب علمي وقيّم في اللغة الأردية.

٦ ـ همارى عائلى مسائل (قضايانا العائلية) (٢٥٠) صفحة. قد مرّ ذكره، ص١٢٦.

٧ ـ تمازين سنت كى مطابق پرهيئى (صلوا صلاتكم وفق السنّة). رسالة صغيرة تعالج مسائل الصلاة، وقد ترجمت إلى اللغة الإنكليزية والفارسية والأزبكية وعدة لغات أخرى.

٨ ـ أصول الإفتاء (١١٩) صفحة.

رسالة قيّمة في اللغة العربية في أصول وقواعد الإفتاء، أملاها على طلاب صف التخصص في الفتوى، وما زالت غير مطبوعة.

٩ ـ تقليد كى شرعى حيثيت (التقليد في ميزان الشريعة) (١٦٠) صفحة. قد مرّ ذكره ص١٢٥.

١٠ ـ تاريخ فقه إسلامى (تاريخ التشريع الإسلامي) (٣٥٩) صفحة. وهذا ترجمة لكتاب (تاريخ التشريع الإسلامي) للعلامة محمد الخضري بك، وتعاون في ترجمته الشيخ محمد تقي والشيخ حبيب أحمد الهاشمي، وقد أشار الشيخ محمد تقي في مقدمة الترجمة إلى بعض ما وقع من المؤلف من الزلل العلمي.

١١ ـ منهجية الاجتهاد في العصر الحاضر (٥٧) صفحة. مقال زاخر بالفوائد العلمية، ويتناول مواصفات المجتهد وشروط الاجتهاد، ويرد على ما ساد في هذه الأيام من الزيغ والانحراف باسم الاجتهاد.

(٤) الرد على الديانات الباطلة

١ ـ **عيسائيت كيا هى؟** (ما هي النصرانية؟) (٢٥٨) صفحة. وقد ترجم إلى العربية والإنكليزية، وقد عرفت به ص١١٨.

٢ ـ **بائبل كيا هي؟** (ما هو الكتاب المقدس؟) (٩٠) صفحة. وهذه الرسالة كخلاصة لكتاب (ما هي النصرانية) أو هو تفصيل لهذا الإجمال.

٣ ـ **بائبل سى قرآن تك** (من العهد القديم إلى القرآن الكريم) (٣ مجلدات ضخمة).

وهذا الكتاب في الواقع ترجمة إلى الأردية لكتاب (إظهار الحق) للعلامة رحمة الله الكيرانوي رحمة الله عليه، وقد علّق عليه شيخنا العثماني تعليقات وحواشي ممتعة، وبهذا عمّ نفع هذا الكتاب.

(٥) مجموعات القرارات القضائية

١ ـ **عدالتى فيصلى** (القرارات القضائية) (٢٥٢) صفحة.

ويحتوي هذا الكتاب على عشرة قرارات قضائية، وقد مرّت بنا نبذة منها ص٤٥، وقد نشرت (الإدارة الإسلامية) في كراتشي الكتاب المذكور في طباعة جديدة مع مزيد من القرارات القضائية، وجاء الكتاب في هذه الطباعة في مجلدين متوسطي الحجم.

٢ ـ **ملكيت زمين اور اسكى تحديد** (ملكية الأرض وتحديدها) (١٧٥) صفحة.

وهذا قرار واحد جاء على ١٧٥ صفحة، ويعالج موضوع ملكية الأرض الشخصية، ويناقش القوانين الحكومية المتصلة بهذا الشأن في ضوء الشريعة، ولا ريب أنه قرار زاخر بالعلم والتحقيق.

(٦) إصلاح التعليم

١ ـ همارا تعليمى نظام (نظامنا التعليمي) (١٣٦) صفحة.

وهذه مجموعة مقالاته التي كتبها لإصلاح نظامي التعليمين السائدين في باكستان، التعليم الديني في المدارس الدينية الأهلية، والتعليم العصري الرسمي.

٢ ـ درس نظامى كيسى پرهايا جائي؟ (كيف يدرس المنهج النظامي؟).

وهذه رسالة تختص ببعض الاقتراحات والتوصيات في طريقة تدريس المنهج المعروف في شبه القارة الهندية بـ(الدرس النظامي)، وتتناول الرسالة جميع مواد الدراسة، وتسلّط الأضواء على طريقة تدريسها، وهي رسالة نافعة للمدرسين.

٣ ـ نظرة عابرة حول التعليم الإسلامي في باكستان (٥٦) صفحة.

وهذه الرسالة عبارة عن التقرير الذي قدمه عن الموضوع المذكور في (المؤتمر التعليمي الأول) الذي عقدته جامعة الملك عبد العزيز في مكة المكرمة.

(٧) إصلاح السياسة

١ ـ عصر حاضر مين اسلام كيسى نافذ هو؟ (كيف تطبق الشريعة في العصر الراهن؟) (٧٤٠) صفحة. وقد مرّ ذكره ص ١٢٤.

٢ ـ اسلام اور سياست حاضره (الإسلام والسياسة الراهنة).

(١١٤) صفحة.

٣ ـ نفاذ شريعت اور اسكى مسائل (تطبيق الشريعة ومسائلها).

(١٢٣) صفحة.

مجموعتان تمثل مقالاته الصادرة في مجلة البلاغ، والكتابان يتناولان المواضيع المتصلة بالسياسة الحاضرة وتطبيق الشريعة الإسلامية في ضوء الأحكام الشرعية الإسلامية والواقع السياسي الراهن.

٤ ـ اسلام اور انسانى حقوق (الإسلام والحقوق الإنسانية).

٤٠ صفحة.

محاضرة ألقاها في بعض المجالس، وتتناول الموضوع المذكور من جميع جوانبه.

(٨) السير والأحوال المتصلة ببعض الأشخاص

١ ـ حضرت معاوية اور تاريخى حقائق: (سيدنا معاوية في ضوء الواقع التاريخي). قد مرّ ذكره، ص١٢٤.

٢ ـ مري والد ميري شيخ اورانكا مزاج ومذاق: (والدي وشيخي وذوقه) ١٧٥ صفحة.

ألّفه في ترجمة والده، ويشرح فيه ذوقه العلمي وأحواله في عشرته ومعاملته الناس.

٣ ـ مآثر عارفي (مآثر العارفي) ١٢٧ صفحة.

ترجمة لشيخه الشيخ عبد الحي العارفي رحمه الله.

٤ ـ نقوش رفتگان (آثار الماضين) ٣٦٧ صفحة.

جمع فيه ٦١ شخصية علمية وفكرية ممن انتقلوا إلى جوار رحمة الله

تعالى، وكان لهم صداقة مع المؤلف، أو قرابة، أو معرفة، وهذه المجموعة تتناول حياتهم بإيجاز وشمول.

٥ ـ ضياء شهيد (الشهيد ضياء الحق) ٣٣ صفحة.

مقال مختصر كتبه إثر استشهاد الرئيس محمد ضياء الحق رحمه الله تعالى، وأورد فيه جانباً من حياته.

٦ ـ أكابر ديوبند كيا تهى؟ (من كان شيوخ ديوبند؟) (٥٥) صفحة.

أنار في هذه الرسالة عن جانب زهد وصلاح وتقوى شيوخ ديوبند البارزين.

٧ ـ حكيم الأمت كى سياسي أفكار (حكيم الأمة وأفكاره السياسية) (٧٢) صفحة.

أورد فيه آراء الشيخ أشرف علي التهانوي رحمه الله تجاه السياسة ومكانتها في الإسلام.

(٩) إصلاح الاقتصاد

١ ـ همارا معاشي نظام (نظامنا الاقتصادي) (١٧٤) صفحة.

وهذا الكتاب مجموعة لمقالاته العلمية المختلفة التي كتبها من منبر (البلاغ).. وهو يناقش السياسة الحكومية في باكستان تجاه الاقتصاد وما يتصل به في ضوء الشريعة، وهنالك بحوث كثيرة ذكرناها في ضمن ما كتبه في الفقه.

(١٠) مقالاته ومواعظه في الدعوة العامة

١ ـ اصلاحي خطبات (المواعظ الإصلاحية)

(١٠) مجلدات متوسطة الحجم.

مجموعة مواعظه التي يلقيها أمام الناس في المجالس الدعوية التي تنعقد في جامع بيت المكرم وغيره من الأماكن المختلفة، وقد ترجمت إلى اللغة الإنكليزية وعدة لغات أخرى.

* * *

د ـ مسرد لمؤلفاته حسب التاريخ

١ ـ ضبط ولادت، عقلى اور شرعي حيثيث، ١٣٨٠هـ ديسمبر ١٩٦٠م.

٢ ـ هماريى عائلى مسائل، ١٤ شوال ١٣٨٢هـ.

٣ ـ تاريخ فقه اسلامي، ١٣٨٤ ـ ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤م.

٤ ـ حضرت معاويه اور تاريخى حقائق، ٢٢ ربيع الأول ١٣٩١هـ.

٥ ـ بائبل سى قرآن تك، ١٣٨٨هـ.

٦ ـ عيسائيت كيا هي؟، ٢٢ ربيع الأول، ١٣٩٢هـ.

٧ ـ مقدمه معارف القرآن، ٢٢ ربيع الأول ١٣٩٤هـ.

٨ ـ عصر حاضر مين اسلام كيسى نافذ هو؟ ٨ ذي القعدة ١٣٩٤هـ.

٩ ـ تقليد كى شرعي حيثيث، ٤ جمادى الآخرة ١٣٩٦هـ.

١٠ ـ علوم القرآن، ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٩٦هـ.

١١ ـ نظرة عابرة حول التعليم الإسلامي في باكستان ٤ ربيع الآخر، ١٣٩٩هـ.

١٢ ـ ميريى والد، ميريى شيخ اور انكا مزاج ومذاق، شعبان ١٣٩٩هـ.

١٣ ـ درس ترمذي ـ ٢.

المجلد ـ ١، ١٥ شوال ١٤٠٠هـ.

المجلد ـ ٢، ١١ رجب ١٤٠٣هـ.

المجلد ـ ٣، ١٨ محرم ١٤٢٢هـ.

المجلد ـ ٤، ١٢ ربيع الآخر ١٤١٧هـ.

المجلد ـ ٥، ١٢ رجب ١٤١٦هـ.

المجلد ـ ٦، ١٤ صفر ١٤١٧هـ.

١٤ ـ أحكام اعتكاف، رمضان المبارك ١٤٠٠هـ.

١٥ ـ ديني مدارس كا نصاب ونظام، ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ.

١٦ ـ منهجية الاجتهاد في العصر الحاضر، محرم الحرام ١٤٠٥هـ.

١٧ ـ بائبل كيا هى؟، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

١٨ ـ كلمة طيبه كى تقاضى، ١٠ شعبان ١٤٠٧هـ.

١٩ ـ ملكيت زمين اور اسكى تحديد، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م

٢٠ ـ آسان نيكيان، ١٩ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ.

٢١ ـ جهان ديده، ١٥ محرم الحرام ١٤١٠هـ.

٢٢ ـ اندلس مين چند روز، ربيع الآخر ١٤١٠هـ.

٢٣ ـ اسلام اور جدت پسندى، ٣ ذي الحجة ١٤١٠هـ.

٢٤ ـ اسلام اور سياست حاضرة، ٣ ذي الحجة ١٤١٠هـ.

٢٥ ـ فرد كى اصلاح، ٣ ذي الحجة ١٤١٠هـ.

٢٦ ـ همارا تعليمي نظام، ٣ ذي الحجة ١٤١٠هـ.

٢٧ ـ اصلاح معاشره، ٣ ذي الحجة ١٤١٠هـ.

٢٨ ـ نفاذ شريعت اور اسكى مسائل، ٣ ذي الحجة ١٤١٠هـ.

٢٩ ـ ضياء شهيد، ٢١ محرم ١٤٠٩هـ.

٣٠ ـ حجيت حديث (إنكليزي)، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٣١ ـ عدالتى فيصلى، ذو القعدة ١٤١١هـ.

٣٢ ـ أصول الإفتاء (عربي)، ٢٥ صفر ١٤١١هـ.

٣٣ ـ تراشى، ٤ جمادى الأولى ١٤١٤هـ.

٣٤ ـ اصلاحي خطبات:

المجلد ـ ١، ١٤١٤هـ/ مايو ١٩٩٣م.

المجلد ـ ٢، ١٢ ربيع الأول ١٤١٤هـ.

المجلد ـ ٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

المجلد ـ ٤، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

المجلد ـ ٥، ١٤١٦هـ/ مايو ١٩٩٠.

المجلد ـ ٦، ١٤١٧هـ/ فبراير ١٩٩٦م.

المجلد ـ ٧، ١٤١٨هـ/ مايو ١٩٩٧م.

المجلد ـ ٨، ١٤١٩هـ/ نوفمبر ١٩٩٨م.

المجلد ـ ٩، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣٥ ـ حكيم الأمت كى سياسى افكار، ذو القعدة ١٤١٤هـ.

٣٦ـبحوث في قضايا فقهية معاصرة، ١٨ جمادى الأولى ١٤١٤هـ

٣٧ـ نقوش رفتكـان، ١٨ جمادى الأولى ١٤١٤هـ.

٣٨ـ اسـلام اور جـديـد معيشـت وتجـارت، ٢١ ذي القعـدة ١٤١٤هـ.

٣٩ـ اسلام اور حقوق انساني، ١٤١٥هـ/ يوليو ١٩٩٤م.

٤٠ـ تكملة فتح الملهم شرح صحيح مسلم، ٢٦ صفر ١٤١٥هـ.

٤١ـ مآثر حضرت عارفی، ١ صفر ١٤١٥هـ.

٤٢ـ نعت رسول اور اسكی آداب، ١٤١٥هـ/ مارس ١٩٩٤.

٤٣ـ أحكام الذبائح (عربي)، رمضان ١٤١٨هـ.

٤٤ـ اسلامي مالياتی نظام، ٤ ربيع الأول ١٤١٩هـ.

٤٥ـ نمازين سنت كی مطابق پرهيی.

٤٦ـ درس نظامی كيسی پرهايا جائی؟.

٤٧ـ خطوط مبارك.

٤٨ـ اكابر ديوبند كيا تهی؟.

* * *

الخاتمة

وهنا انتهى ما سنح لكاتب هذه الأسطر أن يورده في هذه العجالة، وهو يرجو أن يجد القارئ الكريم في هذه السطور لمحات موجزة للاطلاع على شخصية القاضي محمد تقي العثماني حفظه الله، وأعماله العلمية والدعوية، وخدماته التي قدمها للإسلام الحنيف والأمة الإسلامية والوطن الإسلامي الحبيب.

ولله الحمد أولاً وآخراً، وصلى الله على رسله وأنبيائه، وخاصة على سيد ولد آدم سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

جامعة دار العلوم كراتشي
٨ شعبان المعظم سنة ١٤١٩هـ
٢٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٨م

لقمان حكيم
عفا الله عنه

الفهرس

الفصل الثاني

تعريف بمؤلفاته

* * *